

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة
في اليمن الشامي

صفحة المكتبة التاريخية اليمنية

للكاتب اليمني الدكتور محمد عبد السلام

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة
في اليمن الشمالي

صفحة المكتبة التاريخية اليمنية

<https://m.facebook.com/Yemeni.historical.library>

تقديم

هذا الكتاب محاولة لتحليل مؤثرات التطور ومؤثراته وعوامله الفاعلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليمن الشمالي منذ سبتمبر ١٩٦٢ .

ويتناول قضايا لا يمكن بدون تأصيلها فهم الواقع وآفاق المستقبل . وقد جاء الكتاب حصيلة جهد جماعي ومناقشات استمرت طويلا ، أسهم فيها كثير من الاشخاص في صنعاء . ثم قام شخص واحد بالصياغة النهائية لمواد الكتاب من أجل الاتساق في الاسلوب والمصطلح .

ويجيب الكتاب عن أسئلة محورية عديدة ظلت منذ أمد دون معالجة ، ومن بينها سؤال ينتشر بين عامة الشعب وإن تجاهله بعض مدعى الفكر ومعظم رجال السياسة . ونعني بذلك : لماذا لا يتمتع جميع أبناء اليمن الشمالي حتى الآن بحقوق مواطنة متساوية لا تفرق بين أبناء الوطن الواحد ؟ وبكلمات أخرى : لماذا لم يستقر مفهوم المواطنة بدلا من مفهوم الانتماء القبلي على الرغم من سقوط الإمامة وإعلان الجمهورية منذ أكثر من خميسة وعشرين عاما .

نأمل أن يسهم هذا الكتاب في تبييد الكثير من الاساطير والالهام والمفاهيم المغلوطة عن اليمن ومسار تطوره ، فضلا عن تعرية واقع قوى مذهبية وطائفية وقبلية حاولت ، ولا تزال ، تمخير التحولة الحديثة نسبيا لاستمرار القديم في شكل « سلطنة » جديدة .

باختصار شديد : يعالج هذا الكتاب في وضوح كثير من القضايا التي لا يزال يتوهم الكثيرون أنها تقع ضمن المحظورات ،

بينما لا تكف قوى مختلفة تنتمى حقا الى القحيم وعالم الامامة
عن تناول نفس هذه القضايا من منظورها الخاص ومن أجل ترسيخ
مفاعيم وتقاليده تنتمى بدورها الى أنظمة التخلف والقهر أكثر من
انتمائها للعصر الحديث واليمن الجمهورى *

ينبغي أن ندرك أنه اذا لم يتم تناول قضايا الوطن في جراحة
ووضوح فإن الوعي الزائف سوف يستمر وفي مصاحبته أوهام
تتيح للظلام أن يسود ، و « للسلطنة » الجديدة أن تعمق جفورها ،
فضلا عن استمرار الواقع الكئيب الذى تتولد عنه تلك الاوهام
وذلك الوعي الزائف .

الفصل الأول

من الإمامة الى جمهورية سبتمبر

إذا صح « أن التاريخ ما يحتاج الناس الى تذكره من أحداث الماضي » ، فانه يصح بدلالة الاتصال والانفصال في حركته ، فكل واقع ينطوى على نقاط مساره ، نجدها حاضرة في كيانه * ومن هذا المنطلق لا تكون الصلة بالماضي عديمة فيتعذر فهم بعض ملامح الحاضر وتعقيداته البنائية . كما أنها لا تكون تماثلا واستمرارا جوهريا له في الزمان . فيستحيل فهم الجديد ، الذي تراكم وتبلور عبر الزمن . وكلما قللت ديناميكية مجتمع ما كان نصيب الماضي ورواسبه فيه قويا . فأكثرت المجتمعات قدرة على الحركة وتحقيق وتيرة عالية من الحراك الاجتماعي انها هي تلك التي لا يثقل كاهلها ميراث باهظ يشل حركتها أو يفرض عليها البطء عندما تكون السرعة واجبة . ومن أحد أسباب سرعة التطور في أمريكا الشمالية كان خلق مؤسساتها الجديدة في الحكم والادارة من الموروث الذي نجده في أوروبا التي هاجر منها الى أمريكا كل الذين كانوا على غير وفاء مع مجتمعاتهم ، سواء كانوا مجرمين هاربين من وجه العدالة أو من أبناء الطوائف الدينية التي لم يتسع لها تسامح القسرة الأوروبية .

والمجتمع اليمني في الجمهورية العربية اليمنية ، وهو الجزء الذي لم يستعمر مباشرة من قبل دولة استعمارية ، احتفظ بجوانب أساسية من صورته القديمة حتى عام ١٩٦٢ . ولم تكن فترة الحكم

العثماني ذات أثر يذكر فيه على مستوى البنى الاجتماعية ، لا سيما
إذا ما قارنا بين نصيب اليمن ونصيب الشام والعراق من الإصلاحات
التي عرفت بالتنظيمات . فالاستقرار السياسي وقرب هذه الدول من
مركز السلطة العثماني جعلها أكثر تأثرا بكل إصلاح يأتي من المركز .
كما أن عملية الاندماج الثقافي النسبي الذي عرفته الدولة العثمانية
كان له أثر في حياة العرب في تلك الديار وإن حد منه كون السلطة
العثمانية تمثلت في الجانب العسكري والاداري المرتبط بالجباية
بالدرجة الاولى .

وقد بدأت الأزمة الحقيقية منذها أصبحت أوروبا رأسمالية ،
فخلقت بذلك فرقا نوعيا جديدا بينها وبين الشعوب الأخرى ، بما
فيها أمكنة العربية ، وهذا الفرق التحدي لب الأزمة . وتندرج تحتها
أزمة السلطة العثمانية ، التي كانت الانقراض العربية جزءا منها .
وفي هذا السياق العالمي يتحدد دور ومكان العثمانيين في تعويق
تطور العرب نحو الوحدة ، والتقدم . فقد كانوا بدورهم
محكومين بهذا الفرق التحدي ، ولكن ذلك لا يجعلنا نقبل نظرة
السلفيين القدامى والجدد الى الغاء الخلافة باعتباره ذكبة حلت
بالعرب والمسلمين .

وكان اليمن الشمالي بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الحرب
السيجال يتضاعف فيه الوجود العسكري وفنون الجباية على حساب
الوظائف الأخرى للدولة . وعندما استقل هذا الجزء من اليمن بعد
هزيمة الاتراك في الحرب العالمية الاولى ، كان كل ما بقي من الاحتلال
التركي بعض السميات في الادارة والجيش وبعض الاطباق التي استقرت
في المطبخ اليمني . واكتفى الامام بالاستعانة ببعض الاتراك في ادارة
السياسة الخارجية والجيش . وهؤلاء أصبحوا جزءا من بناء سياسي
 واجتماعي جديد : مجتمع الامامة .

ان الأثر السلبي لحكم الاحتلال التركي كان في أحد جوانبه
تمثلا في غياب الايجابية التي يحملها كل نظام حكم يوجد
المجتمع فيوجد اندماجا وطنيا أو على الأقل يرسى أسسه . وسبب
هذا الغياب بسيط . فالترك لم يمارسوا حكما موحدا على اليمن
الشمالي كوحدة ، بينما ظل اليمن الجنوبي بعيدا عن سلطتهم خاضعا
للاستعمار البريطاني منذ احتلال عدن في يناير ١٨٣٩ .

عمق حكم الاتراك وبعد ذلك الامامة كل مقومات التشبث ،
ورفض حكم المركز للكامل في البيئة الجبلية الشمالية وفي نمط الحياة
السائد فيها الذي تقوم فيه علاقات الدم والعشيرة بدور أساسي
فاعل .

لا يستطيع تاريخ الامامة أن يفخر بأنه حقق حكما مركزيا طويلا
أسهم في تطوير المجتمع بمنحه سنوات من الاستقرار والازدهار ،
بل قد يكون من أسباب نجاح الامامة الزيدية مناسبتها لمناطق البيئة
والقبيلة في الشمال . فاستقر المذهب فيها منذ الامام الهادي . فبدأ
الخروج على الحاكم الذي يسمح بوجود امامين في وقت واحد ، ما
هو الا الوجه الايماني المذهبي لصراع مشايخ القبائل ، الذين
لا يعترفون بالآخرين الا أقرانا لا تعرف علاقاتهم نظاما هرميا
مستقرا . وتقوم على ضرب من التوازي ، وتكرار جولات الصراع
العقيم ، الذي ينفاني مع كل حركة اجتماعية تنزع نحو خلق اطار
يسمح بتراكم التجارب والخبرات الاجتماعية وبأنواع من التقدم في
تكوين مجتمع اجتماعي متماسك .

أما في المجتمع القبلي فإن الرئاسة أو الخلفاء الاول ترتب مؤقت
بين نظراء ، ليست له صفة العلاقة الهرمية . وقد عرف اليمن قبل

الاسلام هذه العلاقة في صورة التعاقب على مراكز الحكم سواء في عهد الكربين أو الملوك . فهو مسألة مرتبطة بظروف البيئة والبناء الاجتماعى ، وليس نتاجا لاية عقيدة دينية بل ان العقيدة الدينية بتعدد آلهتها كانت تعبيرا عن التنشآت ، وثبوتها لعلاقات التوازن لا الاندماج ، ومن هنا كان الاتحاد المؤقت لا يتم عبر اله موحد ، بل بفرض اله القبيلة المنتصرة على القبائل الاخرى . انما امام توحيد التنوع اكثر مما نحن امام تنوع في الوحدة .

تربط على تاريخ هذا التكوين الاجتماعى أن ما يسلم به الشيخ أو ابن القبيلة للامام رغم كل الهالة الدينية ، ليس تابعا من الولاء الذى يربطه بالحاكم في اطار تصور للحكم والدولة ، وان لم يغب هذا الولاء كحظة في الوعي الاجتماعى ، وأهم منه العلاقة التى ملخصها سيف العز وذهبه ، الغلبة لا الشريعة . الاولى عمادها العصبية . والثانية تقوم على تصور رابطة دينية بين الحاكم والمحكوم . ساعد شمس البيئة على تقوية مبدأ الغلبة الذى يتذرع بالعقيدة التى تتوحد بدورها بالحاجات الاساسية .

فالدولة في هذا المجتمع منذ القدم من حيث تركيبها ومركزيتها تختلف مثلا عن الدولة المصرية القديمة حيث الاستقرار والاندماج الاجتماعى اوضح وأقوى .

لو كانت الرابطة الدينية قائمة بين حكم الامام يحيى والقبائل ، لما ارتفع صوته منددا بحكم الطاغوت الذى كان يصف به العرف القبلى . انه يريد اقامة حكم المذهب الزيدى ومحو حكم الطاغوت .

والعرف رفض لحكم المركز الى يومنا هذا . والانقسام أساس البنيان القبلى والخروج وجه الانقسام المذهبى ، ومن هذين المبدئين صدرت الصعوبات التى واجهها الامام لاقامة حكم المركز ، ولا نقول حكما مركزيا لا تتوافر مقوماته الا في متحد اقتصادى سياسى حديث . ولذا كان يحيى متسقا مع تفكيره وطموحه وحد حكمه بالمذهب ، وسوف يوحد المركز والدولة بشخصه بعد الاستقلال وعلان الملكية المتوكلية اليمنية . وهذه الشخصية لا ترقى الى تلك الوحدة التى قصدها لويس الرابع عشر ، ملك فرنسا عندما قال « أنا الدولة » . ومع العكس من ذلك كانت شخصية الامام عاقبا امام الوحدة . فهى في وقت واحد تريد اخضاع المجتمع لحكمها وتخشى توحيد . انها تمثل جزءا منه وتريد حكمه كله . هذه بعض تناقضاتها .

جاء صالح دعان في عام ١٩١١ ليؤكد بنصوصه فرقا مذهبيا قائما داخل المجتمع اليمنى ، فقد أصبح الامام بمقتضاها مسئولا عن تطبيق المذهب الزيدى في المناطق الزيدية ، على أن تطبق القوانين العثمانية في المناطق الشافعية . وهى قوانين وضعت وفق اجتهاد قائم على المذهب الحنفى . كان هذا أول تقسيم مجتمعى يتخذ صورة قانونية في تاريخ اليمن الشمالى الحديث . وتخلى بذلك الأتراك عن الوحدة التى كانت تضم كل السكان تحت الحكم العسكرى وتنازلوا عن حقوق الحكم على جزء من اليمن الشمالى . فقد سلموا بذلك وفق اللغة السياسية لمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، التى تجعل الانتماء الدينى والمذهب أساس علاقة الفرد بالمجتمع والدولة . فالمواطنة مفهوم لم تعرفه تلك المجتمعات . وهذا ينسجم كل الانسجام وتصور الامام يحيى للتاريخ والحكم داخل المذهب الزيدى . فهو لم يتنازل الا عن رعية « محتملين » من السنة ، ولكنه لم يفرط في

والذى لا شك فيه أن بواعث معارضة الامامة كانت مختلفة *
 في المنطقتين . فنظام الجبائية وإن كانت أسسه واحدة في جميع
 المناطق إلا أن تطبيقه في المنطقة الشافعية كان يتخذ طابع الجبائية
 العسكرية بالخطاط والتنافذ أسلوبا ثابتا وقاعدة ، بينما كان
 استثناءا في المناطق الزيدية يلجأ اليه عند العصيان ، لأن الشيخ
 في المنطقة الزيدية كان حلقة الوصل بين الامام والرعية ، وأما
 الرعية في المناطق الشافعية فكانوا ضحايا جنوده وقضاته وعمله
 بصورة مباشرة . وكان الجهاز الادارى يكاد يكون خاليا من
 الشوافع . وأما الجيش فقد كان حكرا على أبناء المنطقة الزيدية
 وكذلك المناصب الأساسية في الدولة .

من أسباب المعارضة بين صفوف الفئات العليا من الزيود
 رفض احتكار السادة من أبناء فاطمة للامامة . فكل من يعد نفسه
 عالما ومستقبرا كان يرى في هذا القيد عائقا بينه وبين المعالي .
 أما الشوافع فهم بحكم وضعهم وواقعهم ضد نظام الامامة كله .
 انه احتكار كامل وصارخ للسلطة داخل الطائفة المذهبية الاخرى .
 فالظلم الضاعف الذى ينزل بهم جعلهم ينظرون الى أنفسهم ضحايا
 للامامة أكثر من اخوانهم الزيود ، الذين يظلمون كرعية ، بينما يظلمون
 كرعية شوافع .

إن تصوير حكم الامامة القائم على المذهب الزيدى حيلة لجأ
 اليها الاثمة ليفرقوا ويسودوا نوع من الدعاية السطحية التى لجأ
 اليها الاحرار الدستوريون ، لانهم لم يستطيعوا نقد الحكم الدينى
 نفسه وبروح ونصوص في المذهب لا يستطيع الاثمة أن ينظروا
 الى رعاياهم نظرة مساواة ، فكل أبناء المذاهب الاخرى ليسوا الا
 موضوعا للحكم . ومن يريد ادراك هذا التصور في أشد صوره
 غلوا عليه أن يتأمل ايران اليوم ، تحت حكم المذهب الاثنى عشرى

والفقه الجعفرى وولاية الفقيه ، حيث لا اعتراف بالمذاهب الاسلامية
 الاخرى الا في أضيق أحكام الاحوال الشخصية . وينص الدستور
 في إحدى مواده مع أن الاسلام بالمذهب الجعفرى ديننا رسميا للدولة
 ويصفها بأنها مادة أبدية لا تقبل التغيير .

ما كان للممارسة الفكرية للاحرار اليمنيين أن تجرى خارج
 الايديولوجيا الدينية ، وهى التى جعلت دعايتهم تعتمد على الوعظ
 الدينى وتحديث الافكار الدينية أو تطعيمها بعناصر واهية من الافكار
 الليبرالية العربية . . فبقيت الممارسة الفكرية داخل بنية الفكر
 الدينى عامة ، ولم تخرج الى رحاب الفكر العلمى أو العلمانى لتقيم
 عليه ممارسة فكرية جديدة . ولا تزال الممارسة الفكرية الرسمية في
 هذه الايام تتخط داخل هذا الفكر ، وهو ما تصعب ملاحظته في
 الاعلام الرسمى وفي الميثاق الوطنى الذى يحاول ملء فكرة الوطن
 بمبادئ دينية وبتاريخ قطرى يرجع الى ما قبل الاسلام .

إن المسافة التى تفصل الامامة عن العصر كانت عائقا أمام أى
 تقدم ولو نسبى نحو حل المشاكل التى واجهها اليمن المستقل
 ومجتمع الامامة غير متجانس يشمل المناطق الشمالية والجنوبية .
 ولم تستطع الامامة خلق التجانس بالمذهب ، بل صنعت التناحر ،
 والعداء المكبوت أنا والمعلن أنا آخر بين أبناء البلد الواحد .

كان اليمن أول قنتر عربى وجد نفسه أمام التحدى التاريخى
 الناتج عن انهيار الامبراطورية العثمانية . وما كانت تلك الظروف
 فى أحسن الاحوال لتسمح بالكثير من بناء دولة قطرية فى كل قطر
 عربى . فالامبريالية التى ورثت أجزاء من ممتلكات الرجل المريض ،
 أكدت استحالة أية صورة للوحدة العربية أو الاسلامية . فوجودها

كقوة مهيمنة دوليا جعل ذلك المشروع في حكم المستحيل ، فكل أنسكال القومية والتقدم لا تتحقق الا بالصراع ضد الامبريالية .

كانت الدولة القطرية أمق الامل التاريخي في الاقطار العربية التي تميزت بأوضاع اجتماعية واقتصادية أكثر تطورا من اليمن المتوكلية أما في اليمن نفسها فان هذا الاتفاق كان على المجتمع أن يحاول الوصول الى مقدماته قبل الشروع في الحديث عنه . هذا التطور المتفاوت للاقطار العربية جعلها تواجه مهام مختلفة من قطر الى آخر . وداخل اليمن كان التفاوت نصيب أجزاءه من الموروث التاريخي وجدران العزلة بينها يجعل الطموح الى التجانس والاندماج والوحدة مهمة تاريخية . وعلى المستوى الوطني العام كان وجود الاستعمار البريطاني في عدن وبقية أجزاء الجنوب اليمنى يضع مهمة تحرير هذه الأجزاء على عاتق الشعب اليمني كله في الجنوب والشمال ، اذا أراد لتطوره السياسي أن يسير في طريق الوحدة والتكامل والتقدم . والى جانب الاستعمار البريطاني كانت السعودية ولا تزال قوة انقلابية متوحدة بخطط الاستعمار البريطاني ثم بالاستعمار الأمريكي .

كان على ملكة الامام يحيى مواجهة هذه التحديات الثلاثة معا . ان ما يوحد أسلوب مواجهته لهذه التحديات انما كان نظرته اليها من وجهة نظر المذهب الزيدى . فصلح ديسان « ثمة ما خلفه اجدافنا العظام ، وما زرعه سلفنا الصالح » (زيد بن علي الوزير ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٦٣) . كان هذا الصلح نواة للملكة القادمة ، رغم اقتضاره على الحكم الذاتي في المنطقة الزيدية فيحيى « الامام الزيود » (نفس المصدر . ص ٦١) . وعند استقلال المتوكلية لم يكن ايجاد التجانس بين أجزائها ممكنا

في نظر الامام وقادة جيشه الا من خلال الحروب التي يسميها الاخ زيد « حروب التوحيد » (نفس المصدر ، ص ١٩) . فهو ينطلق من نفس موقع الامامة الديني ، وان أخذ عليها في شخص يحيى انحرافا عن المذهب القديم . ويزعم أنه يملك تفسيراً صحيحاً له ، وتحليلاً لكل مشاكل اليمن بالاعتماد عليه كمرجع نظري . ومحور نقده يتمثل في فكرة الانحراف عن المذهب منذ تولي يحيى الامامة ، واستمرت المشكلة في عهد أحمد وفي النظام الجمهوري . وسوف تظل ملازمة لليمن ما دام الانحراف عن العقيدة الاساسية ، أي الزيدية ، قائما . فلا سبيل الى وحدة اليمن الا على أساس المذهب الزيدى . يوحد الاخ زيد اليمن بمذهب من المذاهب الدينية التي نشأت فيه . ونظام الحكم ضلال اذا لم يتم على أسسه وقواعده . فهو أكثر المذاهب الاسلامية حظا من العقلانية ، وأشدّها التزاما بقضية العدالة . وهذا المذهب تمتد جذوره في الشخصية اليمنية التي تبك منذ الازل « سجية روحية » خاصة بها ، كانت دائما المحرك الجواني القوى للكامن داخل حضارات ما قبل الاسلام ثم تجلت في سرعة قبول اليمنيين الاسلام . وحركة عام ١٩٤٨ الانقلابية في نظرة ثورة ذات أسس فكرية اسلامية ، أي زيدية ، ولكنها انخرقت تحت ثقل موروث الانحراف الذي طرأ مع يحيى في يوم نحس على فكر الزيدية الديني ، وممارساتها السياسية ، بعد وفاة الامام المنصور الذي حافظ على نقباء امامة شرف الدين .

ويسبب هذا الانحراف عن الاصل ، وعدم الوفاء له عانى اليمن المتوكلية كل الويلات . وهنا يصبح الامام يحيى بتدريجه النفسي ، ومزاجه بؤرة كل المشاكل . فلو كان في سيرة الامامة شخص آخر من آل الوزير مثلا لصلح الامر كله . وهذا ليس استنتاجا بعيدا او مقححا على سياق التفكير في كتاب الاخ يزيد ، بل يجيها في كل أبوابه .

فقد تبكّن يحيى الضعيف من البقاء في الحكم بفضل المصادفات السعيدة التي تآلفت على جبين الامام (ص ٥٤) ، ونسجت له صورة فذة أظهرته بمظهر القائد الذي لا يقهر . ثم وطد حكمه المطلق بسبب اختفاء الجيل الاول الذي شاركه في مقاومة الاثراك وانشغال الجيل الثاني « الذي انغمس في حروب توحيد اليمن انغماسا كلياً » .
الاشارة واضحة الى قادة « حروب التوحيد » من آل الوزير .

والامام يحيى تراجع امام الانجليز ، لانه لم يطبق مبدأ الجهاد ، وانلزم امام بريطانيا والسعودية في عام ١٩٢٤ لانه لا يريد الا بناء دولة على قدمه وجعلها وراثية في أبنائه . وتخلي بذلك الى الأبد عن الدولة ، التي كان مقدر لها أن تقود العالم العربي والاسلامى ، لو لم يصبها الانحراف في مقتل ، أى في العقيدة الدينية الزيدية . شخصية الامام الانعزالية أساس كل البلاء ، ولو أنه لم يؤسس الانحراف ، لامكن انقاذ العالمين العربي والاسلامى . وتكرار تجربة الانعزال لبناء دولة قوية كما فعل الروس بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، عندما انزلوا لبناء دولة عظمى (نفس المصدر ، ص ٥٨) .

ان طبع الحاكم يفسر كل شيء . . . وهو منحى في تفسير التاريخ سخر منه البعض بقوله أنه لو كان آف كليبواترا أقصر قليلا لتغير تاريخ الامبراطورية الرومانية . « مفتاح الشخصية » الذى يدير عليه العقاد عبقرياته هو النموذج الذى يقلده الاخ زيد في دراسة شخصية الامام يحيى . ومن العجيب أن يقيم الاخ زيد على المذهب الزيدى قيادة عربية ممكنة . فمن المعروف أن الحسن الاطروش أقسام دولة المذهب الزيدى عشرين عاما في الديلم ، ولم يدع خلافته عامة ، ولم يعرف المذهب الانحساعاً تبشيراً . ان الاعتصام بالمذهب الزيدى

تشبث بحلم لا يختلف عن أحلام آل حميد الدين في أسسه وأفاسه .

يؤكد الواقع اليمنى الشمالى أن الامامة لم تكن تملك مقومات كيان قطرى متماسك كحد أدنى . والمهام الكبرى التي تناط به عجزت عن القيام بها حكومات البرجوازية الصغيرة في الاقطار العربية الاخرى . فالامامة كانت مشروعاً مستحيلاً . وإذا ما بدا تاريخها الحديث لعزى زيد سلسلة من الخيبات ، وأخذته الحيرة من انسداد ستار كثيف حجب الماضى عن الحاضر وجعل الناس لا يعرفون الا المدينة ومكة شمالاً وعدن جنوباً ، وان الشمس تشرق من سهوب مأرب لتختفى في بحر الصديدة ، ومن أعطى فهما أكبر فانهما تغرب في « طرابيز » الغرب . .

ان المشكلة اذاً في حجب الماضى عن الحاضر ، فهذا الماضى هو الزاد الكسافى لدخول العصر . نحن امام ضلال فكرى وسياسى مركب ، لا يعرف الماضى ولا الحاضر ، الذى لا يرى له طريقاً الا العودة الى الماضى . حلم ثيوقراطى جاء متأخراً ، ولا يمكن أن يرى النور الا بسلسلة من المصادفات السعيدة التي يقال أنها سر نجاح الامام يحيى . كان يحيى اخفاً كاملاً ، ولا يحجب هذا الاخفاق وجذوره الاجتماعية والسياسية الا أسطورة الانحراف وجريته عند زيد التي يريد لها أن تخفى اخفاق المذهب الزيدى ، وتلمن يحيى الذى شوه أروع مذهب اسلامى .

هذه دعوى كل فكر دينى سلفياً كان أم زدياً أم اثنى عشرى . فالتاريخ الصافى للإسلام عند الخمينى كان عصر الرسول والامام على . وما عدا ذلك ضلال في ضلال . وأما عند سيد قطب فتاريخ

الشعوب الإسلامية ليس «الأتاريخيا حزينا لانحرافهم عن المبادئ» .
وتذكرنا محاكمات زيد لنفسية الامام يحيى بأقوال قطب عن الانحراف
في عهد الخليفة عثمان « هذا الانقلاب وليد مصادفة » . ولو امتد
عهد عمر سنوات أخرى ، بل وربما لو جاء عثمان وهو أصغر سنا
لتغير وجه التاريخ الإسلامي (العدالة الاجتماعية في الإسلام ، ص ٢٧)
وهذه البذور نمت في تفكير قطب وأخرجته عن نهج الإخوان التقليدي
الذي أسسه حسن البنا ، فقطع معه وأعلن العصر كله جاهلية ثانية ،
وتابع المودودي في القول بالحكمية ، التي تكفر المسلمين جميعا الا
من اعتصم بدعوته وأعلن الجهاد .

ان التطرير البلاغي ، الذي يرتفع عن المستوى السائد في
المؤلفات اليمنية ، والتسلسل المنطقي وان كانت مقدمات غير مبرهن
عليها . لا يخفى تهافت أسس الكتاب ، فهو مثال لانشاء تغصب
فيه اللغة الفكر . ويقود الى جدال وتفسير لا متناهيين وفارغين من
المعنى . انه تمرين كلامي عقلي خارج الزمان ، وخارج التاريخ الواقعي
لليمن والمصر ، ومحاولة يائسة لحياء جثة الامامة ، وتمهيد لشروع
أكثر استحالة من امامة يحيى ، مهما بدا أن ما يسمى بالصحوة
الإسلامية يبعث الامل فيه .

لا يقول لنا الاخ زيد كيف يمكن لساكم لا يعرف فكرة الوطن
والوطنية ان يوحد المواطنين الا باسم المذهب . فالرعايا اما يفتنون
الى الفرق الإسلامية أو ذميون كما كانت حال اليهود (١٩٨٧) .

(١٩٨٧) تشهد محاكم صنعاء الشرعية منذ نهاية ١٩٨٧ صراعا فقهيا
لم يحسم بعد مداره حكم أصدره حقوق القضاة المحكمة =

ان المبالغة التي ترد في كتيب الشهيد محمد أحمد نعمان « أزمة
المنقف اليمني » (عدن ، مطبعة الجماهير ، ١٩٦٤) الذي يصف
الاستقلال بأنه الاستقلال بالاحتلال بالنسبة للمناطق الشافعية ،
يبدو في معظه ردا على نشر المذهب بالجهاد ، التي روج لها يحيى ،
والتي نطل في صياغة محدثة عند الاخ زيد تحت عنوان « حروب
التوحيد » . انها حروب فشل الامام في تبني مفهوم الوطن .
والوطن لا يقوم على المذهب الديني . بل المذاهب الدينية من عوائق
بلورة الوجدان الوطني والقومي الا في مجتمع علماني يفصل الدين
عن الدولة ويحترم الدين باعتباره شأنا شخصيا ويدافع عن حرية
الضمير التي تضمنها الدستور والقانون .

ومهما كنا صادقين في قولنا : اننا لا نريد تكرار تجربة
أوروبا التاريخية مع الدين ، الا أنه طالما سلمنا بالدين معيارا
للمواطنة فان الوحدة القومية وخلق المتحد القومي لامة يبدو
مستحيلا .

ان حروب الامام يحيى في العقد الثاني من القرن جعلت اللاحق
وفرض المذهب أساس التوحيد . وقدمت للجنوبيين في اليمن المحتل

= الشرعية يقضى باعدام مواطن يمني مسلم قتل يهوديا . واجتهد في
ذلك وفقا لعدة مذاهب اسلامية تقول باعدام المسالم بالذمي . ولكن
محكمة الاستئناف ترد هذا الاجتهاد وتحاول تخفيف الحكم الى
السجن ودفن الدية . ويصر « المواطن » لليهودي ولي الدم على اعدام
القاتل . ويذكر أن وزارة الخارجية اليمنية أعلنت قبل سنوات أنها
ترحب بعردة اليمنيين اليهود الذين طردهم الامام أحمد عام ١٩٤٨ =
١٩٤٩ .

أمثلة على حكم الإمامة ووحدة المذنبية . فالمناقب المذهبية
الذي كان على الحكم أن يزيله ليجد لغة مشتركة مع أبناء
اليمن الأسفل والجنوب أبرزته هذه الحروب بلون الدم والسجن
والقيود ، فشكل حاجزا نفسيا ضد كل دعاوى الإمامة ، التي لم
تعترف لا بالوحدة اليمنية ولا بحق تقرير المصير ، بل بحق الإمام
الشرعي والتاريخي في الجنوب (راجع فقرة النفط في مأرب) .

يمكن في هذا الصدد أن نتحدث طويلا عن أيدي الاستعمار
في هذه الحرب أو تلك . ولكن ما لا شك فيه أن الحكم القائم على
المذهب والتقسيم الداخلي للجماعات أساسها الأول ، وبدونه
لا يستطيع الاستعمار أن يهول الحروب أو يصنعها . أن بنية
مجتمع الإمامة وواقعية لكل أنواع التشرد ، وأقصى ما صنعته
الإمامة أنها أمانت الحمى المعادي للاستعمار في نفوس اليمنيين في
المملكة . وقد أسهم مع أسباب أخرى في عدم قدرة الاحرار
الديمقراطيين على بلورة موقف محدد من الاستعمار البريطاني .

اتخذ الإمام سياسة التوازن بين القبائل الشمالية وتسلطها
على أبناء الشعب في اليمن الأسفل سياسة ثابتة . وخلق الفتن
بين القبائل والشايخ جزء من هذه السياسة . وكانت الحصيلة
أنه لم يستطع أن يكون حاكما بقدر ما كان حاكما بينها . فقيام
الحكم على القبيلة لا يمكن إلا أن تكون له هذه النتيجة وإن اختلفت
صورها . وفي جميع الاحوال يكون العجز أوضح ملامح الحكم
الذي يستند اليها . فهي نقیض الدولة المركزية في جميع أشكالها ،
وذلك في مفهوم المواطنة ومبدأ الحرية والحقوق الديمقراطية
للمواطن .

وعندما واجه اليمن المتوكل على الحرب عام ١٩٢٤ مع الحكم السعودي
المؤيد سياسيا من قبل بريطانيا وبأسلحة شركة كالفورنيا للنفط ،
انتضح عجز دولة الامام . وكانت أكثر عجزا أمام طائرات البريطانيين .
والمرارة التي خلفتها أحداث هذا العام أشعلت أولى جذوات الرجس
الوطني والكرامة الانسانية ، وبوادر خلفتة لفكر سياسي يتلمس
طريقه وسط صخب الوعظ الديني والخطب العصياء والنصر الحماسي ،
كان ذلك الجهاز الفكري لأبناء المملكة ، وكل زادهم الثقافي وبه
تقدموا من العصر ، ومن زمن ثقافي آخر في مصر والعراق والشام .

كانت السعودية جزء من مخطط بريطانيا في الوطن العربي لاسيما
منذ أن بدأت تدعيمها ماليًا في ١٩١٢ وسياسيًا معها في نموذج
الطريقة التي رسمت بها بريطانيا خريطة سياسية جديدة للاقطار
العربية . فالهيئة الامبريالية وظفت كل ما هو موات في بنية المجتمع
العربي ، منذ اللحظة التي أخذت فيها تستعد لوراثة الرجل
المريض .

لم يكن يحى يدرك استحالة الإمامة في هذا العصر . وأسطورة
تأسيس الدولة وأسطورة المظهر الشرعي للحكم أو كلاهما صبا في بوتقة
الانساب . هذا وصف أوبر ماير لمحتويات العدد الاول من صحيفة
الايمان الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٢٦ م . ولا شك أن الهزائم
زعزعت ايمانه بأن دعاوى النسب والشرع كافيان لتأسيس حكم
متماسك ، وبدا له أن الاحتماء بالعصر وأسماليه سيكون الطريق
الوحيد لانقاذ دولته من عواصف الداخل قبل الخارج . واتجه
تفكيره نحو الجيش . فكل الحكام العرب ورثوا من الدولة العثمانية
تصورا لدور الجيش المركزي في السياسة الأوروبية . فقد اكتشف
العثمانيون تخلفهم والماليك قبلهم أمام الجيوش الأوروبية الحديثة .

وإذا كان المفكرون الليبراليون العرب لم يكتشفوا ما وراء الجيوش الأوروبية من تاريخ اجتماعي اقتصادي فإن يحيى كان أبعد ما يكون عن هذا الإدراك . كان يظن أن شيئا من التدريب والتجهيز سيمنحه بجيش قوى يسند حكمه . وتمحورت صلاته مع العراق وإيطاليا على شراء الأسلحة والتدريب والتعليم العسكريين .

وقد رأت فيه مجلة الحكمة التي أسسها الأمير عبد الله ورأس تحريرها الوريث عامل توحيد البلاد واقتربت من مفهوم الوطن في مقالات انشائية خصصتها للحديث عنه ، ولم تتطرق ولو بالإشارة البعيدة إلى تركيب الجيش . بدا للجميع أن الجيش تقبل مجتمع الإمامة ، وأن الجيش القوى يساوى وطنيا قويا مجتمعا متماسكا لا يهزم أمام الأعداء من الأشقاء أو الأجانب .

لاحظ أحد المفكرين العرب المعاصرين تركز الفكر الاصلاحي العربي على الدولة ، وعلى الجيش داخل الدولة . أدوات القوة ورموزها كلها لخصت فيهما . وهذا التركز سببه نوع العلاقة بالغرب الغازي والمهيمن . كما أنه يملك تاريخا خاصا في ثقافتنا ، يحلم البعض بجعله منطلقا لدور الدولة الجيش في الوطن العربي . ويظل المجتمع المدني منسيا وكأنه ليس المجال الذي تبنى فيه وعليه الدولة والسياسة والاقتصاد والثقافة .

كان يحيى وسعاريضيه في سباق مع الزمن . ودوره كقائد انتهى منذ وقت طويل ، فقد بلغ سقف طموحه أماما للزيود ، ولو في مستوى الحكم الذاتي ، هون الشؤون الخارجية . وجاءت هزيمة تركيا لتفاجئه بالاستقلال ، ولتقذف به في دوامة صراع لا يعرف أبجديته وسرعان ما ظهر متخلفا عن أبناء وطنه ، عن حركة المجتمع الذي ارتبط بالعالم من حوله رغم كل القيود . وعزلة اليمن المتوكل على نفسه لم تكن

كاملة ، كما يزعم . فذلك مستحيل في عصر الامبريالية . فالتكنولوجيا غير محايدة ، وكذلك السلع الصناعية الحديثة . وتحت وإبل قتال الانجليز أدرك يحيى أهمية التكنولوجيا الحديثة ولكن مع خوف شديد منها . ولتجنب عواقبها حصر استعمال بعضها على نفسه ، فاحتل الشعب مندهشا بسيارته الاولى . وعندما أرسل بعثة الطيران إلى إيطاليا ، لم يذئف بها المجتمع . والاتصال السلبي أصبح عاملا في ترسيخ سلطته الشخصية ، التي ربط بها فكرة الدولة والمركزية ، التي لم تتحقق الا في هذا الإطار ، ولم تتجسد في مؤسسات . واحتفاظه بنظام الرهائن الذي عرفته مصر القديمة يدل على أن العلاقات بينه والمشايخ شخصية أيضا . كان المصريون القدماء يطبقون نظام الرهائن على حكام البلدان التي يخضعونها لحكمهم .

ان الجديد في عهد الامام أحمد أن السلطة الشخصية تجردت من كل خرافاتها ، وغدت سلطة محض ، وبان أكثر فأكثر تخلفها عن العصر كلما زاد ارتباط اليمنيين به ، يستوى في ذلك المدنيين والعسكريين ، وزاد عدد من يمكن أن نطلق عليه الانتلجنسيا ، كل الذين يفكرون في الامور العامة على تقاضيات حظهم من التعليم والثقافة ، وتزايد دورهم . أصبح امتداد مشروع الإمامة المستحيل في الزمان أكثر مفارقة ، في المناخ العربي الجديد ، الذي رافق صعود حركة التحرير الوطني العربية . ازداد عدد الذين يهتفون بالشؤون العامة بين الفئات الاجتماعية المتمايزة ، وغدوا يشعرون بشدة ارتباطهم بمهمة سياسية واجتماعية في وطنهم ، ويمكن أن يعزى هذا إلى شدة تخلف الإمامة عن العصر . فكل من يتصل بالعصر ولو كان شبه أعمى يكتشف تخلف الإمامة . واليمنيون أكثر الشعوب هجرة . وهذه الأهمية الاستثنائية للانتلجنسيا اليمنية يؤكد لها دور التنوير الفكري وان كان محدودا . ودور مجلة الحكمة التي اقتربت من ملامح مدرسة

اصلاح ديني وطني وعربي متداخل القسمات أحد الأمثلة على هذا الدور الهام للمسلمين من اليمانيين * لا نجد في كتابات الحكمة وضوحا فكريا مؤسسا * فكثيرا ما تكون الفكرة أو المصطلح المأخوذة من مفكر أو كاتب عربي في مصر أو الشام ، متمثلة بأدوات سياف فكري وجهاز معرفي لم يتحرر من الثقافة التقليدية ، القوية الحضور . ولكن هذه الثقافة وطغيان عناصرها من الخطابة والانشاء والبلاغة وكثرة الشعر الزكيك لا يجب أن تخفى عنا بذور الجديد ، وإن القديم لم يعد قادرا على الاستمرار مستقلا عن الجديد . ولذا يحتاج اليه حتى لاعادة التفكير في قديمه وفي الاقتراب من العصر * ولغلبة الشعر والتاريخ فقد كانا أكثر ما تعرض لاعادة التفسير الجزئية * كان الاهتمام بالتنبؤ وبشوقي وحافظ وبتاريخ الخلافة مداخل لمعرفة اليمن والعصر : الجيش والاصلاح والدولة والوحدة العربية والاسلامية والصناعة والتجارة ، وجاء احتجاب المجلة عن الصدور ليعلم أن ارادة الاصلاح العزفي داخل الصف الحاكم غير ممكنة ، وإن الخوف من الجديد قلب كل محاولة لاستباق التغيير بالاصلاح المتواضع .

لم يستطع أحد الا أن يكون مثل يحيى * فالاستبداد في نظرها كانت له دلالة يعرفها الفكر السياسي العربي الاسلامي ، وهي الاستغلال بالامر ، والتمرد على المركز أو الخروج على صاحب الامر والانتصار عليه * ومن هنا اعتبر الملك بالاستبداد معادلا للملك التام * ضرب من الالوية على الارض ومعادل لها ، والملك التصرف بموجب السلطة الشريعة .

إن حركة الجيش اليمني في سبتمبر عام ١٩٦٢ ودور مصر اقوى شامه تاريخي على الوجود الواقعي للامة العربية وعلى ارادتها في التحرر والوحدة .

كان سبتمبر حدثا عربيا * فاليمن الشمالي جزء من الوطن العربي والامة العربية . ودور مصر في عهد عبد الناصر تأكيد لهذه الحقيقة . والحديث عن مغامرة محسوبة أو غير محسوبة من قبل مصر أمر ثانوي . أن الاساس هنا قرار الفياض بهذا الدور ، واستند لا الى الصفات الشخصية لعبد الناصر ، بل الى هذه الصفات في إطار حركة التحرير العربي ضد الاستعمار والرجعية ، الذي تحركت في الزمان والمكان العربية . فمصر واليمن تقاعلا منذ قرون في إطار هذه الروابط قوة وضعفا ، واتصال مصر باليمن ، أو حروبها في الجزيرة ، لا تشبه حملاتها العسكرية في الحبشة ، بل مشروطة بصيرورة الوحدة العربية المنشودة .

إن الجهد القومي مسألة محورية يتخذ بدونها معرفة فضاء وتطور جمهورية سبتمبر ، وكذلك انتصارها وأزماتها وهزيمة أعدائها بعد انتصارها ، وبكلية مصيرها . وحركة الضباط الاحرار كالتصميم استمرارا لمعارضة الامامة ، وبلورت فكرة رفضها واستبدلت بالامامة الدستورية الجمهورية - وكل انكار لهذا الاستمرار التاريخي كما يفعل الاخ زبيد يجعل فهم هذه الحركة ، بل كل التاريخ الحديث متعذرا ، وانقلاب عام ١٩٤٨ كان ذا بعد عربي من خلال اوقافه بحركة الاخوان المسلمين ، ولم يمنع هذا الارتباط زبيد من وصفها بالثورة .

والاسهام العربي في الحركة السياسية اليمنية الحديثة ، والاهاب بالانشاء من أشهر معالمها ، وهو سبب سك مصطلح « ذي يزن » ، الذي يشي بنزعة قطرية .

وجاءت المذكرات والدراسات التي نشرت في السنوات الاخيرة لتقدم مناسبة جيدة وفريضة للترويج لهذه النزعة القومية التي

أول ظهورها في ما عرف « بالثباتية اليمنية » ، التي ادعت موقفاً واحداً وعلى مسافة واحدة من مصر عبد الناصر والسعودية في سنوات الحرب الأهلية .

وأخر الكتب التي تناولت حرب اليمن كما تسمى في مصر كتاب محمد حافظ اسماعيل (أمن مصر القومي في عصر التحديات ، القاهرة ١٩٨٧) . والمخوان والضح الدلالة . فالمؤلف ينطلق من مقدمة تفرد لمصر كياناً قومياً مصرياً مستقلاً عن الاقطار العربية . ومن ثم للقومية المصرية دور ينبع من ضرورة حماية أمن الأمة المصرية . تهدد الأمة المصرية حدودها السياسية أو الامنية وفقاً لمتطلبات الأمن القومي وبهذا الفهم ورد في كتاب التاريخ للمدارس الابتدائية المصرية في أيام الوحدة المصرية السورية نص يتحدث عن امتداد حدود الدولة المصرية إلى سوريا . ويندرج تحت هذا التصور الفاضليون والأيوبيون المهاليك ودولة محمد علي .

لن نقف لتناقضة مفهوم القومية المصرية . ونشير فقط إلى أن مفكراً مصرياً قد تنبأ إلى بطلانه ، مؤكداً أن مصر تعربت بصورة لا رجعة فيها منذ القرن الرابع الهجري . (صبحي وحيدة ، في أصول المسألة المصرية - القاهرة ١٩٥٠) .

وأما حافظ محمد اسماعيل فإنه يتحدث عن التدخل المصري في حرب فلسطين ، وكون « مصر العربية » عنوان أحد الفصول لا يغير من الأمر شيئاً ، لأن التصور القومي المصري يحفل بمفارقات مدهشة يجعل مصر عربية مرة وأفريقية أخرى . هذا البعد الحائر كان ماثلاً في الدوائر الثلاث كمجالات ثلاثة لمصر في « فلسفة الثورة » .

يقارن المؤلف بين عبد الناصر وديجول مثلاً « كلاهما سلم بحق تقرير المصير لشعب كان تحت سيطرته » . الجزائر والسودان »

ص (١٣٤) . والدور المصري في اليمن الجمهوري جاء بعد عام من « كارثة الانفصال » كرد فعل طبيعي له ، ومن أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها ، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل تقدير عبد الناصر أيضاً للاعتبارات الجيوبولتيكية . اتصالاً بالنفوذ المصري والوجود العسكري في جنوب الجزيرة العربية » ص ٩٧ .

ويتسق مع المنطق القومي المصري الذي يرى أن « اشتراك الجيش المصري في الحرب الأهلية على بعد ٢٣٥٠ كم من قاعدته في مصر أدخل بالتوازن الاستراتيجي لقواتنا وأثر سلباً على قدراتها القتالية أو أدرك بصورة جوهرية مواردها الاقتصادية » .

أوردنا هذا الرأي لأنه يمس قضية أساسية في تاريخ العرب المعاصر ، ولأن الرأي الذي يقابله في اليمن الشمالي مبالغ في إعلان الاستقلال المطلق لحركة الجيش التي أعلنت الجمهورية ، عن كل شروط المبادسات الحياة السياسية العربية وتداخل نضال العرب في كل أقطارهم ، والدور الحاسم لسياسة معاداة الاستعمار والرجعية العربية الذي كان الاسهام التاريخي لثورة مصر المعاصرة .

إن دور حرب اليمن في هزيمة عام ١٩٦٧ يحتاج إلى دراسة متأنية . ولكن مما لا شك فيه أن الرجعية العربية والاستعمار وجدوا في حربنا الأهلية فرصة لانهاك مصر . ولا نوافق على النظر إلى هذه القضية من زاوية النظر اليمنية وحدها أو المصرية وحدها ، بل من زاوية النظر العربية . التي تأخذ في الحسبان كل حركات التحرر الوطني في الوطن العربي .

إن الاستقلال المطلق لحركة الضباط اليمنيين يجعل من أي أقرار بالدور الأخرى المصري تقليلاً من حركة المعارضة اليمنية ومنها حركة

الاضطباط الاحرار * وهذا التقابل والاستقطاب ينطلق مثل القومية المصرية من التفكير في هوية يمنية تواجه هوية مصرية ، ولا يرى وحدة اليمن ومصر النضالية * ان النظرتين ولا نقول النظريتين وافعتان في أسر النزعة القطرية * ومن مبانغات النزعة القطرية اليمنية الزعم بأن الشعب اليمني أجمع على الجمهورية ، وأن القوى الخارجية سبب الحرب الاهلية * ويدخل في القوى الخارجية المصريين وحكام السعودية والبريطانيون وحكومتا الاردن وباكستان * والاجماع أمر لا يمكن تصوره في كل حدث تاريخي * والحرب الاهلية تصبح لغزا اذا سلمنا بهذا الاجماع * ان الاكثورية الساحقة من أبناء اليمن كانوا مع الجمهورية ، كل اليمن الاسفل ، وأبناء الجنوب المحتل * وكانت القبائل الشمالية منقسمة على نفسها في حاشد وبكيل . اليمن الاسفل والجنوب دفعوا بالحرس الوطني الى المعركة وشكلوا فيه الاغلبية الساحقة * ضمت صفوف الحرس الوطني العامل الطالب والموظف والمثقف تدفقوا من عدن وتغر وانضم اليهم في صنعاء عدد من المتطوعين * كان انقسام المجتمع هائلا ، ومن هذا الباب دخلت قوى التدخل الاستعماري الرجعي طرفا في الحرب الاهلية فحركات بقايا الامامة على المسرح الحربي والسياسي .

ان القائلين باجماع اليمنيين كانوا رافضين لاي دور مصري من قبل ٢٦ سبتمبر * وكلمات الزبيرى في « ثورة القسعر » وفي « واق الواق » صريحة حتى الفجاجة * ان اصحاب هذا الموقف قسمن ومن « الحاضرات السعدية » ان القسمن يعرفان بالقوة الثالثة * يجمعها سياق سياسي واجتماعي واحد ، ويفرقهما تصور دورهما داخل هذا السياق * احدهما تكونت بين صفوف الجمهوريين ومن اعلامها الزبيرى والاردانى والفهمان ومعهم مثل حاشد الشيخ ابن الاحمر * والثاني مثله تجمع آل الوزير في اتحاد القوى الشعبية، دعاة الدولة الاسلامية كحل وسط بين الجمهورية والملكية .

وكانت القوة الاولى وراء مؤتمر عمران ثم خبر ، ودعت الى انسحاب القوات المصرية ، والى الاتصال المباشر بالقبائل من اجل توحيد الصف اليمنى * « وحزب الله » الذى أسسه الزبيرى قبل الصياغة النهائية لهذا القرار سياسيا وأيديولوجيا واذا كانت وسائل الاعلام تقدم الزبيرى وكأنه فوق حركة التاريخ ، والنعمان شيطاننا رجيا يتجنب الجميع الحديث عنه ، فوراء ذلك وعى طائفتي يمارس صراعه السياسى ضد الرأي الاخر بأجهزة الدولة ، ويزيف تاريخ الامس القريب ، ويشترك النعمان معهم في الحماس لنمو رأسمالى تابع ، دون أن يكون مرتبطا بالمؤسسة القبلية بينما تكون خطورة هذا التيسار في كونه جزءا من المؤسسة القبلية ، التي نهت في ظلها جمهورية النضال والسلام فافرغت الجمهورية من شعاراتها العامة وفصلتها على قد القبيلة والرأسمالية الوسيطة .

استفهم ممثلوا اتحاد القوى الشعبية كقوة ثالثة أكثر في القسم الآخر كان يرفض الجمهورية والملكية وينشط سياسيا في السعودية ، وفحوى سياسته المنشورة في بياناته وكتيباته ، التي وضحت معالمها في « محاولة لفهم المشكلة اليمنية » ، بيعت امامة زيدية ، تقييم الاسلام الانقى ، ورغم هذا الاسلام الانقى فان سياق تفكير هذا التيار يجرى داخل صراع الاسر اليمنية والمحطانية والعذنانية . ونجد بوضوح في كتاب الاخ زيد تاريخا حديثا لليمن يقسم فيه آل الوزير بالدور الأول ، فشعار الجمهورية مثلا نادى به على الوزير عام ١٩٣٥ في مؤتمر زبيد ويرفض أحد الاحياء الذين عاصروا أحداث تلك الحقبة : القاضي عبد السلام صبره أن يقول أكثر من أن على الوزير قال له أن لا فائدة من الامام يحيى (راجع شهادته في ٢٦ سبتمبر اصدار مركز الدراسات والبحوث اليمنى ١٩٨٦) . وبعد اعدام عبد الله الوزير ، يصبح ابراهيم بن على وهو غنى

الاهاب حامل الدعوة • ولو ساير زيد لغة المذهب لقال صاحب الزمان وكان حزب (اتحاد القوى الشعبية في سبتمبر عام ١٩٦٢) « على نخوم مغامرة سياسية » . وفي عام ١٩٦٥ كان يبلغ باليمن الجمهورى الى « سلم شامل وتطور على أسس اسلامية » ، ولكن التاريخ الذى لا يعرف طريقة أشباح بوجهه عن القوة الوحيدة التى تعرف النهج الاقنوم • وهما هي الجمهورية تتخطى منذ ذلك الحين بين نفوذ مصرى أو سعودى أو قبلى أو عسكرى

لا يملك هذا التيار أية قوة فعلية غير المناورات السياسية ، بينما تتسع مزاعمه لكل تاريخ اليمن الحديث • ومن هنا فالفرق بين دعواه وتاريخه الواقعى كبير ، ومن سماته الظهور السياسى ولا سيما في فترة نشاطه في عدن والقاهرة ضد الاتحاد اليمنى • بل وأسهم بعض أعضائه من غير أبناء الاسر الطامحين في اضمفاء طابع يسارى على نشاط اتحاد القوى الشعبية ، والتحديث اللفظى في برامجهم وبياناتهم اختفى عندهما احتكم الصراع على الجمهورية فأطل بوجه الدولة الاسلامية • وتوالى البيانات ذات الطابع الاسلامى التى تبلورت في « بدلا من التيه » وفي « زيد بن على » لاهراميم الوزير ، واكتملت في « محاولة لفهم المشكلة اليمنية » .

ولا يملك هذا القسم من تيار القوة الثالثة ، قوة فاعلة في القبيلة رغم الارتباطات الاسرية ، وان كان يشارك القسم الثانى في الاهتمام على القبيلة • فالقبيلة في نظره تمثل القسمين المعادل الوحيد لمفهوم الشعب اليمنى • والقبيلة والشعب دورهما معادلان للمنطقة الزيدية ، وسنرى تطابق رأى الزيدى وزيد في هذه المسألة المركزية في تفكيرهما السياسى •

ان ما يأخذ الزيدى مثالا على الامامة ومذهبها الزيدى انه يفرق بين اليهينين ولا يوحدهم وان مبدء الخروج سبب للاقتتال

المستمر • وهذا نقد صحيح ، ولكن الاعتراض الاساسى للزيدى على المذهب انه يحصر الخلافة في آل البيت ويعتبر كل مدع بالامامة من غيرهم زنديقا وباغيا • واذا كان الزيدى في بداية حياته السياسية قد نقد الاضطهاد المذهبى الذى يمارسه العسكر في المناطق الشافعية ومشكلة الحكم المركزى والضرائب وجهاز الحكم •• الخ فان ادراك هذه المشاكل الواقعية أخذ يضعف بالتدريج ، وحل محله الاهتمام وحيد بطرق الوصول الى الحكم ، وتحت ثقل هزيمة انقلاب عام ١٩٤٨ وتمردات ١٩٥٩ • وبدأ في توحيد تاريخ الشعب بالقبيلة منذ « واق الوق » ، والعودة الى الشعب أو الى الجذور والينابيع كانت مرادفة للعودة الى القبيلة • وهذه نزعة شعبية لا يجب أن نخلط بينها وبين النزعة الشعبية • يوحد محمد حافظ اسماعيل في كتابه الشعب اليمنى بالقبيلة • فالجمهورية لم يؤيدها الا المخفون • أما القبائل فقد ظلت على ولائها للامام • وهذا غير صحيح • فالقبائل الشمالية كانت منقسمة على نفسها ، وهو لم يدخل في حساب كل المناطق التى جهزت منذ أول يوم ، وظلت عمقا استراتيجيا للجمهورية في طول الحرب الالهية ، بما فيها حرب السبعين وان أهله حكام الجمهورية أثناء وجود المصريين وظلوا يرون في القبائل الشمالية وحدها عماد الدولة والتى كان قسم منها قسوة رفض الداخلية للجمهورية • وقد استغل الامريكان السعودية وبريطانيا هذه القوة ولم يخلقوا •

ان ما يكتبه محمد حافظ اسماعيل ومرتجى والحيدى وميكل يدل على جهل بحقائق الامور وبالوقائع البسيطة في تاريخ اليمن الحديث • هذا جزء من قصور جهاز عبد الناصر • والمشكلة ليست في جهل دور مصر ، بل في عدم قدرة التجربة الناصرية على الانتصار داخل مصر نفسها •

أن حدود القطر ودوره في العمل العربي المشترك في سبيل الوحدة العربية لا يمكن أن تحدد على أساس قطري أو انطلقا من الايمان بقومية مصرية أو يمنية . فمفظة البداية يجب أن تكون قومية عربية (✳).

ومن الواضح أن فكرة القبيلة الشعب عند ممثلي القوة الثالثة بضميها لا ترقى إلى هذا المستوى ، ويقصر عنه القوميون المصريون . ولكن حركة التاريخ الراقعي ، حركة التحرر الوطني المعادية للاستعمار بزعامة عبد الناصر ارتفعت رغم كل جوانب قصور وعجز جهاز الحكم إلى المستوى القومي في الممارسة . فهذه مؤثر بافدونج التاريخي عام ١٩٥٥ اكتشف عبد الناصر الحقيقة السياسية الكبرى ألا وهي القومية العربية كقوة محركة والتي تبين كل أبعادها الواقعية عام ١٩٥٦ .

أن الدور المصري كان قوميا عربيا ، ولم يكن يوما مصرية . وقد ارتقى بحركة الضباط الاحرار اليمينيين إلى مستوى النضال ضد الرجعية العربية والاستعمار ، ووضع اليمين الجمهوري في مواجهة داخل شبه الجزيرة العربية بكل ما تعنيه للامبريالية

(✳) كان الشهيد عبد الغني على من أكثر السياسيين وضوح رؤية في ما يخص هذه القضية المركزية . وكان يعيها من منطلق تقدمي يساري . وكان يعرف مخاطر الاعتماد على القبيلة . وهو الخط السياسي الذي قاده الزيمري . وكان يتوقع الردة على يد السادات . فقد عرفه عن كثب في الايام الاولى لاعلان الجمهورية وقد دخل الحكومة وزيرا للمالية . وأرتبط اسمه بالمؤسسات المالية المركزية في تاريخ الزمن المعاصر . واشتهر بالاخلاص والتفاني في العمل والكفاءة والنزاهة .

والانظمة العربية التابعة فيها . كانت مصر الحاربة للاستعمار رافعة الحدث اليمني ولولاها لظل محاولة من المحاولات في سبيل الانقذاضات والانقلابات اليمنية .

أهداف حركة الضباط الاحرار اليمينيين لا تقدم تصورا كاملا دقيقا لمرحلة التطور الاجتماعي الاقتصادي والسياسي أو توصيفا نظريا يتكامل في تحليل علمي يصل إلى طرح حلول تاريخية للمرحلة . جاءت الاهداف في مجملها امتدادا حول أن يكون محليا للغة السياسية العربية السائدة في تلك الايام ، وبصماتها واضحة في الكلام العام عن العدالة الاجتماعية ، وإزالة الفوارق بين الطبقات (وأحيانا تقويض الفوارق) والمجتمع التعاوني . وكلها شعارات رفعت في مصر للرد على مواقف اجتماعية جفرية . فالمجتمع التعاوني شغل مرحلة كاملة في تطور التجربة المصرية وأريد له أن يرد على فكرة صراع الطبقات . وقد أحياء السادات بفكرة السلام الاجتماعي عندما قام بردمته وتقويض الفوارق . كان دعوة إلى التدرج بدلا من الثورة ، أو التضحية بجيل .

الأهداف الستة اذا كانت تشكل الارتباط بالتجربة المصرية ، ولكن في صورة التوحيد بها لا عن طريق التنوع الجدلي ، بل إلغاء التنوع والتماثل معها وهذه حقيقة من الوعي القومي كانت في الوحدة تماثلا مطلقا ، ووحدة بين أقطار متماثلة ، حال الاستعمار بينها والوحدة . ومن هنا الحاقها على نوع واحد من الوحدة يقوم على الدولة المركزية التي تلغي الدول الأخرى . ولم يلتفت الوعي القومي إلى التنوع داخل الوحدة في الوطن العربي ، ولم يقدر المشاكل الخاصة بكل قطر حتى قدرها وصلابة جذورها في كل قطر . كان هذا الوعي السهل ومعه كان تكذيب أو حتى الشك في خبر من أخبار « صوت العرب » موقسا وانكارا للقومية العربية .

ذلك ، ووجدوا في مهاجمة الامام لها في قصيدته « العصاء » فرصة لتأليب الرأي العام ضده .

ان هذا المجتمع المتمايز من الطبقات والفئات الاجتماعية كان يرى في الامة العقبة الوحيدة امام تطوره الحر . ولفس هذا الاجتماع كان قائما عام ١٩٤٨ ولكن ظروف عام ١٩٦٢ كانت موازية محليا وعربيا لحركة أكثر جذرية بالقياس الى انقلاب ١٩٤٨ . عمومية الاهداف سمحت بحشد هذه الكيانات التمايزة ، ولذا غاب أى كلام عن الارض أو الاصلاح الزراعى . وحرمت ظروف العمل السياسى الذى كان شديد العداء للحزبية في تلك الايام في مصر الجمهورية الوليدة من أى تنظيم حتى في صورته غير المتناسكة كالذى كان موجودا عام ١٩٤٨ . فالضباط اليمينيون الصغار كانوا مشجودين كجماعة سرية وكأفراد الى التجربة الناصرية .

ولكن لا شك أن هذا التنظيم السرى استفاد من الارض التى اعدوا الاحرار الدستوريين . فقد أنضجوا رغم فشلهم وعيا معاديا للامامة وانتشر هذا الوعى في أوساط مختلفة من رأى العام في اليمن الشمالى .

يشغل الدور العربى لمصر الثورة في الشعارات التى روجتها وتأثر بها الضباط الاحرار اليمينيين أكثر من تأثير فكر الاحرار الدستوريين اليمينيين بأفكار الأخوان المسلمين ، « فالحيثاق الوطنى المقدس » وكذلك مطالب العلماء قتييل ومقتل الامام يحيى ، « بهتان أكثر مناسبة في وجوه كثيرة لواقع المتوكلية من الاهداف الستة للامامة الاحرار . » وإذا كان الاحرار قد قاموا بحركة « تنوير » محدودة وعلى طريقته المتبسة الغامضة ، فإن الضباط الصغار اكتفوا خلال عام من حياة تنظيمهم السرى بالزاد الفكرى الذى تنشره وسائل

لتسميت الاهداف الستة عندما نقلت من مصر الى اليمن المتوكلية بعمومية مفردة وهذه بدورها أعفت الضباط الصغار من القيام بأى جهد نظرى لاستيعاب ولقمهم الخاص في إطاره العربى . هذا ان كانوا قادرين على القيام بمثل هذا الجهد . وقد أعفى سياسيون أكثر من قطر عربى أنفسهم من هذا الجهد وجعلوا التماثل في الهوية داخل التجربة المصرية معيارا للتلتزام بالقومية العربية .

كل هذا لا يقلل من روعة تلك الروح المعادية للاستعمار ، ولا من الاهداف التاريخية الكبرى التى وضعتها الامة العربية أمامها . والموقف النقدى في تلك المرحلة قد يكون ضامنا يعصم العمل السياسى العربى اليوم من تكرار الاخطاء نفسها .

تدارك البيان الأول الأمر فاسعف هذه العمومية بنوع من الخصوصية اليمنية وان لم يفصلها واكتفى بوضعها في كلمات عامة ، فكان الحديث عن ازالة البغضاء والتفرقة السلالية والمذهبية . رغم كل شيء هذا القتراب من الواقع يذكرونا بالمشاكل الواقعية في اليمن المتوكلى .

ان الخشيا الاجتماعى للضباط الصغار وهم اما ينتمون الى البرجوازية الصغيرة في المدينة أو من أبناء الريف الذين ينحدرون من أسر متوسطة فيه واستراك مقلد التجار والذين يختلفون مع القطاع وهم جزء من تكوين الاجتماعى الاقتصادى كالفقهاء وكبار الملاك وأغنياء الفلاحين في العمل السياسى العادى للامامة ، جعل هذه الاهداف اللغة الايدلوجية المناسبة لهم جميعا . فكانوا جميعا يعتمدون ما قدسوه المساعدة مرجعا لا يرد حكمه . وحتى الذين لم يتعاضفوا مع أو رفضوا ما يسمى بالاشتراكية الناصرية ، لم يعلنوا

الاعلام المصرية ، الى جانب تأثرهم بتيارات الفكر القومي الرائجة في تلك الايام من خلال صلات تنظيمية ضعيفة وتأثر فكري قليل الفاعلية في بيئة سياسية واجتماعية شديدة التخلف ، تتمثل كل وافد ثقافي على طريقتهما .

تخلفت الضباط الاحرار في اجابة جماعية ردوا بها على مجموعة من الاسئلة وضعها الاخ عبد الودود سيف ومنها سؤال عن سبب عدم وجود عمل نظرى لتنظيمهم قائلين بأن السبب « عدم وضوح الرؤية » . (٢٦ سبتمبر ، اصدار مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ص ٤٠٤) .

وهذه شجاعة وأمانة تسجل لهم ، وأنقذت ذكرياتهم في هذا الجزء من الاثر السيء والمضلل الذى نجده في كل كتابة لتاريخ الامة انطلاقا من ظروف اليوم . وهو واضح في ما ينشره المركز وغيره من الجهات الرسمية عن تاريخنا الحديث والمعاصر .

كان نصيب حركة الاحرار الدستوريين من المثقفين التقليديين والمستبشرين أكثر بما لا يقاس من حركة الضباط الاحرار . وقد فشلوا في تقديم شخصية لمنصب الرئاسة أو الدور فاعل . ومنذ الايام الاولى اخذ رجال انقلاب عام ١٩٤٨ يحتلون المناصب الرئيسية . كما فشلوا في الاحتفاظ بتنظيمهم وهذا فشل له دلالة خطيرة تشير الى عدم موق جذورهم في الحياة السياسية . ومن الشهر الثامن (١٩٤٨) احتل المشايخ والتجار مناصب رسمية تناسب ثقلم

(١٩٤٨) بدأ دورهم السياسى منذ ذلك الحين . ان ابن الاحمر الرجل الذى أطلقه الضباط الاحرار من السجن ، أصبح أكثر المتحمسين لفرض الوصاية على الجمهورية .

الاجتماعى العسكرى كما قدرته مصر . وكان واضحا أن قيادة الضباط الصغار لحركة سبتمبر وتنفيذها لم يكن كافيا ليتولوا مناصب أساسية في الدولة الجديدة ، وحتى الذين احتلوا مناصب مثل الداخلية والدفاع سرعان ما أصبح رضا المصريين عنهم شرطا لبقائهم في مناصبهم .

تنتصر الثورات بشرطين : أن يكون الحكام غير قادرين على الحكم ، وأن يكون المحكومين قادرين عليه . كانت الامة في أيام البدء المحدودة غير قادرة على الحكم . ولكن الضباط الذين قاموا بالحركة غير قادرين عليه أيضا . فلم يكن لتنظيمهم السرى أى امتداد سياسى خارجى . واتصالهم بالحركات السياسية كالاتحاد اليمنى كان قائما على مستوى الاشخاص ، وكان الاتحاد نفسه تنظيما يختصر .

تكوين جيش قوى واحد من أهداف سبتمبر ، الامر الذى يعنى ضمنا انهم كانوا يعون أن هذا الجيش غير موجود . ويصعب تصور قسرة القوات التى كانوا يسيطرون عليها على أحكام السيطرة على انحاء البلاد كلها ، فلا شك انهم وضعوا في الحسبان دعم مصر لهم في هذا المجال .

ان الضباط الصغار ومخابرات عبد الناصر وجهازه السياسى يشتركون في المبالغة في قدرة بضع مئات من جنود جيش مصر في تثبيت دعائم الجمهورية وهذا وهم مفهوم في السياق النفسى السياسى لتلك الايام . أساء الجميع تقدير قوى الرجعية والردة والاستعمار في اليمن وفى شبه الجزيرة العربية . قصر نظر سياسى ، ان لا بد أن يلازم نظاما استبداديا بالتنظيم السياسى وبالديمقراطية ، سائر المخابرات . وما كانت صلته بالضباط الاحرار اليمنيين الا ان

تقيم من خلال هذا الجهاز . وكانت كل ردود فعل اليمنيين السلبية ضد الدور العربي لجيش مصر ، اما تنطلق صادقة من نقد أعمال هذا الجهاز أو تتخذها ذريعة لمهاجمة الدور نفسه . وهو امر لا يزال البعض يمارسه في الكتابة السياسية في هذه الايام للدفاع عن القوة الثالثة ومواقفها . وكثيرا ما يتم ذلك في اطار الدفاع عن « الذاتية اليمنية » وعن دور الزبيري ، الذي أصبح قناعا يستتر كل الملامح المشوهة لوجه الاقطاع والقبيلة اليمنيين .

المسألة المركزية في حركة الجيش التي قام بها الضباط الأحرار تتعلق كما في كل عمل سياسي بانفعها الطبقي ، بالدرجة الأساسية لها .

تناول هذه المسألة الباحث الذكي والنشيط فرد هالیدی ، من « اليسار الجديد » في كتابه « الجزيرة العربية بحون سلاطين » . ويرى أن حركة الجيش جديرة بصنة الثورة ، لان النظام الجمهوري أدخل الرأسمالية الى البلاد بفتح أبوابها أمام السوق العالمي .

ينطوي هذا القول على قضيتين أساسيتين أولاهما أن الجمهورية أنقذت النظام الرأسمالي الى اليمن الشمالي . وثانيهما أن صفة الثورة ترتبط باحداث تغيير في نظام الملكية . وهو معيار ماركسي أصبح راسخا في الفكر السياسي الغربي المعاصر الماركسي وغير الماركسي ، وحتى عند المدارس المعادية للماركسية . ان العلاقات الرأسمالية كانت موجودة في اليمن الشمالي ، وكذلك العلاقة بالسوق العالمي ، وذلك في اطار اقتصاد تابع وشديد التخلف ، اتسم تركيبه الاجتماعي بمراحل مائعة لانفصال طبقة التجار عن الاقطاع . ويجد القارئ تفصيلا لهذه المسألة في مكان آخر من هذا الكتاب .

فالنوكلية لم تكن مستقلة اقتصاديا ، وكانت العلاقات النخعية السلعية مغلوطة بكل قيود النشأة ، أي البطء الشديد في انفصالها عن البنية الاقطاعية القبلية . ومثل هذه العوائق مسخرة الى هذه الايام ويفسر الى حد كبير العلاقات المعقدة بين أطراف التحالف الحاكم ، الذي لا يملك فيه التجار موقعا سياسيا حاسما ، لهيمنة القوى التقليدية على الجيش والقبيلة وتداخل هاتين المؤسستين ، الأمر الذي يضطر معه التجار الوسطاء الى رشوة هذه القوى . كما أن أخطر عائق مؤثر في البنيان الاقتصادي الاجتماعي يتمثل في عدم قدرة القوة المسيطرة في التحالف الحاكم على تحديث جهاز الدولة ، والحياة السياسية والاجتماعية . وكلها شروط لازمة لاقتصاد السوق الحر . ولذا تجيء المشروعات الزراعية والصناعية مشوهة ومتفجرة . وعدم التلازم بين البنية السياسية والاقتصاد والتابع مع الشروط السياسية للاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي سببه علاقة التبعية التي تعنى استحالة قيام رأسمالية مستقلة في بلد تابع ، ووجود كل تجربة رأسمالية في علاقات التبعية ، أي أنها تكون بشروط النشأة ، داخل السوق الرأسمالي العالمي مشوهة ويلازمها غياب الجوانب الفكرية والسياسية من التجربة الليبرالية التي رافقت نشأة وصعود الرأسمالية في أوروبا وأمريكا .

ان العلاقات الرأسمالية لم تدخل اليمن الشمالي مع النظام الجمهوري ، بل ان ممثليها وهم التجار كانوا في النوكلية وفي عدن والمهجر من أنشط المشاركين في انقلاب عام ١٩٤٨ . وكان لهم ممثلهم في مجلس الوزراء . ومن الأسس الفكرية المحورية التي نادى بها حركة الاحرار الدستوريين ، الدعوة الى مبدأ « الشعب مصدر

السلطات « . كما أن الحرية والديمقراطية دليل على المنحى الليبرالي الذي نجده في كرايسهم ومنشوراتهم . وعده من أكثر الجوانب عصرية في فكر الأحرار ، يلتقى عليها ممثلو الفئات الوسطى والصغيرة في الريف والمدينة ، التي كونت الانتلجنسيا بعمير التخلف الفقافي في اليمن ، التي ميزت نفسها بهذه الشعارات والمفاهيمات عن الفكر الاصلاحى الذى يجتهد داخل النصوص الاسلامية ويطعمها بمصطلحات ليبرالية غامضة الدلالات ، وأن لم تستطع الانتلجنسيا الجديدة ، تمييز نفسها باحداث قطع حاسم مع الفكر الاصلاح الدينى في اليمن وبقيّة أقطار الوطن العربى . وهو قطع لم يحدث داخل الفكر القومى والاصلاحى العربيين .

ان التجار لم يكونوا في عام ١٩٤٨ طبقة قائدة ولم يكونوا كذلك عام ١٩٦٢ وليسوا في مركز الهيمنة داخل التحالف الحاكم اليوم ، بعد مضي حوالى ربع قرن على قيام النظام الجمهورى ، وذلك رغم ازدياد ملامح التطور الرأسمالى التابع وضوحا في العلاقات السياسية والاقتصادية والقانونية .

نجد أولى الاشارات الى دور التجار ومكانتهم في الحركة السياسية في برنامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذلك في مطالباتهم « بالنظام التجارية الحديثة » التي يجب ادخالها الى التوكليّة لاصلاحها . وهو مطلب جاء في سياق مضطرب ومتداخل المستويات يهتم بمحاربة اللهجة العامية والاهتمام بالرياضة البدنية ، ومن الواضح أنها افكار منقولة عن مصر في الثلاثينات ، حيث دارت معبارك فكرية حول العامية والفصحى والكتابة بالحروف اللاتينية . وكان ممثلو الاسلام السياسى شديدي الاهتمام بالرياضة البدنية والكشافة في نواذى « الشبان المسلمين » . واذا كان هناك من يرى

في هذا التداخل محاولة لمخاطبة الامام يحيى بلغة يفهمها ، فان ذلك نوع من التفسير بأثر رجعى . والحال ان هذا مستوى شباب الأمر بالمعروف ، الذى لم ينفصل عن فكر الامامة . ونقد الزبيرى الذاتى لوثنياته ولهذه المرحلة أشجع وأكثر صدقا من الذين يمارسون التفسير بأثر رجعى ويلوون عنق الحقائق والواقع والفهم السليم كما تصحوا للكلام في التاريخ .

لم يطالب التجار بادخال الرأسمالية الى البلاد ، بل رفع القيود التي تعوق نموها . وفي عام ١٩٦٢ كان دورهم في الاعداد لحركة الجيش أكبر من اسهامهم في انقلاب عام ١٩٤٨ . وتمثيلهم في مؤسسات الجمهورية قوى يكاد يناظر ممثلى الاقطاع والملاك الكبار . وتتكون قوتهم الواقعية من اضافة البرجوازية الصغيرة اليهم . وهم أكثر انتشارا في خريطة المجتمع . كما ان الفئات الوسطى من المللك في الريف والمدينة ترى في نظام السوق الحر مجال تطورها . وهذه كلها قوى ملحقة بطبقة التجار . فهم يرون فيها حليفا ، بينهما تفصلهم عن الاقطاع ومثليه اعتبارات اقتصادية واجتماعية وفكرية .

ان العلاقات الرأسمالية كانت تشق في واقع الامامة طريقا وعرة . ومهما كانت وعرة هذا الطريق فاننا لا نستطيع أن نتحدث عن وجود العلاقات الرأسمالية في البلاد بعد اعلان النظام الجمهورى فيها . فائل ما يمكن أن يقال في هذا الرأى أنه غير مرن ، غير جدلى ، ويعامل البنى الاجتماعية كما لو كانت قضايا قانونية يمكن أن تقام بقرار . فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لا يخلقها في الواقع انقلاب أو ثورة بل يأتى الانقلاب أو الثورة لينتصر لهذه التغيرات التي تمثل مصالح طبقات وفئات محددة ، ومنها « طبقة التجار » التي يذكرها هاليدى . ويكون الانحصار لهذه التغيرات

بالاستيلاء على السلطة أى ممارسة الصراع الطبقي فى أهم ساحاته :
السلطة السياسية .

ان ما حدث فى عام ١٩٦٢ كان وصول ممثلى التجار مع غيرهم
الى السلطة وليس ميلاد التجار كطبقة اجتماعية .

واذا انتقلنا الى القضية الثانية وهى استحقاق الجمهورية
لصفة الثورة لانخالها الرأسمالية فى اليمن الشمالى فانه قول صحيح
من جهة كون الثورة مرتبطة باحداث تغيير فى علاقات الملكية . وفى
مكان آخر من هذا الكتاب تفصيل لتطور علاقات السوق
الداخلى ، وعلاقته بالسوق العالمى .

ان ما كان ينقص الرأسمالية التجارية ، او طبقة التجار ،
انما كان الموقع السياسى ، وامتلاك حق المواطنة والحرية فى العمل
مع الاحساس بانها تصنع مصير البلاد . وهذه الابعاد المتكاملة
والالزمة لحكم كل طبقة لم تتوافر حتى هذه الايام بحكم تعدد
التكوينات الاجتماعية وتعقيد العلاقات الرأسمالية والاقتصادية فى خريطة
البيان الاجتماعى . ان القبيلة داخل التحالف القائم تعارض
كل تجديد حقيقى ترى فيه تهديدا لمكانها او تقريبا من دورها .
وهذا سبب أساسى لتعذر فرض سيادة القسانون وآلية عمل سلسلة
للجهاز الادارى والحكومى . وبفعل شروط التبعية التى تحكم وجود
كل رأسمالية تابعة والتى اشرفنا اليها كان النشاط الاقتصادى
التجار يقتصر على مجال التجارة الداخلية والخارجية والخدمات
حتى مطلع الستينات . ولا يزال هذه القطاعات أساسية فى نشاط
طبقة التجار . ومجال الانتاج الذى تدعى انها دخلته يجرى فى
نطاق التبعية وتصنيع الاستيراد (انظر الترشيد وسياسة الباب

المفتوح) وحتى قبل عام ١٩٦٢ كان التجار يوظفون ملايين الريالات
فى تلك المجالات .

ان الرأسمالية التجارية فى اليمن الشمالى منذ ذلك العهد تسقط
مزيلة من الرأسمالية التجارية التابعة ، التى تكون فى ظروف الفصل
مرسومة بالتشوه وهجينة على مستوى الفكر ونظام الحكم لعلاقتها
بالتكوينات السابقة على الرأسمالية . وهذه التكوينات فى اليمن
الشمالى أكثر تماسكا من مثيلاتها فى بلدان عربية أخرى . وذلك
يفسر توقف كل الاصلاحات الجمهورية عند حدود العلاقات الزراعية ،
فهى لم تذهب أبعد من مصادرة أملاك الاسرة المالكة وكبار
الملاكين الذين حاربوا الجمهورية . ولم يرد أى ذكر للاصلاح الزراعى
وهو صمة كل اتجاه معاد للاقطاع . وهذا دليل على مكان وقوة
طبقة التجار داخل التحالف الذى قام بحركة الجيش . وقد أعادت
جمهورية المصالحة والسلام السعودى الاراضى الى العائدين من
المالكين حتى يكون الموقف من مصادرة الاراضى واضحا ، اذ لا علاقة
له بأى اصلاح زراعى بل كان موجها ضد قمة السلطة الاقطاعية .
آل حميد الدين : ان جمهوريتهم مفصلة على قد آل حميد الدين ولا
تتجاوز الى واقع الامامة .

والبيان الاول الذى صحر بعد اعلان الجمهورية والاهداف
السنة جاء ماثلا للغة السياسية السائدة فى مصر . فاذا استعرضنا
وصفه للجمهورية بأنها ديمقراطية اسلامية ، فانه ينص على تسليم
رأس المال الوطنى ، مع التأكيد على أنه يجب أن لا يتحول الى
الاحتكار وأن لا يمنع سيطرة الدولة . الديمقراطية الاسلامية
للقبائل والاقطاع . وبقيقة ما جاء فى البيان فانه مفهوم لا يطرح
مصر وحدها . فالرأسمال الوطنى فى الجمهورية الواحدة

ما يكون عن الاختصار الذي عرفته مصر ، وسيطرة الدولة كان في مصر
الفاصلية يشكل سيطرة البرجوازية الصغيرة على الادخار العام .

وعلى المستوى السياسى ينص البيان الاول على تنظيم جماهير
الشعب في تنظيم سياسى واحد . وهى نفسها فكرة الحزب الواحد
في مصر . وهناك تناسب هذه الصيغة السياسية نمط اندماج
تابع لا يستطيع تكرار تجربة الرأسمالية الاوربية في المستوى
السياسى . ومبدأ الحزب الواحد تحت أسماء مختلفة يقف بالدرجة
الأولى رفض ومحاربة التعدد وهو أساس كل ديمقراطية برجوازية
وغير برجوازية . والرأسمالية غير المستغلة والقطاع العام من الافكار
التي لازمت تجربة ما يسمى بالاشتراكية في مصر ، ونص عليهما
الميثاق ، الذي اعتبر وثيقة فكرية رائدة وتقدمية . وكان في
أسسه قائما على ما عرف في تلك الايام بالطريق الثلا رأسمالى (**) .

وهذه الوعود والافكار لم تحل بين المشايخ واستلام مراكز
خطيرة في جهاز السلطة فتشكلت مجالس المشايخ في كل محافظة
ومجالس الدفاع ، ثم المجلس الاعلى للدفاع الوطنى . ومع اول
تعديل وزارى كبير في الشهر الثانى من عمر الجمهورية دخل ممثلو
القطاع الوزارة فأصبح الاقطاعيون بذلك ممثلين في كل أجهزة
الدولة الاساسية من مجلس الثورة حتى المحافظات .

ان الرأسمالية التجارية لم تدخل العلاقات الرأسمالية الى
البلاد . ولكنها اقتسمت مع الاقطاعيين السلطة ، وفذحت لنفسها
مجالا للحركة لم تكن تملكه في ظل الامامة .

(**) لقد زعم أنصاره بأن غياب ممثلى العمال والفلاحين فيه عن
السلطة تعوضه سيطرة القطاع العام على الاقتصاد التى
تفتح الطريق نحو الاشتراكية .

ان الحكم على البيان الاول وعلى الاهداف الممتدة لا يستقيم
الا بقراءة الدلالة الاجتماعية الواقعية في سياق التطور الاقتصادى
السياسى . وقد جاء البيان الاول أكثر اضطباغا بالمفردات
الاسلامية ، وحتى شعار العدالة الاجتماعية الغائب يرد مكبلا
باستدراكات تضاعف صعوبة تصور جوهره الاجتماعى اذ تفرقه في
ضباب انشاء كثيف : « تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام
اجتماعى مثلام مع واقع شعبنا ومع روح الشريعة الاسلامية والتقاليد
الوطنية الصالحة » . واذا كانت روح الشريعة تستعصى على التحديد
في مجال العلاقات الاجتماعية ، فان التقاليد الوطنية الصالحة ،
أكثر استعصاء على التحديد .

ان هذه الاستدراكات تكمل ملامح « رأس المال غير المستغل »
المدعاة فلا وجود لرأس مال غير مستقل . هذا تناقض في التعريف ،
لا يسمح به الا منطق أيديولوجية ديماجوجية ، كانت ولا تزال جزءا من
الأيديولوجية العربية الرأسمالية التابعة . قد تحتم الظروف السماح
لرأس المال ممارسة دور في الادخار الوطنى ولكن ذلك لا يجعله غير
مستغل . فهذا وصف غير علمى وهو تلفيق نظرى مارسه البرجوازية
العربية .

بعد البيان الاول بأيام جاءت التعيينات المهمة لوطلى الاقطاع
والقبيلة في جهاز السلطة ، مع شروع الحكومة في اقناعهم بالدفاع
عن النظام الجمهورى . وكان توزيع المال والسلاح من وسائل
الاقناع الاساسية أيضا . كانت تلك بداية انطلاق هذه القوى
في المجال السياسى ، وام تخرج منه ، واستقرت فيه كقوة قائمة منذ
الصلح مع الملكيين في عام ١٩٧٠ ، ليرسموا وجه الجمهورية الجديدة .
جمهوريتهم ، التى يقبلها الملكيون وحكام السعودية . واكتمل بذلك
الهدف التاريخى للقوة الثالثة التى كان مؤتمر عمران ثم خمير

فالجند محطات على طريقها . ولم تملك القوة الثالثة الأخرى التي سلكت طريق مؤثر الطائف والدولة الإسلامية إلا أن تبحث لها عن مكان في جمهورية المشايخ . دون جدوى . وقد يكون محتدهما العبدان إلى جانب ضعف قاعدتهما الاجتماعية سبب هذا الفشل . والفرق الظاهري بين القوتين أن أنصار الدولة الإسلامية أكثر الحاحا على اخراج إسلامي في الشعارات والسمات بينما تقتسماح جمهورية المشايخ المرتبطة بالجيش . وقد لاحظ أحد كبار الأحرار الدستوريين أن عبد الله بن الوزير الامام الدستوري كان أكثر رجعية في المسائل الدينية من الامام يحيى .

ان تداخل هذه التكوينات الاجتماعية ومكان الاقطاع والقبيلة فيها حد من راديكالية النزوع البرجوازي عند التجار والبرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى في الريف . ولذلك لا يمكن وصف جمهورية سبتمبر بأنها ثورة برجوازية . ان الاهمال الشديد للريف وسكانه لا يترك مجسالا لذلك . ان دور البرجوازية اليمنية هنا لا يمكن توصيفه الا من خلال السمات العامة للبرجوازية التابعة . وهذا ملوح يجب تأكيدده دائما حتى لا نطلق صفات البرجوازية الأوروبية على برجوازيتنا التابعة . سمات البرجوازية الأوروبية في المجالين الاقتصادي والسياسي ، في البنيان العلوي والسفلي غير متوافر ، وكل محاولات الحكام الذين جأوا بعد ٥ نوفمبر كانت محطات على طريق التطور الاقتصادي الحر . وقد سخرت لهذا الهدف البرنامج الثلاثي ثم الخطط الخمسية الثلاث لتحقيق أهداف البرجوازية التجارية الوسيطة ، في اطار التحالف القائم على تقاسم العائد الاجتماعي لقوة العمل الاجتماعية ، ان الرأسمالية الوسيطة لا تستطيع وليس

من أهدافها القيام بثورة برجوازية كاملة ، ولا بناء الاندماج الوطني واقتصاد مستقل ومقاومة الاستعمار .

وتتضح في الجانب الايدلوجي دلالة دورها التاريخي في اطار علاقات التبعية التي تربطها بالامبريالية العالمية .

ولا يمكن أن تقوم طبقة التجار بأي انفصال أو انقطاع عن فكر الاقطاع فالمرتكزات الفكرية والقوانين والانظمة محكومة بدور الوسيط بين السوق المحلي والعالمي . ومن ثم بالتكرين الهجين للرأسمالية التجارية والتحالف الذي لا تملك فيه دورا مهيمن . ونلاحظ هيمنة فكر الاقطاع مثلا في المبادئ والشعارات الإسلامية ، وفي أساليب الادارة والحكم . وذلك واضح حتى في لغة «الميثاق الوطني» بعد عشرين عاما من قيام الجمهورية التي تتخذب بين الوطنية والإسلامية في كل سطر من سطورها . فيؤسس كل قضية مرة بالإسلام وأخرى بأحد أهداف سبتمبر أو بتأويل مبدأ ليبرالي ، وهذا تجاوز يدل على تناقض مزمن لا في الميثاق وحده بل في الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي تشكل فيه هيمنة الرأسمال العالمي دور الرقيب والحكم والمنظم .

ان النظر إلى البرجوازية المحلية في اليمن الشمالي خارج هذا الاطار يقود إلى المبالغة في سميتها الديمقراطية البرجوازية . انشأ انطلاق من الزعم باستحالة مشروع برجوازي ديمقراطي في اقطار الوطن العربي ، وفي العالم الثالث . وتظهر بصورة أكبر قصور هذا «ال مشروع» في المستوى الايدلوجي .

وهناك مسألة أخرى أثارها هاليدى في كتابه تتعلق باختصار طريق التطور ، فهو يرى أنه كان أمام الجمهورية مكانان : اما أن

تختار طريق التطور الاشتراكي ، أو الطريق الرأسمالي ، وقد اختارت الطريق الثاني فأصبحت جزءا من الامبريالية في سياستها الداخلية والخارجية . ويرى أنها كانت قادرة على تحقيق التحول الاشتراكي دون سنوات من الممارسة الاقتصادية والسياسية لاسلوب الانتاج الرأسمالي . ان اتباع أحد الطريقتين يعتمد على إحدى القوى التي تحالفت لاسقاط الامامة وعلى الضغوط الامبريالية ، وعلى مصر عبد الناصر التي كان جيشها الذي أنجذ الحركة قوة مؤثرة بل وحاسمة . وهذه القوة وراء اختيار الطريق الرأسمالي .

ان ما يسترعى الانتباه في سياق تفكير هاليدى ، انما هو نزعتة الارادية ، التي تميز تفكير « اليسار الجديد » في أوروبا الغربية . وفي العالم الثالث . تصور هذه النزعة التحولات التاريخية وكأنها مرتبطة بالجانب الذاتي من حركة التطور التاريخي وحدها ، وتلغى دور الجانب الموضوعي . لم يأخذ هاليدى في الحسبان واقع أساليب وعلاقات الانتاج بتكويناته المختلفة . كان عليه أن يجعل لعوامل الخارج الأثر الحاسم في تقرير مصير الحركة أى الامبريالية والدور المصرى . وللثاني لا يمكن الا أن يعتبر ثوريا بكل المقاييس لا سيما في نطاق دوره التاريخي : مقاومة الاستعمار . ان الحاجة التي هذا الدور تعنى بكل وضوح أن إحدى القوى التي يمكن أن تختار هذا الطريق أو ذاك في داخل التحالف الذي أسقط الامامة لم تكن قادرة على الدفع عن الجمهورية التي أعانتها . فالبنين الاجتماعي الداخلي كان في السوا حالات التشوه وبرز تحت ثقل من حكم الامامة ووطأة الحصار الذي ضربه الاستعمار البريطاني على مسار التطور في المتوكلية . وهذا الحصار السيطرة كان أشد اعاقة للتطور ، من بعض الوجوه ، من الحكم المباشر للاستعمار البريطاني في اليمن المحتل . ولأن اليمن جزء من الوطن العربي ، كان لا بد أن تتخذ

العوامل الخارجية شكل الصراع مع حكام السعودية ، ذلك النظام الملكي الاوتوقراطي التابع للامبريالية على كل المستويات ، والذي ناب عنها في كثير من الاحيان في التصدى لحركة التحرر الوطني العربية .

ان القوة التي يمكن أن يوكل اليها هاليدى قيادة التحول الاشتراكي داخل التحالف انما هي البرجوازية الصغيرة ، التي لم تكن لا موضوعيا ولا ذاتيا مؤهلة لهذا الدور ، فهي أكثر استعدادا للسير في ذيل التجار أو المؤسسة القبلية والحماس لسياسة إزالة العوائق أمام التطور الرأسمالي . وهذا ما حدث ولم يصلب عودها ولا تكامل نموها الا في ظل النظام الجمهوري .

أكد المعبر التاريخي لثورات البرجوازية الصغيرة ان كل كلام على ثورتها وامكان قيادتها للتحول الاشتراكي باطل . كان هذا الوهم ، جزءا من ذيلية اليسار العربي للحركات البرجوازية والقومية . واستغاله عنها لا يتم الا بالعودة الى مواقع فكره المستقل ، والتأكيد بكل قوة أن بناء الاشتراكية ، بل تحقيق الوحدة والتحرر من الاستعمار ليست الا المهمة التاريخية المتعددة المراحل لهذا اليسار ، لا يحققها وحده ، بل بقيادة كل القوى الاجتماعية الاخرى في هذا الطريق .

ان انجاز المهام الكبرى للثورة العربية ، لا يمكن أن تقوم به لا البرجوازية الصغيرة ولا الوسيطة . فالاولى أثبتت أن كل ثوراتها تصاب بالفكسات وتسلم قيادتها الى البرجوازية الوسيطة الطفيلية في مصر والجزائر وسورية . ومع ثوراتها يتخذ التطور التاريخي شكل هبات وردات متكررة تتم داخل اطار البرجوازية التابعة ، التي لا تقوم بانفصال ثوري عن النظام البرجوازي الرأسمالي .

ان البديل للثورة الارهابية عند اليسار الجديد انما هو قيادة العمال لتحالف « كتلة تاريخية » جديدة وهذا وحده كفيل بعدم تكرار الهزائم . فالاهداف الكبرى للثورة العربية تتناقض مصالح البرجوازية الصغيرة والكبيرة . ومن هنا نرى أن الامة تتوحد بالطبقات المتهورة فيها ويصبح صعودها التاريخي حقيقة التاريخ الكبرى للامة كلها .

ان ما يصدق على الاقطار العربية ذات الحظ النسبي من التطور الحديث يصدق على اقلها حظا منه . ولا نرى لليمن كل اليمن دورا ولا مكانا الا داخل هذا الصعود التاريخي ، فهو وحده الهم التاريخي على الانهيار الذي تسجننا فيه الامبريالية والصهيونية منذ يونيو ١٩٦٧ .

ان وضع علاقة للتساوي بين المعلن والواقع عند تفسير ما يجري في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الحركات، بها في ذلك حركة سبتمبر أسلوب مذل لا يقود الا الى حجب حقيقة هذه الحركات ودورها الموضوعي في اطار المجتمعات التابعة . وصلة التابعة ليست هجاء اخلاقيا بآية حال من الاحوال . انما محاولة لتوصيفها بلغة الاقتصاد السياسي ، وتحديد مكانها في التطور التاريخي . فهي بريئة من كل ثورية البرجوازية الغربية التي نشأت في ظروف تاريخية مختلفة . وتحول البرجوازية الغربية الى قسوة امبريالية على نطاق عالمي ، هو بعينه ما يجعل مشروع البرجوازيات الاخرى تابعسا . وترتب على هذا التوصيف ، الذي نزع انه علمي ، نتائج سياسية في كل ما يتعلق بدور الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى .

يظهر الفرق بين المعلن والواقع من ملاحظة تطبيق أحد أهداف سبتمبر ، ونقصد « ازالة الفوارق بين الطبقات » . وهو كما اثبتنا

مفسول من مصر ، حيث كانت المسألة الطبقية محور الفكر السياسي . وكثرت المؤلفات في الاصلاح الزراعي والتأميم ومشاكل بورصنة القطن ، ثم أصبح هذا الشعاع جزءا من حركة احتواء حكم البرجوازية الصغيرة لشعار الحركات اليسارية المصرية . وتولت هذه البرجوازية في واقع الممارسة الاقتصادية السياسية تطبيق هذا الشعاع ، أما في ظروف اليمن الشمالي فان الفوارق بين الطبقات وان كانت موجودة قبل عام ١٩٦٢ ، الا أن وضوح الفوارق والطرادما انما تحقق بفضل « الثورة » و « الجمهورية » فالمبدأ المعلن كانت ولا تزال له وظيفة تضليل ونشر وعي زائف . فكل الشواهد الاقتصادية والاجتماعية تشير الى ازدياد الفوارق الطبقية . وبعد جمهورية ٥ نوفمبر والسلام السعودي والمصالحة وبداية سياسة الباب المفتوح في عهد الارياني ثم الحمدي ازداد معدل نمو الفوارق الاجتماعية . ان الذين مارسوا وتمتعوا بازالة الفوارق بين الطبقات هم الذين يفخرون في هذه الايام لانهم يعالجون في نفس المستشفى الذي تعالج فيه الملك خالد ثم فهد في واشنطن . هذا سقف « الثورة » عندهم .

الفصل الثاني

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة

هزيمة يونيو ، وانتقال الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ :

في الفترة من عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ كان الجيش المصري يقسوم
بعدة أدوار في وقت واحد يطبق بعض جوانب التجربة السياسية
المصرية في شروط بلد عربي هو بدون مبالغة أقل البلدان العربية شيئا
بمصر المعاصرة .

محاولة الجيش المصري وجهاز المخابرات نقل التجربة والدفاع
عن النظام الجمهوري مهمة تاريخية معقدة ، ونشاط المخابرات
كان مثالا فريحا على غباء البيروقراطية ، التي أثبتت أنها قادرة على
إفساد أى مسعى تاريخي كبير في كل مكان . ورغم كل الأخطاء
فإن الإيجابيات كثيرة ، وفي مقدمتها تدريب وتكوين عدد من الألوية ،
وإن حرصت البيروقراطية الحاكمة أن لا يكون منها جيشا متكامل
وحديثا فقد كان تكوين مثل هذا الجيش بحساباتها ينافض دورها .
وعلى جبهة الحياة السياسية كانت عدوا شرسا لكل تجمع سياسى
أو نقابى . وبادرت كل تحرك بالقمع . وكانت الحزبية كما في مصر
نفسها عمالة ، ومارست البيروقراطية العسكرية ما أم تكن قادرة
على ممارسته في مصر . كان المجال فسيحا لازدهار فسادها ، فكانت
مثلا تمنع توزيع مجلة الاشتراكي التي يصدرها الحزب الحاكم في
مصر .

كان النقد الذى وجهته القوة الثالثة بشقيها صائبا في جوهره ، وإن كان صادرا من موقع محافظ ، وجزءا من خطة لإخراج مصر من اليمن وفتح الباب أمام الحل اليمنى ، داخل تجمع سياسى تحركه المؤسسة القبلية .

هبطت هزيمة يرنبو على جميع العرب كالصاعقة ، ولم يحتفل بها إلا حكام السعودية وزعماء بعض القبائل . فقد فاجأ أحد الضباط الموالين للمؤسسة القبلية والمهادين لوجود الجيش المصرى ، ضيوفه من الضباط المصريين بوضع عصابة سرءاء على عينه اليمنى ، وقال شاعر يمينى : « وسلط الله على رأس الحذش حية » (الحذش: عبد الناصر والحية اسرافيل) .

إن المفارقة المحزنة تمثلت في أن اطلاق سراح المسجونين السياسيين اليمنيين في مصر ثم بعد هزيمة يونيو وهم مجموعة من الساسة والضباط ، وسبق ذلك تجميد السلال لفترة في القاهرة . كانت هزيمة نظام بعينه ، ولكنها تعنى كل الشعب وكل الأمة . ودحرا خطيرا لمشروع العرب القومى يفوق تلك الهزيمة التى أنزلتها القوى الكولونىالية بجيش محمد على في ١٨٤٠ ، وذلك على جميع المستويات .

بين اليمنيين أقلية تؤكد أنه أولا هزيمة يونيو ما تحرروا من الحكم المصرى ، والأغلبية تنهى أن ينتصر العرب ويبقى جيش مصر في اليمن . والموقفان محكومان بالوعى الطبقي . فالأقلية تضم بعض مشايخ القبائل وكبار التجار معهم مثقفوهم من البرجوازيين الصغار . والأغلبية تضم الفلاحين والبناء المدن ، من البرجوازيين

الصغار والفئات الوسطى في الريف والعمال والمثقفين الوطنيين التقدميين المعادين للاستعمار والصهيونية .

إن حركة التحرر الوطنى والوحدة القومية صراع اجتماعى لم يست قضية لا يخالف عليها . كما أن الاجتماع عليها ليس قائما دائما . ولا نستطيع أن نتمسك في ظروف عصرنا بدولة البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة أو الاقطاع ونذطلع الى أى نوع من الوحدة . إن الهيمنة الامبريالية شكلت الطبقات الاجتماعية داخل العالم التابع ومنه وطننا العربى على صورة ارتباطها بها . وغدت مهمة التحرر الوطنى على كل مستوياته هيا تاريخيا ومهمة تاريخية كبرى تقع على عاتق الطبقات والفئات الضد بل النقيض التى لا تتحرر الا بتمزيق القيود التى تشد المجتمع العربى الى الامبريالية ووكلائها في الداخل .

جاء انقلاب الخامس من نوفمبر ثمرة الهزيمة ، واستلم السلطة تحالف جديد ، ونهجه السياسى لم يكن إلا تطبيقا لطالب مؤتمرات عمران وخمر والجند . وصلت « الذاتية اليمنية » الى الحكم سياستها مهادنة الاستعمار والتحالف مع الرجعية السعودية وتصفية الجيش اليمنى والحياة السياسية من القوى الراديكالية ، التى تمثّل الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتي كانت ضعيفة عند اعلان الجمهورية ولكنها كسبت مواقع اجتماعية وسياسية وعسكرية وتطورت مع صعود حركة التحرر الوطنى وشعاراتها الشعبية والشعبوية . وهى في الاساس من الشرائح الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة في المدينة والريف والارتبطة بها من الفئات الوسطى في الريف ، التى تبنت مواقف اجتماعية من خلال التزامها بالفعل السياسى في التنظيمات الوطنية واليسارية والقومية (القوميون والشيوعيون والبعثيون والناصريون) . واقتربت بدرجات متفاوتة من الفكر الماركسى ،

تحت تأثير التطور السياسى فى العمل السياسى فى اليمن جنوبيا وشمالا الذى تفاعل مع الطفرات الفكرية التى أحدثت قطيعة ما مع الفكر القومى التقليدى . فلم تعد تنظيمات أو أحزاب للبرجوازية الصغيرة ، وأن نقلت معها تاريخها الخاص والعام الى وضعها الجديد . وترتب على ذلك أن الملمح الديمقراطية البرجوازى لم تمثله طبقة التجار فى تحالف سبتمبر ، بل هذه القوى . ومن هنا كانت مهمة جمهورية الخامس من نوفمبر التخلص من هذه القوى . وأما طبقة التجار فقد وجدت أكثر من صيغة للتحالف من الجمهورية « الجديدة » ، ثم مع انقلاب الحمدي . والتجار الوسطاء كانوا أشد ضيقا بالقوى الجديدة ، لا سيما بعد خروجهم من عدن . ولا تزال ترى فيها تهديدا لها لا للمؤسسة القبلية وحدها .

شهدت الفترة الواقعة بين الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ والثالث عشر من يونيو ١٩٧٤ صراعا بين أطراف متحركة تتبادل المواقع . ولا نريد هنا أن نقف عند أحداث هذه الاغوار وتفصيلها . فذلك بحث خاص ليس هنا مجاله . نريد الإشارة الى اللحظات الحاسمة التى شكلت محطات فى طريق التخلص من القوى الجديدة التى زادت النظام الجمهورى قوة . وقد دافعت عنه ، لأنها تطمح الى الاحتفاظ بمنطلقات حركة سبتمبر لتبناها بمضمون جديد . فهى وحدها كانت ولا تزال تشكل النقيض لمهد الامامة . فمصالحتها والجماعير الغفيرة فى الريف والمدينة تناقض الامامة بصورة جذرية . أما الملاك الكبار وكبار المشايخ والتجار ولا سيما ذلك القطاع القبلى من حاشد وبكيل الذى انضوى تحت لواء المعارضة منذ بزوغ حركة الأحرار الدستوريين ، فانه لا يهدف الا الى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية ، دون الخروج عليها .

وأصبحت عدن منذ الاستقلال حيفا طبيعيا للقوى الجديدة ، سواء ارتبطت بها تنظيميا أو لم ترتبط . جاء انتصار عدن نسمة

مظفرة ملأت النفوس بالأمل وأحيت الأهداف الكبرى لحركة التحرر الوطنى والقومى فى ليل الهزيمة . زاد الاستقلال عدن الامور تعقيدا فى نظر المشايخ . أصبحت عدن مشكلة داخلية فى الشمال ، والشمال مشكلة فى عدن ، وهذا منطق الوحدة الذى يفصح عن نفسه بأكثر من طريقة .

النظام الجمهورى الحد الأدنى الذى يجمع كل القوى السياسية الجديدة والمؤسسة القبلية وطبقة التجار . والجمهورية « تقبل كل صورة » . وكانت هذه الفكرة واضحة فى الاذهان فى غمرة الدفاع البطولى عن الجمهورية . كان صراعا على المحتوى الاجتماعى للجمهورية من يرث الامامة . أولئك الذين اختلفوا معها داخل اطارها التاريخى ، أم الذين يشكلون نقيضها الحقيقى تاريخيا فى اليمن كله ، وبكلمات أخرى قوى الاصلاح وترميم النظام القديم ، أم قوى الثورة التى تصنع الأسس الموضوعية لتطور عصرى لا ينطلق من التسليم بالمؤسسة القبلية ولا الطائفية الحينية ويقاوم كل عواقبها التى تسحب نفسها على نظام الادارة والحكم والجيش . جمهورية وجمهورية ، جمهوريون وجمهوريون ، ولا يغير من الامر شيئا أن تكون قوى القديم واقفة تحت مظلة الدولة الاسلامية أو « حرب الله » أو « الاتحاد اليمنى الجديد » أو « اتحاد القوى الشعبية » الذى ليس شعبيا ولا اتحاديا .

قامت القوى الجديدة بالدور الاكبر فى الدفاع عن الجمهورية ، فى حصار صنعاء ، وانتصر شعار « للجمهورية أو الموت » الذى رفعته المقاومة الشعبية لا فى صنعاء وحدها بل فى جميع المدن الأخرى ، وفى الريف . لم يكن أحد المخاضين فى الجيش أو المقاومة الشعبية يتوقع أن الجمهورية المنتصرة ستغير جادها بعد حوالى عامين ، وأن عددا

كثيرا من الذين هموا سوف يزجون في السجون ويقتلرون ، وأن بعضهم سيقع فريسة الجنون تحت ثقل الفارق بين الحلم والواقع والتضحيات ، وأن عثمان الشهيد عبد الرقيب عبد الوهاب سيعرض في ميدان التحرير . اخنقت ألوان الجمهورية الزاهية . وبدأ الرسم بالجر الأسود على أرضية لها سيماء الامامة الكثيرة .

نجد الرد على هذه القوى الجديدة عند زيد في صورة أحكام يحاول بها تبرير ما حدث . وهو أمين لتفكير القوة الثلاثة بقسميها فلا خلاف بينهما على الموقف من الجديد . فهذه القوى تمثل غير واضح لايديولوجيات وامدة (ص ٤٦) وحديثة عن المصادمات الدموية . ومصرع عبد الرقيب لا نجد فيه كلمة تعاطف واحدة ، فهذه القوى الجديدة فشلت « لأنها تواجه مناخا مغلقا وأرضا ترفض بذور جديدة وغريبة » ، والى جانب ذلك عدم وعى كامل بظروف البلد النفسية والفكرية ، في مقابل تصور عاطفي يلهبه احساس الشباب الطوح ولكنه يحتاج في الواقع الى المزيد من الوعي والفيل من العاطفة والى الكثير من الخبرة (نفس الصفحة) . انهم وافدون بأكثر من معنى . ايدولوجية اليسار وافدة . وكل الذين « وفدوا » على الجمهورية من أبناء المناطق الشافعية ، لم تكن الامامة تعترف لهم بحق في حكم البلاد . وهذه دعوى ورثة الامامة . وقد أطلقهم الوجود المصرى في دنيا الحياة العسكرية ، بعد أن كان الجيش حكرا على أبناء المنطقة الزيدية .

ان كلمات زيد نص يلخص موقفا ثابتا من الجديد في اوساط القوى القديمة فكل ما عداها غريب . للمرة الالف يقول زيد : لا كل شيء ما خلا الامامة الزيدية باطل .

اننا نتفق معه في أن هذه القوى الجديدة قليلة الخبرة ، أمام مؤسسة قديمة . اتقنت هي والاحرار الدستوريين فنون الدس .

استبدلت بالسياسة مؤامرات القصور . ولكن هذه القوى الجديدة ليست أمرا عابرا . جاءت لتبقى . وقد أثبتت كل الاحداث أنها كذلك . ومعها دخل الصراع السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية مستوى جديدا . أصبح قائما على برامج وأفكارا محددة . ولم يعد العمل السياسى مجمعا هلامى الشكل لأطراف تتنادى نكر وقر سياسيين كما كان الحال مع حركة الأحرار وغيرها .

وجهت القوى الرجعية ضرباتها الى القوى الجديدة فى مارس عام ١٩٦٨ فى الحديدة ، ثم فى أغسطس عام ١٩٦٨ . وكان الجيش والقوى القبلية يشتركان فى كل هذه الاحداث الدامية . وبعدها أصبح الطريق مفتوحا أمام عودة الملكيين ، فلم يكن الجمهوريون من القوة القائمة بقسميها يرى فيهم عدوا حقيقيا . كانوا فى نظر بعضهم من أبناء القبيلة ، ومن نفس المقام الاجتماعى عند آخرين ، أو أخوة فى المذهب فى عين البعض الآخر . وهذا المزيج الفريد يصنع وحدتهم . وأما المصريون والجمهوريون المتشردون وكل خلفاء هذا الطارف فى نظرهم عائق أمام تقاسم اليمنيين . وكانوا ولا يزالون يقصرون هذه الصفة بدلالاتها السياسية - على أنفسهم هم الجمهورية والجمهورية هم . لقد وظفوا الانتصار الكبير فى معركة الحصار لصالحهم ونزعوا « فائز » الجمهورية - انها المرة الاولى التى يتحول فيها نصر عسكري الى هزيمة سياسية كاملة . وبعد ذلك بسنوات حول السادات نصرا عسكريا جزئيا الى هزيمة سياسية كاملة ، وكانت الهزيمة قومية مع خيائنه .

عودة الملكيين انتصار لليمن الجمهورى ، ولم يكن حقنا للدماء . فقد سأل الدم الآخر فى سبيل عودتهم . لم يعد للجمهورية الا الصورة والاعلام والبيارق الصاخبة . فقد سلمت بكل شروط

السلام السعودي . كان الصالح اليمنى الذى نسجت راياته تحت الوصاية السعودية تراجعاً عن الاهداف التاريخية لسيتمدر ولدور اليمن كجزء من حركة التحرر العربى وانتصاراً لقوى اليمن فى الداخل والخارج . وليس مصادفة أن هزيمة بوثيو كانت شرط صعودهم الأول . جهورية منزوعة السلاح لا دور لها فى الجزيرة العربية . ولم يعد أحد يتحدث عن « الذاتية اليمنية » التى أطلت برأسها فى « ثورة الشعر » وفى « واقى الواقى » عند الزبيري ، حيث اعترض على الدور المصرى قبل وجوده من وحى الصراع السياسى الدائر فى العام السابق لحركة الجيش فى القاهرة وصنعاء وتعز . وبكلمات الشاعر البردوني « ان رجال نوفمبر تنازلوا عمايا عن اعلانهم عن « الذات اليمنية » ، وحققوا الفتوحات السلمية للآخرين » . ان هذه الذات أصبحت فى نظرهم غير ذات موضوع . كما أنهم لا يميزون أنفسهم عن حكام السعودية وأما الفتوحات فلم تكن سلمية ، وان اختتمت بالسلام .

كان أخطر شروط الصالح سياسة الباب المفتوح فى المجال الاقتصادى . فقد شكل جذور كل العلاقات الأخرى .

أصبح واجب الذين يؤمنون بالثورة البحث عن أفق جديد وسماء أخرى ، ترفض وتقاوم الحلف غير المقدس بين قوى الرجعية فى الداخل والاستعمار العالمى .

والفوضى التى رافقت حكم الاربابى لم يستطع الحكم أن يتخلص منها الى يومنا هذا . فهى والفساد لا يرتبطان بأشخاص للحاكمين بل بآلياتهم الاجتماعى . والمؤسسة القبلية ورجالها من القضاة والضباط لا يرتقون فى ظل علاقاتهم بحكام السعودية الى مستوى

الحدرة على بناء دولة حديثة ، مركزية ومهاسكة ، تلك ترتيبها وأسسها للأولويات والاهداف . فهذا كله يناقض أسس تصور الحكام للدولة والسلطة . أن الثابت فى سياسة الجمهورية الجديدة ابران : التحالف مع السعودية ومعاداة عدن . وكان فشل مفاهر عام ١٩٧٢ ضد الجنوب ، وانتعاش المقاومة من أسباب انقلاب ١٢ يونيو عام ١٩٧٤ ، الذى باركته ورعته السعودية . ومن أبرز سماته أن الجيش الجديد الذى قام به تمت تصفيته من الضباط الراديكاليين ، واتخذ هيئة جيش قبلى تشكلت ملامحه عبر معارك التصفيات منذ عام ١٩٦٨ . وأصبحت هذه السمة ملازمة له منذ ذلك الوقت (بـ) .

(بـ) عاد الجيش الى الحكم دون مشاركة من احدى شخصيات الاحرار . وعلاقته بالسياسة لا تعود الى تهرد الثلاثيا فى عام ١٩٥٥ ، كما يقرر الاخ زبيد الوزير (نفس المرجع ، ص ١٤٣) ، بل الى انقلاب عام ١٩٤٨ . فالتنظيم العسكرى ودور الجيش كانا مائلين فى أثناء الانقلاب . والأهم من ذلك تاريخياً أن الجيش كان « مشغل » العصر ، الذى كان يحيى فى سباق مع خصومه للسيطرة عليه . وبه حاول نظامه الاتصال بالعصر ، فى اطار هوس المحافظة على نظام لا يملك مقومات البقاء . ان وراء كلام زيد عن بداية اتصال الجيش بالسياسة فى ١٩٥٥ ، ثم فى حادث محاولة اغتيال الامام أحمد ، وبعد ذلك فى عام ١٩٦٢ ، فكرة بسيطة تقدر أن كل عمل يقوم به الجيش انقلاب . أما الثورة الوحيدة والقيمة الى يوم الناسى هذا فانها انقلاب عام ١٩٤٨ ، الذى لم يسهم فيه الجيش . وان صح أن الانقلاب دائماً من عمل الجيوش ، فان هذا لا يجعل انقلاب عام ١٩٤٨ ثورة ولا حركة ثورية . انه انقلاب ومن طراز كلاسيكى فيه الكثير من صفات مؤامرات العصور .

أراد الحمدي استخدام هذا الجيش القبلي لا لمواجهة نفوذ المشايخ في الدولة بل للحد من سيطرتهم عليها . وهي سيطرة شملت كل جوانب الحياة السياسية في أيام حكم القاضي الارياني . وكان محكوما على هذه المحاولة بالفشل منذ البداية لأسباب عديدة . ومنها أنه لم يملك برنامجا حقيقيا لمواجهة القبيلة . فطموحه لم يتجاوز حدود تأكيد سلطته القوية ممثلة في شخصه . وإذا لم يسبق أو يرافق كل مناوراته السياسية وتحدياته الجزئية للمشايخ أى مساس ولو من بعيد بالاساس الاجتماعى والاقتصادى الذى يقفون عليه . بل لم يقطع الصلة بهم . واستمر يفتق عليهم الهبات والمرتبات . واشتراكه معهم في الارتباط بحكم واحد هو السعودية كان يحول دون اتخاذ موقف قوى ولو بعض الشئ منهم ، خارج اطار الديماغوجية السياسية . كان يظن أن كسب بعض الجهات الحزبية ، وخلق شخصية (كاريزماتية) ستكفيه من ايجاد رأى عام قوى يقف الى جانبه ، ويمنع خصومه من الانتصار عليه . كان ضحية وهم وخراسية حللت بتكرار صورة عبدا الناصر . ولم يكن وحيدا في هذا المسعى الخائب في الوطن العربى .

أعاد الحمدي اثبات أنه لا يمكن تحقيق أهداف خيرة بوسائل شريرة ، وأن الطروح بدون كفاءة جريمة . وهما أمران يفشل كل سياستنا العرب الاشواوس في ادراكهما كل يوم . مع الحمدي زاد الاهتمام بالامن الوطنى وتطويره باذخار ومائل التجسس والتعذيب الحديثة ، أننا نتابع تطور هذا الجهاز لان تحديثه سوف يصبح جزءا من طغيان الدولة القبيلة ، ومؤشرا أساسيا على الانفصال بين الحاكم والمحكوم . وهو ما سنعود اليه في الصفحات القادمة .

تؤكد بعض الروايات أن الحمدي اشترك مع محمد خميس في قتل بعض أسرى المقاومة في المنطقة الوسطى . وأما اشتراكه في

الضبيب أحد الضباط حتى الموت فقد أكدته مصادر كثيرة . وكان محبها يندى له الجبين .

كان الحمدي شديد التلطف والاستعجال لأذخار التلفزيون . وفي أيامه بدأ الدور الخطير لكل وسائل الاعلام ، وسادت فيه ديماغوجية لازمتة الى اليوم .

أثبت اغتيال الحمدي أن حكام السعودية والمشايخ لا يتورعون عن أقذر الوسائل وأكثرها انحطاطا في سبيل تنفيذ سياساتهم . وقد قتل مظلوما . ولذا يحق لأصحابه أن يعدوه شهيدا . ومع اغتياله تأسست مشكلة محورية حكمت علاقة رؤساء الجمهورية بحكام السعودية فقد استلم الحمدي الحكم بوعد كبيرة قدمها الرياض . وسرعان ما اكتشف وهو في الحكم أنه لا يستطيع الوفاء بها جميعا وبالطريقة المرسومة ، فلجأ الى المناورة والداورة . فاندھا غضب حكام الرياض وقرروا التخلص منه . ويكرر الامر مع الذين جاءوا بعده (١٩٩٠) .

أرسى عهد القاضي الارياني وحكم الحمدي أساس العلاقة السعودية بانتفاقية الدفاع المشترك ومجلس التنسيق اليمنى السعودى . وكان قانون الاستثمار أساس الانفتاح الاقتصادى السياسى . ولا يزال ركيزة أساسية في نشاط طبقة التجار ، تنظم علاقاتهم بالرأسمال العربى والدولى .

جمد رحيل الحمدي المأساوى الصراع بين المشايخ ورأس الدولة ، ولم بلغه . فالمؤسسة القبلية لا تستطيع التعايش مع أى

(١٩٩٠) لا يزال حكام السعودية يقومون بدور الخصم والحكم بين القوى القبلية السياسية والحكم في صنعاء .

حكم مستقر . وهى بطبيعتها نقيض السلطة المركزية ، حتى في أضعف صورها .

القبيلة ركييزة سلطة المشايخ . وهى مؤسسة اجتماعية يضاف عليها البعض سمات تجعلها معادلة للتاريخ اليمنى بل والعربى العام كله . وهى جماع الفضائل العربية . انها كيان اجتماعى يجسد كل القيم التى كان العرب يلخصونها بكلمة المروءة . انها في سياق خطابى مبهرج أثمن ما في الشخصية اليمنية ، وتحدد أحيانا وكنها هدف التاريخ كله . « انها أقوى قوة يمنية منذ التاريخ القديم الى الآن » ، « وهى القاعدة الجماهيرية المريضة » (زيد ، المرجع السابق ، ص ١٤٩) . ويتحدث الزبيرى عن « معقل القوة الشعبية الجديدة في بكيل وحاشد » (واقى الواق ، ص ٦٥) . وهى عند الزبيرى « ينبوع العروبة » . وتتشابه الكلمات والجميل عند الزبيرى وزيد .

ورغم ذلك كله يعترف زيد بأن الجهل قد يذفع هذه القوة في طريق العبث « بجسد الامة أحيانا » (ص ١٤٩) . وقد لا تفهم القبيلة الاحرار الدستوريين أو غيرهم . ولأنها للشعب ، فهى دائما على حق ، وخطاياها حسنات ، كما في قصيدة معروفة للزبيرى .

ان حداثة المصطلح في كلام الزبيرى وزيد ، وهذا التوحد بالقبيلة للشعب ، تعبير عن نزعة شعبوية مناسبة لهدف كل واحد منهما . فالدرس الذى وعاه الاثنسان من انقلاب عام ١٩٤٨ كان منصبا على ضرورة كسب القبيلة الى صف المعارضة للاطاحة بالامامة . وتكاد المفردات أن تكون واحدة عندهما لا ، الانفكار وحدهما تجمعهما رغبة طاغية لوراثة الامامة . كل على طريقته . أحدهما بالزيدية الصريحة بعد رفعها الى مصاف رسالة دينية خالدة ألصق بها مبدأ الحاكمية .

والآخر بالغاء شرط النسب الهاشمى مع الاحتفاظ بالمرتكزات الاخرى في « حزب الله » يوحدهما الموقف من الوجود المصرى . يفكر الاخ زيد بمنطق الثوابت التى لا تتغير ، مثل « السجية الروحية » وموقع اليمن بين الحجاز ومصر مثلا يحكم علاقتهم الاقطار العربية الثلاثة . فمصر معادى الحجاز دائما . . الخ . ان وصف أبناء القبائل بأنهم الجماهير والقوة الشعبية الجديدة لا يجعل منهم قوة شعبية جديدة ولا جماهير عصرية . ولكنه يسكت عن كونهم في الشمال والجنوب فلاحين . وان كانوا في جنوب (ج ع ي) غير مسلحين . والحديث عن الفلاح يطرح مشكلة الارض ، وهذا ليس من مهمتهما . وفي نفس الوقت هو الصلة الاجتماعية والوطنية بين كل أبناء اليمن . بيد ان تاريخنا كله عند الزبيرى وزيد مستغرق في القبيلة الشمالية . وما « واقى الواق » الا اغنية حنين نثرية طويلة اليها . يربط بها كل مسار التاريخ الماضى والقادم . ومنها وحدها يأتى الخلاص . ويعبق النص بصوغ شيعى يناسب المناخ الروحى لاصحاب « السجية الروحية » . فالامام على والحسين وزيد والهادى رضوان الله عليهم ، وغيرهم من آل البيت حاضرون وشاهدون على أمجاد القبيلة وبطولات فرسانها .

و « السجية الروحية » قوة باطنية في القبيلة اليمنية . والتاريخ اليمنى القديم القديم أنموذج فريد في « الديمقراطية » . والسود اليمنى القديم يقدم الدليل الذى لا يرد على عراقية تلك الديمقراطية ، التى سبقته الشرق والغرب . ونجد في (الميثاق الوطنى) الجديد فقرة عن السود هى محاولة مكشوفة لتحديث القديم ، وتصوير تجربة اليوم وكأنها استمرار للأمس البعيد . وهذه هى الاصلالة في نظر واضعى الميثاق . أما الاخ زيد فانه يفصل الكرب على الملك والامام الجديد في هذه الحال استمرار حتى له .

فما المسود ؟ أنه مجلس للشيوخ والاعيان له مهام محددة . وهو تابع لبدأ التعاقب على السلطة في سبأ ، فكل حكم فيها يعتمد على اقتصاد القبائل الذي يكون لقبيلة واحدة فيه مركزا قويا ، ومن هنا ضرورة توزيع السلطة بين القبائل المختلفة لضمان نوع من الاستقرار . وهذا يحدد نوعية الاستقرار في اليمن القديم فهو ليس استقرار الممالك القديمة في الشرق ذات النظام الملكي المطلق . ولا تستطيع سلطة مقيدة بتوزيع دورى لعضوية المجلس أن توطد نظاما قويا واستمرارا يؤدي الى التراكم الثقافى بوجهيه المادى والروحى .

ولما كانت البنية الاجتماعية الاقتصادية تقوم على الزراعة التى تدعها تجارة خارجية نشيطة ، هى تجارة وساطة لبعض المعادن والافاوية والبخور ، وهى سلع ذات قيمة فى العالم القديم لصالتها بالعبادة والرفاهية معا . ان الشح الواضح فى البيئة اليمنية يعوض بهذه التجارة ، التى توجد فائضا نقديا ، وعندما تختفى هذه التجارة تطفو أزمة فائض السكان على السطح . حدث ذلك عند اكتشاف اليونان للرياح الموسمية ، وعند تحول التجارة الى شرب ومكة ، وعندها تحول مركز الدولة العربية بعد الاسلام من شبه الجزيرة العربية الى الشام .

ان الوجه الذى يفخر به النسابة المعاصرون ، فى حقيقته ضعف اساسى فى كيان الدولة اليمنية القديمة . فهى لم ترق الى مستوى الدولة القسومية بسبب ما يشبه « الديمقراطية العسكرية » القديمة ، التى توجد توازنا بين القبائل داخل اقتصاد القبائل . ولما كانت القبيلة لا تجد الا لغة الشقاق ، فانفسا تنكسر اطار الاتحاد دوريا لنفسود احداها . فلا يتيح ذلك اية فرصة لنشأة سلطة مركزية

عربية على غرار تلك الدولة الشرقية التى تعرف عند المؤرخين الغربيين دولة « الاستبداد الشرقى » . ولا تنسى ان الوجه الايجابى لها الحق فى المادج الحضارية والثقافية الرفيعة ، التى عرفتها فى ما بين الفهرين وفى مصر وفارس والهند . ومن هنا ضعف الملح القبلى او غيابها فى تلك الحضارات واستمرار القبيلة فى تاريخ العرب .

ان دول اليمن القديمة محرومة من عوامل التطور التى وجدت فى تلك الحضارات . فدولة « الديمقراطية العسكرية » او الحربية ، مرحلة متأخرة بالقياس الى الدولة التى جاءت بعدها . وهى تلامم مجتمعها غير مستقر ومتحارب . ولذا استمرت القبيلة كيانا عبر مراحل عديدة . طالما لم توجد دولة تختلف عن دولة « الديمقراطية العسكرية » ، تحل علاقة جديدة محل العلاقات القائمة داخل القبيلة وفى اتحاد القبائل . وكلها تحول دون ارتباط عميق للفرد (القبلى) بالدولة . تضافرت عوامل البيئة فى خلخلة هذا الارتباط بشحها ونشقت سكانها وقلة الامطار ومجاورة الصحراء لكل المناطق غير الصحراوية فى اليمن وشبه الجزيرة . وهو فى أساس جدل التبدى والحضر ذى الاثر القوى فى تاريخ العرب قبل الاسلام وبعد الاسلام .

ومن الضرورى هنا التنويه ببذعية معروفة فى الفكر السياسى ، تذكرها باصرار وسائل الدعاية والاعلام ، والوعى العلمى الدينى وغير الدينى ، وفدوها ان الديمقراطية لم توجد فى تلك العهود ، وأن الشورى ليست الديمقراطية . فالديمقراطية وجدت فى اليونان القديم فى المجتمع العبودى ، وانما سبقت فى الثورة البرجوازية فى الغرب محقوى حديثا نوعيا . الشورى غير ملزمة للخليفة أو السلطان باجماع المذهب . ويكتفى « وعاظ السلاطين » بتدعيمها اليه ، ولا علاقة

لها بمؤسسة الحكم في أى مستوى من مراتبها ، فالحكم مخدزل في الفكر السياسى الاسلامى في الحاكم . ولذا غاب الفكر السياسى القائم على المؤسسات في الاسلام حتى في أشكاله المتواضعة ، واقتصر على « الأحكام السلطانية » وكتب الخراج ونصائح الملوك . ولا نجد من يوم سقيفة بنى ساعدة حتى الغاء الخلافة في تركيا ، تفصيلا لشكل الحكم . ولذا لا يجد أنصار الاسلام السياسى المعاصرون مخرجاً من هذا المأزق الا تحديث بعض المصطلحات القديمة وترديد « الاسلام هو الحل » .

ان الاسلام لم يقتصر على البنين القبلى ، بل استمرت حروبها باسم القبيلة ودخل اليمينيون معارك الانساب ، فوضعوا سلاسلهم في القرن الهجرى الاول بعد جبهة الانساب ، لابن الكلبي .

واشتد الانقسام القبلى في بداية الدولة الاموية في كل الاصقاع التى انتشر فيها الاسلام ، حمله العرب الفاتحون معهم . والعصبية القرشية كانت في مقدمة الاسباب التى أثارت ورسخت الوعى القبلى . فقد رأى المسلمون في أملاك وثروات القرشيين في الامصار المفتوحة امتداداً لعصبية قرشية تتخذ صورة المالك . وقبل ذلك كانت الازمة السياسية الاولى في سقيفة بنى ساعدة ، وارتفع فيها لأول مرة صوت القبيلة مطالباً بوراثته الرسول . وكان أول انتصار لقريش قبيلة الرسول على الأنصار .

الاسلام لم يستطع احتواء القبيلة . وهو في هذا ليس استثناء في تاريخ الأمم ، فكل أشكال التطور قبل الرأسمالى أم تحطم بنيان المجتمعات القديمة ورغم ذلك لا يمكن الا أن نرى في بنية المجتمع العربى الاسلامى لمحا مختلفاً عن السمات البارزة في المجتمعات

الآخرى التى عرفت بها ثقافات عديدة في آسيا وأوروبا ، ولو بالدور الغير لهذا الملمح أو بالدرجة ان لم يكن بالنوع . ونقص الدور البارز للقبيلة في الحياة السياسية ، وفي تكوين سيكرولوجية عامة تستند الى مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية والجهالية .

ان حضور القبيلة قوى منذ تراجع المدن في الحضارة العربية الاسلامية وازداد مع تمزق دولة الخلافة . ومع السلاجقة الاتراك اكتسب المثال القبلى اضافة غير عربية . ومن هنا كانت خطوة رفع هذا الكيان الى مستوى المثال والمثل الاعلى ، وأهم الجوانب في نظرنا في مسألة علاقة الاسلام بالقبيلة مصدرها البنية الاجتماعية في شبه الجزيرة العربية . فالمدن فيها كانت مدن قوافل مرتبطة بالتجارة بعيدة المدى . كانت واحات في الصحراء الاجتماعية للقبائل وبصمات هذه الواحات واضحة في الاهتمام الشديد بالتجارة في القرآن والحديث والمأثور .

يصعب الحديث عن هيكل دولة في مكة أو المدينة ، لها سلطة عامة وأجهزة قهر وإدارة . وبدأت هذه الملامح في التشكل مع دولة المدينة . القبيلة كانت الاتحادى الأكبر أمام رسالة موجهة الى البشر جميعاً ، أعلنت في بداية تاريخها صورة للاخاء تذكر بالفقراء والصيادين الذين أحاطوا بالمسيح . ولكن سرعان ما تبخرت كل هذه الامال أمام منطق البنية الاجتماعية الصلب . ومن العيب أن يكيل المؤرخون اللوم للامويين . فلم يكونوا سبب هذا الفشل بقدر ما كانوا معبرين عن كيانات قائمة في الواقع العربى الاسلامى ، الذى خلعوا عليه وجه القبيلة القرشية الاموية ، وهى صيغة انفراد العرب بالملك .

كانت النتيجة كما يصفها هشام شرابي ، أصبح المجتمع الاسلامى مؤلفاً من قبائل وعقيدة مبنية على الاخاء البشرى .

يتناقض تعريف الاخ زيد للقبيلة . فهي من ناحية « بناء متين » ، ولكن منطق القبيلة نفسه لا يجعل تركيبها متينا « يحول هذا التشكيل الاجتماعي للقبيلة دون وجود ارتباط قبلي شامل لذلك فقد سادت العلاقات القبلية الثار والخلافات » (نفس المصدر ص ١٥٠) . فهي منقسمة على نفسها ، وتقوم بقسمة ثنائية للبشر والجماعات ، وروابط الدم والعائلة الممتدة وحدها لها وزن في لغتها . ان ما يكشف عنه زيد وغيره ان البنيان القبلي نقيض مفهوم الشعب والوطن والأمة ، ومن هنا ضرورة رفع هذا البنيان الاجتماعي الى مستوى الشعب وتحديثه بكلمات ومصطلحات عصرية عنده وعند الزبيرى .

واليمن المخزومية في الجزيرة التي هجرها مركز الخلافة لم تستيقظ القبيلة فيها الا على مدافع البريطانيين عند احتلال عدن في القرن الماضي ، ولتكون القبيلة فيها جزءا من بنية مجتمع تابع ، وجزءا موافيا ومناسبا لاستمرار علاقات التبعية .

راقت القبيلة الجمهورية منذ عام ١٩٦٢ ، وقد رأينا موقف ممثلها السياسى ، الذى كان الزبيرى قطبه مع تجمع حاشد . والجيش والقبيلة قاما بانقلاب الخامس من نوفمبر .

ان فترة الحمدي كانت في بعض جوانبها تختلف عن المرحلة التي تلت الانقلاب وان لم تكن فاصلا أو انقطاعا سياسيا أو اقتصاديا عن تلك المرحلة . فكل أركان التحالف ظلوا فاعلين في أيام الحمدي . ودور القبيلة السياسى الذى كان في مد وجزر ، استقر الآن على مد لم يعرفه منذ مئات السنين . فالهيمنة القبلية على الدولة اتخذت لأول مرة في تاريخها شكل المؤسسات فوحدت حداثة الادوات والصورة بمضمون رجعى . وهذا يهدمها بلا شك بأسباب الحياة

والاستمرار ولكنه أيضا من عوامل انحلالها الذى بدأ ، ولا يخفى زيد تخوفه منه .

أشار الباحث الأمريكى ستوكى الى أنه قد تكون قبل عام ١٩٦٢ في المنطقة الزيدية نموذج للسلطة المحلية قائم على المشاركة بين المشايخ والموظفين الاماميين من المدنيين والعسكريين . والتجديد الذى قام به القاضى الاريانى إنما هو تعميم هذا النموذج على المستوى الوطنى ، وجعل الشيوخ أصحاب وظائف ، وهم الذين ما كانوا موظفين في عهد الامام كما لم يكونوا هيئة إدارية حاكمة في يوم من الأيام .

ان عهد القاضى الاريانى لم يعمم هذا النموذج . فقد بدأ ذلك بعد اعلان الجمهورية بشهر ، كما نجد في مكان آخر من هذا الكتاب .

ان جمهورية الخامس من نوفمبر عمته على كل المستويات ، وبرزت ملامح السلطنة (١) التي حلم بها زعماء القبائل قبيل عام ١٩٦٢ . بدأ حكم القاضى الاريانى بتكوين المجلس الجمهورى ، وهى الصيغة التي تفضلها المؤسسة القبلية . فقد ملأت الجور بالصراخ ضد سلطة الفرد في أيام حكم السلال . وكان الزبيرى أكثر الحاحا على هذه المسألة في نثره وخطبه وفي قصيدته السيذية التي هجت السلال ومصر ، واتهمت المصريين ضمنا أنهم يقبلون « قوانين العبيد » بينما

(١) استخدم الشهيد محمد أحمد نعمان هذه الكلمة في كتيبه « أزمة المثقف اليمنى » ، عدن ، دار الجماهير ، ١٩٦٤ . كان الضال في إطار الصراع الطائفى . فالذين يشاركونه مواقف السياسية من الطرف الآخر هم الذين قاموا باغتياله . وهم أشد ارتباطا

اليمنيون شعب أبى مارد شرس » (يشترعون قوانين العبيد لنا
• ونحن شعب أبى مارد شرس) •

المجلس الجمهورى شكل مناسب لفكرة « الأطراف المعنية » ،
وهى عميقة فى وجدان ووعى زعماء القبائل يرفعونها فى وجه كل حكم
مركزى ، كلما رأوا أن سير الاحداث يتجاوزهم • واستنكارهم لهذه
الفكرة عندما تصدر عن محمد أحمد نعمان ، ليس رفضا لها ، بل
رفض لمشاركة الأطراف التى يزعم أنه يمثلها فى اللعبة السياسية •
ليس الوطن أو الوطنية ما يدافعون عنه ، بل حق وامتياز طرف من
الأطراف • ان زعماء القبائل وممثلى الطائفة ليسوا جديرين بنقد
هذه الفكرة فالذين يرفضونها من الاساس وحدهم يحق لهم نقدها
ومعارضة من يمثلها ، لانهم بهتوى فكرهم السياسى ويشعاراتهم
يتجاوزون فكرة الأطراف ، اذ يقفون على أرضية الصراع الاجتماعى ،
ويرفضون أن تكون أية دعوة زائفة ، بها فيها فكرة الأطراف دخانا
يحجب الرؤية الاجتماعية للمواطنين ، فيغابون الطائفة على الموقف
الطبقي والمنطقة على الوطن •

ينطلق محمد نعمان والمشائخ من فكرة الأطراف • غير أن نعمان
يشمل بها المنطقة الشافعية بينما يقصرها المشائخ على المؤسسة

= بالسعودية • فلا يمكن أن يقبل تبرير قتله بدعوى وطنية تتعلق
بمصادرة الطائف • فهم جزء من النظام السعودى ، ملحقين
به • ومن حقه أن نسجل له أنه لم يكن يؤمن بالتصفية الجسدية
وسيلة من وسائل السياسة • ومع اختلافنا الجذرى معه نرى
أن اليمن فقد سياسيا ، ومعارضنا نشيطا للإمامة أسهم فى حركة
الاحرار الدستوريين ، بنصيب وافر •

القبيلة ، مع مراعاة صورية للأطراف الأخرى • ان الصراع يدور على
مفسير الفكرة ، والانحياز الى طرف دون آخر فى هذا الصراع اقرارا
بالبدا الاساسى فيها • وهذا ما يسقط فيه من يدعون أنهم يمثلون
الجديد والجمهورية وسبتمبر ، فيتخونون موقفا معاديا للمشائخ أو
يكرهون نعمان كرها أعمى ، فلا يغادرون أرض « الأطراف المعنية » •

لاحظ هاليدى أن القبيلة خرجت من الحرب الاهلية أكثر قوة ،
فقد أصبحت لملك الدبابات والاسلحة الحديثة • وأهم من ذلك أنها
منذ الأيام الاولى للجمهورية تهست على استخدام أساليب فى الحكم
لا عهد لها بها •

واقتسام السلطة الذى تبلور مع انقلاب الخامس من نوفمبر ،
أضاف اليه حكم الحمدي الاهتمام الشديد بجهاز الامن فأصبح
القوة الثانية بعد الجيش • والجيش لم يكن وليس الان نقيضا
للقبيلة • فقد اخترقته بحيث يمكن الحديث عن الجيش القبيلة
كألية واحدة وذلك بفضل النطق القبلى الذى بنى عليه الجيش •
وقد اخترقت القبيلة جهاز الامن • وهذا سبب تكامله معها •
يتضح هذا الاختراق للجيش والامن فى تحريم الالتحاق بهما على أبناء
المناطق غير الزيدية • ولذا لا يجد أبناء هذه المناطق الا المهن الحرة
والاقبال الشديد على التعليم ، فأبواب الجيش والامن والاجهزة
المركزية مغلقة فى وجوههم ، ان السلطنة التى بدأت فى عهد القاضى
الارىانى قد أينعت ثمارها •

استهل محمد نعمان كتابه بهذه الكلمات الغاضبة فهو « يراى
أحلامه مواجهة المذكر لها والمتبرم بها والناسد لها فى
وشمول وعمق » (ص ٥) • وسبب شكواه هذا « الاستمرار
اعتبار الجمهورية نقيضا لوجود هاشمى على رأس الدولة كما هو الحال

اليوم ، هو في واقع الامر المفهوم السياسي للجمهورية اعتبار مغلوطة الأساس ، وهو الى « السلطنة » ، التي لا تشترط هاشمية رئيسها أقرب منها الى الجمهورية ، التي لم يرتبط شكلها أو روحها في بلد ما بتحديد نوع سلالة رئيسها من بين سلالات الشعب » (ص ٢٨) .

هذا تفسير لمفهوم السلطنة في سياق التاريخ السياسي لليمن . ومن الواضح أن صاحب هذه الكلمات يرفض اشتراط زيدية رأس الدولة ، بعد سقوط الامامة الهاشمية . دون أن يتغير شيء أساسي في قواعد اللعبة السياسية بالنسبة للطرف الذي يتحدث باسمه . ونجد في الكتيب كلاما على « التناقضات الموهومة » ، أي الصراع الطائفي والمذهبي والسلالي . فذلك اغفال « للمفاهيم الحديثة في تحليل التناقضات الاجتماعية وتحديد المعالم بين فئات الشعب وطبقاته » (ص ٢٠) .

هل يقترح علينا المؤلف مخرجاً من هذه « التناقضات الموهومة » ؟ فلنفحص فهمه لها ، فهي أعمدة السلطنة الجديدة . ويرجعها الى التخلف الذي « ليست القحطانية والهاشمية ولا الزيدية والشافعية ولا الفوضى ولا الاستبداد غير مظاهر لمشاكلتنا الرئيسية : التخلف » . ولأهمية هذا الفهم عنده وضعه كشعار تحت عنوان الكتيب .

التخلف كلمة غامضة ونسبية ، وهي لا تشخص وضع اليمن الجمهوري في أسسه ، في بنيته الاجتماعية الاقتصادية . فبصرف النظر عن التخلف والتقدم هناك صراع طبقي عربي داخل كل مجتمع . فليس الامر في التخلف والتقدم بما هما كذلك بل بالبنية التي تحمل التقدم أو التخلف . ولذا علينا أن نتحدث عن أطراف الصراع داخل هذه البنية ، لا عن « الأطراف المعنية » . لأن مائدة

المفاوضات والمساومات هي الاطار المعروف لكل اختلاف بين « الأطراف المعنية » . وأما أطراف الصراع فإن ساحة الصراع السياسي في كل مستوياته مجالها لحسم تناقضاتها . تنتقل الساحة من مشاورات أهل الحل والعقد ، الى مفهومات الصراع السياسي والاجتماعي الحديثة . كلها أن فكرة « الأطراف المعنية » تزيف الصراع الاجتماعي بعد تزييف الوعي الاجتماعي والسياسي ، ولبنان مثال كلاسيكي على ذلك .

والحديث على التخلف باطلاق دوران في اطواره مهما كانت الكلمات موحية بالنقمة عليه . فهو يقترح على المثقفين اليمنيين الاهتمام باليمن لمعرفة الانصراف عن صراع الاحزاب العربية خارج اليمن ، فلا فائدة لليمن من شعارات الشيوعية والبعث والقومية . ويلتقي في هذه المسألة مع زيد . وليس هذا مصادفة . فهما يمثلان موقفين مختلفين داخل نفس بنية الصراع السياسي . أحدهما يريد امامة والاخر جمهورية غير زيدية يستطيع أن يجد له دوراً فيها باسم المنطقة الشافعية . والشعارات الواقعة تفسد نقاء الصراع التقليدي .

ولكن محمد نعمان لا يقف عند هذا الحد . فهو يتحسس لحل يرى أنه قد وجد طريقه في قيام (الاتحاد اليمني التقدمي) ، الذي جاء بعد المحاولات المختلفة والتعديل والتبديل في أسماء المجالس التي أعلنت منذ قيام الجمهورية ، من مجلس قيادة الثورة الى مجلس الرئاسة . ومجلس الشيوخ الاعلى فالمكتب السياسي . وذلك في نظره خلق للجهاز الذي يستطيع فعلاً أن يؤكد وجود الجمهورية ، ويفسرهما كنظام حديث للحكم . وذلك باتخاذ القرار داخل المكتب السياسي ، وفي صلب لائحته الداخلية ، بأن ينقسم

أعضاء المكتب السياسى قسمين ، الامانة العامة المؤقتة للاتحاد
والمجلس الجمهورى .

ان هذا الحساس الشديد للاتحاد اليمنى التقدمى ، وجعله
معادلا لحدثة الحكم ، يمكن ارجاعه الى ظنه بان هذه الصيغة لن
تقود الى السلطنة ، فالمجلس الجمهورى سيراى فيه تمثيل « الاطراف
المعنية » . التناوب على عرش الجمهورية افضل صيغة ممكنة ومقبولة
لدى الاطراف . وسنكون فى الواقع امام سلطنة جديدة . فالديمقراطية
معادلة سياسية لاثراك الجميع فى الحكم ، ولكن لا باعتبارهم اطرافا
بل مواطنين ينتمون الى فئات داخل طبقات داخل متحد اجتماعى
كبير اسمه الشعب . هذا ما لا يمكن فهمه أو قبوله عند أصحاب
فكرة « الاطراف المعنية » .

والاتحاد اليمنى التقدمى الذى أعلن فى فبراير عام ١٩٦٤ الحزب
الوحيد فى البلاد قد أناب به المؤلف حل « التناقض الحقيقى فى
حياة الشعب بكل مشاكله وطبقاته » (ص ٣٨) . والمبالغة هنا
غطاء دعائى لدور الاتحاد المنشود ، فهو أداة لتوزيع السلطة داخل
الاطراف . وسواس الحزب الواحد لازم للجمهورية منذ ذلك الحين .
ان جميع ممثلى الاطراف يشتركون فى رفض التعدد ، باسم الزيدية
فى جلباب الحاكمية ، أو المؤتمر الشعبى العام ، الذى كان الحمدي
يطمح باقامته أو « حزب الله » الذى أعلنه الزبيرى . ويتمسكون جميعا
داخل فكرة الاطراف بتمسكهم الخاص ، داخل الطوائف والمناطق .
وهذا الحل يكشف عن قصوره التاريخى الفاجع . فهو يقوم على
طمس والغاء الصراع الطبقي ، وبذلك يمارس أصحابه صراعا طبقيًا
على طريقته المفضلة .

ان وصف الجمهورية بالسلطنة صادق بدلالة أساسية واحدة ،
تركيز وشكل الحكم وآلياته التى لا يزن الكلام على الجمهورية مع

وجودها مثقال ذرة من الحدثة . والسلطنات كثيرة فما المشترك
بينها ؟ السلطة المطلقة للحاكم أهم الجوامع المشتركة وعليها
ومنها تنفجر السمات الأخرى المشتركة بقدر من التفاوت يناسب
تفاوت أشكال التطور الاجتماعى الاقتصادى بين الاقطار العربية .
يرافق هذه السلطة المطلقة غياب نظام تمثيل يقوم على المواطنة ،
فالطائفة أو القبيلة أو المزيح منهما بديل جاهز ، والدولة جهاز قمع
يفترس المواطنين ، ونمو جهازها أقوى وأسرع من نمو المجتمع
المدنى ، الذى يحتفى به المواطنون ، وتتكون فيه أسس وقواعد
الرأى العام ، الذى يستطيع وحده الدفاع عن المؤسسات القانونية .
وجهاز القمع الجديد يشرف على مؤسسات المجتمع المدنى . ولدينا
فى أقطار عربية كثيرة ومنها اليمن الشمالى أمثلة صارخة على ذلك .
فكل النقابات والجمعيات يشرف على تأسيسها جهاز الأمن . انسه
استباق للنشأة الصحية والتطور السوى لهذه الهيئات أى حجب
لنشأة الوحيدة التى تجعلها مجالا للصراع الاجتماعى . وهى
مؤسسات تنشأ بدون مضمون فاعل ذى تأثير فى توجيه سلوك
أعضائها ، وطبيعتها استعراضية . وهذا سبب عزوف المواطنين
عنها . والقرار الحقيقى يأتى دائما من خارجها . وهى معروفة فى
الخارج أكثر من الداخل . والناس لا يكثرثون بها ، ويندر أن
يعرفوا العاملين فيها . وهى مؤسسات مغلقة تحاكي فى ذلك
الجيش والأمن .

اعتماد الحكم على المؤسسة القبلية يتضح فى حكم الاقلية المغلقة،
التي لا تحاور أحدا ، ولا تفتح قنوات اتصال بكيان خارجها ، وان
كانت تحاول دائما الاستفادة من خدمات التكنولوجيا ، وذوى الخبرة
عموما . ولكن دون اشراك أحد فى اتخاذ القرار . وقد يتبادر
الى ذهن القارئ ان كل الجماعات الحاكمة مكونة من مجموعات صغيرة

سواء في الانظمة الرأسمالية او الاشتراكية . ولكن هذه ليست مغلفة على أفرادها . وهي جزء من حركة تفاعل اجتماعي وسياسي يسمح بوجود نوع من الرقابة على الحاكم من المؤسسات والرأى العام .

يتخذ الصراع السياسي في السلطة الحديثة طابع التصفية الجسدية ، فالمعارض ليس أقل من معتد أو باغ أو مارق . أنه من القبيلة الأخرى وقانون القبيلة لا يسرى الا على أفرادها . والولاء للقبيلة داخل جهاز الدولة الحديث ، لا يكسب الوعي القبلي أية سمة عصرية ، بل يسخر الآلة الجديدة التي استولت عليها المؤسسة القبلية لصالحها . السلطة هنا لا تنتج ثروة ، ولا تسهم في إنتاجها ، بل تستولي عليها جاهزة ، بحكم اعتماد البلاد على الخارج عبر الهجرة أو أرزاق النفط . وهذا من أسباب الاستقلال النسبي للحاكم إزاء المحكومين . وقديما وصف الصليبيون ابن خلدون هذا الأسلوب في جمع الثروة بأنه « مذاهب غير طبيعي في المعاش (**) » . وليس

(**) يعرف الناس في صنعاء أن أسواق القات تعاني أزمة كساد ، وذلك بسبب إقبال بائعي القات على الاتجار به في سوق « بير عبيد » . وأرضها مملوكة لأحد الموظفين الكبار في الدولة ، وهو تاجر من سنجار ، القبيلة الحاكمة . وقد فرض إيجارا برميا على السيارات التي تنسج في القات وعلى الذين يقيمون دبنى من الزنك للاتجار بالماكولات والمشروبات . تنحصر هذه الإيجارات بالملايين في كل شهر . وأمام السوق قرية أنموذجية مكونة من بيت قديم وبستان قات وثلاثة قصور حديثة فخمة للموظف وأبنائه ومولد كهرباء وخزان مياه ضخمة . والبيت القديم مهجور . وهو وحده شاهد على حياة الهمس القريب . سعر الأرض جذر الرأسمالية . إن الاتاة مذهب غير =

مصادفة أن مقولاته التاريخية كثيرا ما تكون أصلح لتوصيف (**) أوضاعنا من المصطلحات الحديثة . فهي شديدة التطابق مع موروثنا المستمر وآلية سريانه في واقعنا . ان التحالف الحاكم في أكثر من قطر عربي يحتفظ ويعيش مع أطلال ناريخنا على مستوى البنية الاجتماعية والعرف والتفكير ، لأنه في حاجة إليه . وكما أشرنا في مكان آخر أن الحاضر سبب بقاء الماضي في الجسم الاجتماعي . أنه جزء من صيغة النجعية .

والأنموذج المقلد دولة ما بعد الاستقلال في الاقطار العربية ، والدولة الحزب . والثانية قد تبدو بعيدة عن السلطة للهولة الاولى . واليمن الشمالي في كثير من سماته أقرب الى السلطانات القديمة ، ولكنه استفاد أيضا من التحديث الذي أدخلته دولة الاستقلال . وأصبحت هذه « الحداثة » أهم من الروابط القهرية بين الاقطار العربية وفي اليمن نلمس تقليد الأنموذج المصري والنفطى معا .

العمل في جهاز الدولة طريق الثروة ، فالحراك الاجتماعي لا علاقة له بالجهد أو الكفاءة . والقوة أساس الشرعية ، فلا توجد حكومة لم تكن حصيلة سلسلة من الانقلابات . والانقلاب هو الشكل المفضل لأنه ممارسة للصراع الطبقي بحرمان الآخرين من ممارسته . ولذا لا تؤسس هذه الحكومات اندماجا وطنيا أو وحدة اجتماعية متماسكة ، لاحظ همنسون في كتابه عن الشرعية في الوطن

= طبيعي في المعاش . وهي هنا موظفة في سياق نمو رأسمالي طبيعي ، تخدمه وتعيش في ظله ، وتتكاثر معه . (**) وليكون التفسير ممكنا وعمليا لا بد أن يوظف هذا التوصيف في سياق فكر علمي يتجاوز ابن خلدون .

العربي أن أول ما يضيف هو التعداد السكاني . فالناس لا يسجلون ببيانات صحيحة لانهم لا يثقون بالحكومات ، وفي اليمن الشمالي ، قامت الدولة بالتعداد التنازلي قبل حلول الموعد الدوري للتعداد السكاني لاعداد توزيع الارقسام على المحافظات . وتعرض المشرفون على التعداد الدوري في عام ١٩٨٥ لضغوط لتعديل بعض الارقام . ان الحكم يستمر برقم كل الاشكال التي بدا أنها في طريقها الى الانقراض في مطلع عهد دولة الاستقلال ، أو بعد اعلان الجمهورية في اليمن . الدولة الجديدة هي التي تفكك المجتمع بعد أن كان الساسة يعلنون الوحدة والتلاحم على رأس أهدافهم باسم مقاومة الاستعمار أو الاستبداد ، وها هم اليوم يقوضون أسس الوحدة . ولكل قطر ميزته الفريدة . فهنا رنين مذهبي عال ، وهناك يعلو صوت القبيلة . وفي حال اليمن الشمالي التوحيد جار بين ثلاث مؤسسات : القبيلة والجيش والرئاسة . فالسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد الرئيس . وهذا سبب التجانس السائد ، وان لازم هذا التوحيد عدم التمييز الدقيق بين السلطات ، الذي ينشأ من طابع الحكم الاساسي ، حيث تغطي النزعات الشخصية على ضرورات النظام والادارة الحديثين ، فهما اطاران صوريان يختصان فكريا واسلوبيا عتيقين .

ان (كلنا قبائل) توريد غير مقنع لسلطة القبيلة . وهو رفض للتدبير بين الجماعات والطبقات التي تكون اليمن الشمالي . وهذا استمرار لتوحيد الشعب بالقبائل عند الزبيري . ليس كل اليمن قبلياً . فنصف سكانه ينتمي الى كيانات قروية أو مدنية لا تحمل السلاح . وتقوم علاقاتها لاعلى روابط الدم والقرابة . ولا يميزون أنفسهم بالمذهب الديني من خلال شبكة العلاقات التي تربطهم بالسلطة .

ان الذين قنعوا للجمهورية كل ما لديهم من الدم والمال والولاء منذ اعلانها يقصون عن مراكز الحكم بتالية توزيع السلطة ، في السلطة . ويزيد الامر سوءاً أن الدولة الموظف الاكبر . وبعد ربع قرن من عمر الجمهورية يتساءل الناس : هل هي الامامة دون امام ؟ ويتضح أن الامامة ليست الشكل الوحيد من الحكم الذي ينفصل فيه مبدأ السلطة عن مبدأ الواجب ، اذ من الواضح أنه لا يشترط ذلك أن تكون السلطة ثيوقراطية ، فالسلطات العربية المعاصرة تقوم بهذا الدور في كل طبقاتها وعلى التحالف وسائل الخراجها .

سوف تزيده الثروة النفطية استقلال الحاكم النسبي اراء الحكوميين ، وهي علاقة قائمة في أساس انفصال فكرة السلطة عن فكرة الواجب ، وهذا خط الوراثة الذي يربط الامامة بالسلطنة ، ومع استمراره لا يمكن قيام أي تحديث طالما لم تتغير الاسس التي تقوم عليها السلطة . ولا تعني بالاسس البنود المغلفة في الدستور أو في القوانين أو الميثاق الوطني . بل الاسس بالصدر الذي تطبق به ، ويضمن الرأي العام المنظم حمايتها .

الفرق بين المعلن والواقع ، بين الصورة التي ترسمها الدولة لنفسها في وسائل الاعلام والحقائق كبيرة الى درجة مذهلة . ان هذا الفرق موجود في المجتمعات الرأسمالية فالدساتير الاشتراكية وحدها تثبت في نصوصها حقوقاً مكتسبة ، وليست وعوداً أو تضليلاً أيديولوجياً . والفرق في حال اليمن السعيد يأتي بالدرجة الأولى من عدم وجود حتى المساواة الصورية أمام القانون . فحرمان المواطن من حقوقه الاساسية تقوم به في الدول الرأسمالية لا التشريعات وحدها بل آليات النظام الاجتماعي الاقتصادي ، ويكون دور العامل الثاني أقوى وأفضل . وفي مثال اليمن الشمالي ترقى الاجراءات الادارية

والتعليمات التي مستوى الفانون غير المكتوب . وهي من ضرورات الحكم القائم على الجماعات الحاكمة المغلقة . فالدستور غير المكتوب في اليمن الشمالي تنفوق قوة سريانه قوة الدستور البريطاني غير المكتوب أيضا . فالواطن يعرف حدود طهره وسقف آماله في الدستور غير المكتوب . انه محدد سلفا بالذهب وبالنظرة . فالجيش والامن الوطني مفتوحان أمام واحد ومغلقتان في وجه آخر . وحدود القوة ليست المنصب وأمره بل الانتماء الى المذهب أو القبيلة أو المنطقة . وقمة هذه الحدود الرئاسة الاولى والرئاسة الثانية . حسب المصطلح اللبناني ، ويليهما القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة جهاز الامن ووزارة الداخلية .

يبرر البعض هذه الحدود بأن الجمهورية لا تستند الا للقبائل الشمالية ، وهذه عودة الى تلك الافكار والاحلام التي في « واق اللواق » ، والنساء لاجزاء من الشعب لصالح اجزاء أخرى . وجناحي (حاشد وبكيل) يقومان بدور قرن الثور في الخرافة المشهورة . هذه الافكار مثبتة في « ما وراء الاسوار » وهي تصوير دقيق لمستوى ثقافة الاحرار الدستوريين في ذلك الوقت بل ولضلالهم الفكري وبعدهم عن المذاهب السياسية الحديثة .

ان ظاهرا أزمتنا يتجلى في التناقض بين الحديث الصاخب عن الثورة والجمهورية والمساواة والانجازات العظيمة (ميد) ، بل ومورنا

(ميد) ان كون الشعر العربي (العامي) من أهم وسائل الدعاية اشارة الى العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومستوى الوعي يعبر عنه هذا الشعر وحده . وهو وثيق الارتباط بالوعي القبلي . ومن الطريف ان اصحاب الفرائع طوروا شعريهم لاغراض جديدة . فلم يعد قاصرا على المدح والفخر والذم ، بل =

الحضارة . الخ وواقع الحال . مهمة هذا الضجيج حجب الاطار الاجتماعي وما في الحياة اليومية من بؤس مأسوي . أن الاندماج الوطني حلم بعيد المنال في مجتمع ينهض فيه المواطنين نزويير مكان ميلادهم ليسهل استخراج جواز السفر . فالمجتمع يعرف أن المعاملات تختلف طبقا لسلم معروف يقسم اليمن الجهوري الى : الشمال ، جنوب الشمال ، وأبناء اليمن الجنوبي ، ولا يدخل المولودون في الخارج فيه ، اذ عليهم الاستصدار حكم قضائي بالمواطنة ، وتستمر المعاملات شهورا . ان « المحتد » يحدد المصير الاجتماعي والسياسي والقانوني . وبالنسبة لها من مفارقة في بلد كان من أبرز محرك فكر المعارضين للامية فيه رفض السلالية . وها هو الحكم فيه يفصل سلالية جديدة ويطبقتها بأنوات « حديثة » .

وعندما تمتد يد القهر الاجتماعي حياة الفرد ، فان المشكلة تتخذ صورة أزمة . اننا نشير الى حادث فاجع كان له دوى شديد . القضاء لا يزال ينظر منذ خريف عام ١٩٨٤ في مقتل الدكتور عبد السادر حمزة . وهو طبيب من مقبنة ، يعمل في تعز ، وقد قتله أحد الضباط مع سبق الاصرار والقرصن ، على اثر شجار بينهما قبل أيام من مقتله . وارتكب الضابط الجريمة بمساعدة مجموعة من الجنود الذين حالوا بين المواطنين واسعاف الدكتور المطعون ، الذي نزف حتى الموت . ولا تزال القضية تنتظر آلهة العدالة معصوبة العينين ، حتى

= أصبح حدث المواطنين على الاقبال على السجل المدني والمشاركة في يوم الشجرة . ورغم رداءة الشعر الا أنه دور جيد وأفضل من أغراضه القديمة ، التي أصبحت مفتعلة ولم تعد لها ثنائيتها وشعريتها القديمة التي اشتهر بها كبار شعراء اليمن كالفردي والشبثي .

لا تعرف شيئاً عن القتائل والمقتول الا كونهما مواطنين . ان حيرة القضاء سببها ان القتائل ضابط أولاً ومن منطقة آنس ثانياً والمقتول من المنطقة الشافعية ، وهو طبيب مثقف ، درس في الاتحاد السوفيتي . وهذا كله يعنى ضمناً أنه مشبوه في نظر الحكم .

فجر الحادث الوعي الزائف . فقد هتفت الجماهير وهي تشيع جنازة الدكتور عبد القادر حمزة بهتافات طائفية صريحة . من المستول ؟

نحن أمام مواطنة ان صح أنها كذلك تنطوى على درجات . ان مركزية الصادر الجوازات وربط هذا العمل بمركز الجهاز في صنعاء ، وغير ذلك من الاجراءات المركزية جعل بعض الساخرين يتحدثون عن « المركزية الصناعية » وهي تسرى على التعليم والصحة وغيرها . أنها تعويض عن مركزية حقيقة مفقودة في واقع حياة المواطنين . اننا لا نزال عند الفرق بين حكم المركز والحكم المركزي . فهذا النمط من حكم المركز لا يمكن أن يؤدي الى المركزية . ان اللامركزية في هذا المجال أفضل الطرق الى المركزية الحقة . ان الممارسة القائمة تتركز حول المركز لا تؤدي الى أية مركزية وطنية . بل يفكك المجتمع على مستوى الوعي والسلوك اليومي ويشوه المخزون النفسي من المشاعر والانفعالات السلبيّة المكثومة .

يفخر « الميثاق الوطني » بالحكم اللامركزي في سبأ (المسود) . ويطبق الحكم مركزيّة شديدة . ويذهب بعض الكتاب الى أن سبأ فاقت كل الحضارات القديمة في مصر وفي ما بين النهرين وفي الهند واليونان . وهذه المفارقة تؤكد أن هذا الكلام ليس وعياً تاريخياً علمياً بل تضخم وعي قبلي يستند الى عكاز الانساب ليقنع نفسه أنه يعنى شيئاً ، ويغالب شعوراً باطلياً بالاحباط والمهانة ازاء

مشاكل العصر . وهذا لا علاقة له بالاعتزاز السوي الرائق من نفسه بكل ما هو مشرق في تاريخنا السابق على الاسلام وتاريخنا العربي الاسلامي . وذلك لا يستقيم الا برفض كل ما يقوم على الجهل وتزوير التاريخ والواقع .

كيف يمكن أن يكون مجتمعنا سويًا سياسيًا ، ونحن لا نعثر على تهامة في مؤسساته الا على طريقة التمثيل الرمزي لنفر من أبناء تهامة في بعض الاجهزة المركزية . ان أشد ما يثير الخوف أن هذا التمثيل الرمزي أصبح سنة مستقرة منذ بداية ممارستها في الأيام الأولى للجمهورية بالنسبة للمناطق كلها .

ان الاهمية الاستثنائية لدولة ما بعد الاستقلال في الاقطار العربية ويقابلها اليمن الجمهوري عندنا ، إنما هي في أنها تترسى ملامح التطور اللاحق . فإذا أرادت أن تكون وطنية فهي تحتاج الى ولاء أفراد متساوين في الحقوق ، وتقوم الفوارق بينهم على أساس اجتماعي اقتصادي ، يتجاوز الانتهاء الى منطقة أو مذهب أو طائفة ، فتكون الدولة جهازاً مفتوحاً لحركة الصعود والهبوط بمعايير السياسة والكفاءة والصراع ، لا وفقاً لمعائر وظفوس التكوينات السابقة على الرأسمالية .

اننا ندرك أن عائقاً بفيويا يمنع دولة ما بعد الاستقلال أو الثورة في الاقطار العربية ومنها اليمن الشمالي ، من افتتاج سياسة الاندماج الوطني ، التي انتهجتها البرجوازية في البلدان الرأسمالية . ان هذه البنية مركبة من شكل علاقة التبعية النوعية ، التي تربط اليمن الشمالي بالعالم الرأسمالي وبالسنوعية : التبعية المزوجة ، مما يضاعف قوة استمرار كل أنماط ما قبل الرأسمالية ، التي تتضمنها

وترعاها علاقة التبعية بالاقتصاد الامبريالي . ومن هنا فان النضال يجب أن يوجه نيرانه بالدرجة الاولى نحو هذه العلاقة . فعندما تتقاطع كل العوائق التي تسد طريق التحرر الاجتماعي والوطني .

سنحاول توضيح هذه العلاقة في المسألة الطائفية في اليمن الشمالي . يقول أحد كبار علماء الاجتماع أن المجتمع قليلا ما يخوض في الامور الجوهرية ، التي يفكر فيها أكثر من غيرها . يصدق هذا القول على موقف المجتمع اليمني من المشكلة الطائفية .

نطمح في السطور التالية تجاوز وصف أو تقرير وجود هذه المشكلة والاقتراب من التفسير أو محاولة التفسير ، والا كان الكلام عليها اسهاما في التضييل ومشاركة في خلق وعي زائف .

ان الزعم بأن الطائفية مرض ، أو انكار وجودها أصلا والتفاف عن الحديث فيها ، أساليب مختلفة لطمس وجودها والاستمرار في ممارستها عمليا وبدأب كل يوم . والطائفية ليست مرضا لأنها ظاهرة اجتماعية وتاريخية ، وهي في سياق الحاضر قناع لمشاكل اجتماعية وسياسية . والمطوب اليوم تفسيرها في سياقها الاجتماعي كمسألة تتعلق بتفاوت اجتماعي وحقوق داخل بنية المجتمع ، وكسأنت تمثل صورة للصراع الاجتماعي في ما قبل الرأسمالية ، حيث سادت الايديولوجيا الدينية كمرجع لكل صراع فكري . ان دراستها كمظاهر للصراع الاجتماعي يضمن إعادة الوعي الزائف الى مرقدته . ويتقضى ذلك تبليان صلتها بالصراع الطبقي . ونحول بذلك دون تزييفها كما يجري في اليمن الشمالي وفي أقطار عربية أخرى . انها في صورتها الراهنة عائق أمام تشكيل الوعي الاجتماعي الذي يتكون في ميدان الصراع الطبقي وبأدواته وشعاراته . ان أصحاب الموقف الطبقي ، أحوج الناس الى توضيح هذه المشكلة ، وإزالة الضباب

الذي يحيط بها ، ويمنع أو يعرقل نشأة وعي مادي للتاريخ والحياة ، يعمد المواطن الطائفة على الطبقة والقبيلة على الشعب والأمة .

المجتمع الرأسمالي التابع هو الذي يحتاج الى كل ترسانة الوعي السابق على الرأسمالية . فهو لا يحطم البنية السابقة على الرأسمالية لإقامة علاقات رأسمالية متكاملة الملامح ، بحكم كون رأسماليته نفسها تابعة مشوهة . وما لم ينجزه على مستوى البنية الأساسية لا ينجزه أيضا على مستوى البنية الايديولوجية . أنه لا يحدث قطيعة مع الوعي القديم . ومن هنا تجاور أشكال متناقضة من الوعي داخل المجتمع وفي وعي الافراد والجماعات ، وتعايش مؤسسات متباينة في وظائفها الفكرية والتربوية .

ان محاولات المفكر الشهيد مهدي عامل قد ألقت ضوءا على هذا التعقيد والتداخل بين وعي الطوائف والنظام الرأسمالي التابع في لبنان . واذا كنا اليوم نشهد ما يسمى بالصحة الاسلامية ، وما ذلك الا لان البرجوازية العربية تحتاج الى الماضي . وهذا الماضي حاضر لا لان الماضي مستمر في الحاضر ، بل لان الحاضر يحتاج الى الماضي . فهذا الماضي لا وجود في الحاضر بصورة أبدية ثابتة . ومن هنا فليس الماضي في حد ذاته سبب ما يسمى بالتخلف .

ان البداية الحقنة انما هي في أرجاع كل أشكال الصراع هذه بما فيها الصراع الطائفي الى مكانه في البنية الاجتماعية الاقتصادية والنظر اليها من حيث علاقتها بمستوى آخر هو بنية الوعي الاجتماعي والسياسي . فلا توجد في نظرا ظاهرة اجتماعية أو سياسية مستقلة عن الوعي الطبقي والصراع الطبقي . والطبقات السائدة تمارس التضييل الايديولوجي مرتين : أولا عندما تنكر وجود

هذا الصراع وثانياً عندهما توظيفه بوعي شديد الصحر في الصراع الطبقي . والعملية ثانياً متكاملتان . وهذه العودة المتكررة الى الاسلام السياسى والى فكر الطوائف بعد فشل كل تجربة كبيرة ، دليل على أن تاريخ البرجوازية العربية تاريخ خيبات كبرى . وهى لا تملك أن تقوم بثورة كاملة فى أى قطر عربى . أن تاريخها دائرى يعود من حيث بدأ كل مرة ، وكأنه زمن أسطورى .

ماذا عن اليمن الجمهورى ؟ أن التقسيم القسائم للوظائف العامة فى المجتمع والدولة مناسب لبنية مجتمع الامامة ، التى كانت تقوم على نظام أفقى ورأسى لا يستطيع البقاء خارجه . والاحتفاظ بنفس الشروط مع الحديث عن الغاء الامامة تناقض واضح ، وشاهد على أن الشكل الجمهورى استمرار لها بمعنى من المعانى فالجمهورية كما تتصورها فئة القضاة استبدلت بامامة حكمهم ، داخل البنية القديمة للدولة ، ودون كسر اطارها حتى لا يخرج الجديد الى الحياة . وهذا يعنى أن هذه الجمهورية ، لا تستطيع القضاء على أهم أركان الامامة : المؤسسة القبلية التى كانت تركز عليها .

ان الصرامة التى كانت تقسم بها الوظائف العامة فى الدولة من أهم أسباب تفجر الصراع فى اليمن المتوكلى . وقد كان خطراً على وحدة الشعب فى تلك الايام وهو كذلك اليوم بقوة الاستمرار . وليست المشكلة كلها فى حصر الامامة فى ابناء فاطمة وفى فوضوية مبدأ الخروج على الظلم والقيام بالدعوة ، كما أكد الزبيرى محققاً . بيد أن الاساس الاجتماعى للاقتصادى للمشكلة غائب الى حد كبير عن تفكيره ، ويقتل فى مبدأ الرعوية فى المذهب الزيدى الذى يناقض مبدأ المواطنة . ومفهوم المواطنة لا وجود له فى الفكر الدينى . وهو الحسى الفكرى الذى لجأ اليه الزبيرى للدفاع عن جمهوريته (أهل الحل والعقد) . وهؤلاء لا يعرفون مرجعاً فكرياً لهم الا تراث الامامة ، بعد اسقاط

الاحتكار آل البيت للامامة . وليس مصانعة أن شعارات « حزب الله » أنسب اطار لحزب واحد ، وهو المجرى الذى انحدر فيه تيار العمل السياسى . فهو يوحد القبيلة والدين ، والوطنية والدين . وهو ما يحاول « الميثاق الوطنى » أن يقوم به فى صورة قليلة الاختلاف عن أهداف « حزب الله » . وإذا تأسس فيه أهداف سبتمبر الوطنية وبعض المبادئ العامة للفكر السياسى الحديث من آيات وأحاديث ، فتعج نصوصه بالاضطراب والتفكك ولا تسعفه الخطابية والتقريرية الصارخة فى نسج وحدة متسقة من المقدمات والتحليلات والذرائع .

ان هذا الازدواج الذى لازم التفكير السياسى منذ « شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » سبب من أسباب تعثر الوعي السياسى وازدواجيته . وحسم فكرة « حزب الله » الأمر لصالح الاسلام السياسى ، كانت حصيلة قذف كل من ليس من أنصاره بأنه من حزب الشيطان . وحزب الله واحد ، وما أسهل أن يحتكر المؤتمر الشعبى العام العمل السياسى ، فيكون الحزب الاوحد والمكون من أعلى وبقارات ومؤسسات . وهذا النزوع الشديد الى التماثل باسم الوحدة ، والتوحيد القسرى والتنميط الفكرى قوى الجذور فى بنية الفكر الدينى ، وفى المؤسسة القبلية كمعطى ثقافى وسيكولوجى .

والدولة رعم التحديث المظهرى لهياكلها وشعاراتها محافظة على المحتوى القديم . وأول ما تقاومه هو الحراك الاجتماعى داخل هياكلها ومراتبها . لا شك أن قوانين الرأسمالية تربط أفراداً من طبقات وفئات مختلفة ، ولكن فى الحدود التى لا تسمح بحراك حقيقى كالذى تعرفه الرأسمالية الغربية والأمريكية مثلاً . فالقيود على هذا الحراك قوية فى مستوى البنية الاقتصادية التى تحافظ عليها علاقات التبعية . وأول مقوماتها بلقنة المجتمع . وإذا عدنا الى دور الحك

الذى كان الامام يحيى يقوم به بين القبائل ، فان انهاكها ، جعل
الميزان يختل لصالحه ، ثم لصالح الامام احمد من بعده . اختل
الميزان لصالح الدولة الامام . وليس الدولة المؤسسات كما أشرنا .
فالاختلال لصالح المؤسسات يجعله أمرا لا رجعة فيه . وهو ما فشلت
الامامة في ارسائه . وهو نفس ما تعجز الدولة اليوم عن الوصول
ليه . ان « البحث عن الدولة الحديثة » مسار طويل .

ان انقشار الاخذ بالثأر في الارياف وفي صنعاء صدى لاقتتال
مستمر بين القبائل المتعادية ، وقد شمل مناطق كثيرة ، أرحب ،
والحيقة ، ورداع والجوف وغيرها . ولم تستطع الدولة المركز شيئا
حياله ، مؤكدة بذلك حدود مركزيتها الفاجعة . فالبنين القبلى الذى
تستند اليه لا يستطيع الا أن يكون نفيا لها . وكل المحاولات
التي بذنتها الداخلية والسلطات المركزية لحل المشاكل باسم الدولة
رفضت . وقبل المسئولون باعتبارهم ممثلين لقبائلهم فقط . وكثيرا
ما فزلوا عند موقف القبائل المتحاربة التي تدافع عن مانونها الخاص
أي أعرافها . فذهبوا اليها لا وزراء أو مسئولين كبارا في الدولة ،
بل أبناء قبيلة أخرى تسعى لصلح قبلى ، فاعترفوا بذلك أن العلاقة
التي تربطهم بالقبائل المتحاربة ليست المواطنة ، ولا المسئولية
الرسمية بل القبيلة وأعرافها . ان اتساع نطاق الحروب الصغيرة
وطولها ، واستخدام الأسلحة الثقيلة فيها تحد لفكرة الدولة من
حيث هي فكرة لا للدولة الحديثة فقط . وعندما نظمت وزارة الداخلية
خدمة لمناقشة مشكلة الثأر في أكتوبر ١٩٨٧ ، كان من توصياتها
مناشدة القبائل أن لا تجعل صنعاء ساحة لاخذ الثأر ، وبعد الخدمة
انفجرت سلسلة من جرائم الثأر في صنعاء نفسها .

لا تجزؤ الدولة على اصدار قانون مثل قانون الثأر الذى صدر في
اليمن الجنوبي منذ سنوات . وهذا فرق أساسى بين اليمنين . ومهما

قبل عن الجنوب بعد أحداث ١٢ يناير فالقبيلة لا تحكم هناك .
والدولة المركزية موجودة وقوية . أما في الشمال فالقبائل تنظر الى
الحكم باعتباره دولة حاشد أو قبيلة من قبائل حاشد . والصراع في
السنة الماضية بين حاشد وبكيل اشتركت فيه السعودية . عندها
أقتيل أحمد ناصر الذهب على يد أبناء عمه في يناير ١٩٨٨ ، انتشرت
رواية عن حديث بينه وبين رئيس الجمهورية على عبد الله صالح
أنكر فيها الرئيس على الذهب زيارة السعودية مع مجموعة من قبائل
بكيل . وشاع أنهم طلبوا خلالها من المفتش العام في السعودية
سلطان بن عبد العزيز والمسئول عن اليمن الشمالى في الحكم السعودى
مساعدهم على تنحية الرئيس اليمنى . ونقل سلطان « بأمانة »
مطلبهم الى الرئيس . وعاد المشائخ بعد ذلك الى صنعاء ، وتم
الصلح على الطريقة القبلية . ولم يحاكم أحد من الذين قيل أنهم
سيقدمون الى المحاكمة لانهم دبوا مؤامرة ضد الحكم . وحسم
الأمر في اجتماع مجلس التنسيق اليمنى السعودى في يوليو ١٩٨٧ .
وقدم سلطان دعما ماليا قدره ثلاثين مليون دولار لبناء قاعدة
تواجه القوى المعادية للسعودية والاسلام في الجزيرة (أقرأ اليمن
الجنوبى) . ولم تستنكر الدولة عمل زيارة وفد بكيل للسعودية ،
فهو عمل لا غبار عليه بمنطقة القبيلة التي لا تعرف الولاء لدولة وتبحث
عن سند أو حليف في أى مكان . فكل وعيها يتركز على القبيلة .
أن الجديد الذى فاجأ به الذهب الرئيس أنه استنكر أن يعامل وهو
سلطان من سلاطين العرب وكأنه مواطن عادى . وقد كان ينشط قبل
اغتياله لتوحيد قبائل مخحج وهي تكون تجمعاً ثالثاً للقبائل ،
وتهتد من الشمال الى حضرموت في اليمن الجنوبي حسب سلاسل
الأنساب التي لجأ الذهب والسعودية الى احيائها . وقد كان داعية
للمذهب الروماني نشيدنا اليمنى المساجد ويوزع السلاح . وكان شريرا
قائلا ، ارتاح الناس لمقتله وحمدوا الله . لا يستبعد أن يكون جهاز

الأمن قد دبر اغتياله مستغلا الصراع العائلي وكره الناس له .
وقد عبر كبار المشائخ من حاشد وبكيل عن استيائهم لاغتياله
ورأوا فيه سابقة خطيرة . أنه ضحية الصراع القبلي . ولكن المهم
في المسألة كلها أنه ومن خلفه رأوا في الاتحاد القبلي لمخرج وسيلة
للموصول إلى الحكم . وهذا منطق الواقع السياسي الراهن في اليمن
الجمهورى . « ويا ستحان كفى ديولة » نصف بيت من الشعر
الحمينى ، يطالب بالتناوب على الرئاسة . والقبائل لا تتوجه إلى
رأس الدولة إلا باعتباره ابن هذه القبيلة أو تلك . وهو يضع أهل
الثقة من أبنائها في المراكز الأساسية في الدولة .

هذا مأزق القبيلة التى لا تستطيع التحول إلى دولة إلا بنفى
نفسها . ولكنها في هذا الطور الانتقالي للدولة التابعة تمارس
مهام الدولة . وهذه المهام تؤدي في خاتمة المطاف إلى القضاء على
القبيلة كمؤسسة اجتماعية . أن العلاقة بين الثبات والاستمرار
ليست مسألة زمن ، بل تتعلق بإيجاد بنيان جديد ليست القبيلة
محورها . أن ناقلم المؤسسة الطائفية في لبنان والمذهب الدينى
الرسمى وعشيرته السياسية في السعودية مع شروط التطور الرأسمالى
التابع أدى إلى استمرارهما . فالرهان على الزمن ليس مجديا ،
لأن الزمن لا يعمل من تلقاء نفسه ولا وجود له بهذه الدلالة ، ويغدو
عامل تغيير عندما يكون مجالا للجهد الإنسانى الهادف نحو
التغيير . لقد بدأ انحلال البنيان القبلى منذ دخول علاقات السوق
إلى اليمن المتوكلى . والطريق طويل . وخوف الاخ زيد من الخطر
الذى يهدد بذوبان القبيلة مبرر على المدى غير القصير . أما الآن
فإن توحيد القبيلة بالجيش سوف يزوج بالجيش في دوامة الصراع
القبلى داخل التجمعات القبلية ، والجيش والقبيلة مؤسستان
مختلفتان . الجيش أداة الصراع مخلق في وجه أكثر من نصف أبناء

اليمن الجمهورى . و « اذابة الروح القبلية في كيان اقتصادى جديد »
يفقد فيه القبلى « حاسة الروح القبلية وحس الفروسية والقتال »
(نفس المصدر . ص ١٥٢) خوف لا على الفروسية ، فلا وجود لها إلا
في شعر المدح والهجاء . أنه خائف على الأساس الاجتماعى والثقافى
للإمامة .

إن الطائفية شكل ممارسة الصراع الطبقي في المجتمع التابع .
سواء كان نصيبه كبيرا أو صغيرا أو متوسطا من موروث ما قبل
الرأسمالية . لبنان وإيران واليمن الشمالى . أن الرأسمالية التابعة
تحتفظ بأنماط الوعى السائدة في عهد ما قبل الرأسمالية لتوظفه في
سبيل الدفاع عن الرأسمالية التابعة . فهى غير موظفة لعلاقات
ما قبل الرأسمالية . والطائفية القبلية التى ترعاها الامبريالية
الامريكية في كل مكان من أمريكا اللاتينية إلى شبه الجزيرة العربية
لا تفتح أفقا أمام الاقطاع أو النظام القبلى ، بل مما تروى
صغيرة . في علاقة التبعية . فالامبريالية تحول المجتمعات التابعة
إلى متاحف (*) .

إن وظيفة الفكر الطائفى في المجال السياسى في كل أقطار
الوطن العربى جزء من علاقة التبعية ، وتقوم بدورها في إعادة الانقسام
الموسع لهذه العلاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، بكل ما

(*) واصرار الاستئثار على جعل مشكلة الاصلية والمعاصرة في
مركز الاهتمام ، اسهام في هذه العملية . فقد أثار الانقسام
لاول مرة المستشرق الفرنسى جاك بيرك في العقد الخامس .
أن زعم أن الحيرة والمراوحة التى لازمت فكر الاصلاح
والفكر الحديث في الوطن العربى سببها البحث عن الامتداد

تنتطوى عليه من ترد وقهر وبؤس . وانقراض الوعي السياسى من هذه الشبكة الايدلوجية يكون بممارسة البرعى الاجتماعى الطبقي وتلخصها كلمات فقيد الحركة التقدمية فى اليمن عبد الله باذيب « نحن طبقات ومنا كل الخالف » .

ان الرأسمالية التابعة لا تستطيع أن تحقق سيطرة على قراكم رأس المال . ولن تحقق أية تنمية مستقلة بدون هذه السيطرة ، ولن تحقق الثورة الديمقراطية الوطنية . ولذا ستبقى فى أشكال متفاوتة صورة القبيلة أو العشيرة والطائفة الدينية داخل كل نظام اقتصادى تابع للامبريالية العالمية . هذه الفسيفاء الاجتماعية حاجة سياسية أساسية فى مجتمع التبعية .

والحل ليس الرهان على الزمن . تلك نزعة موضوعية اقتصادية . ان المهمة التاريخية انما هى تحطيم الإطار البنيوى لعلاقات التبعية فى كل مستوياتها .

الوظيفة السياسية لاسطورة الزبيرى :

الممارسة الايدلوجية للصراع الطبقي احدى الادوات الهامة فى الهيمنة السياسية . وعندما تملك الدولة الى جانب القربية والتعليم كل وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ، فان هذه الممارسة تكون جزءا من حكم كلى شامل . وسنقف هنا عند الصورة التى ترسمها وسائل الاعلام فى اليمن الشمالى لحدى الشخصيات السياسية اليمينية ، وهى شخصية الشهيد محمد محمود الزبيرى . يصبح الشخص الرمز ملتقى دلالات كثيرة ، كسانا عينيا تقترب به فى ذهن الناس ووجدانهم مجموعة من الانكسار والآراء والعواطف ، وكلها أمعدت الصورة التى تكونها وسائل الاعلام الابتعاد عن مجرى الاحداث

والانكسار الواقعى نسجت بدلا من الشخصية التاريخية أو الى جانبها اسطورة ، وملامحتها وجودة بنصيب يزيد وينقص فى كل شخصية عامة ، أما عندما تريد وسائل الاعلام أن تخلق اسطورة ، وانرس ذاك العهل بوعى ، وفى ظل انكسار هذه الوسائل فان النتيجة تكون أن يذوب الانسان الحقيقى فى الاسطورة ثوبانا يكسده بكون كاملا . وتذكر هذه الشخصية لا فى سياقها التاريخى الواقعى ، بل خارج التاريخ . وتبدو عندئذ غريبة وغير مفهومة عند من عرفوه من أبناء جيله ورفاق دربه . هذا ما حدث مع صورة الزبيرى .

فى الان ليست صورة ذلك السياسى الذى مهد بعمله السياسى للجمهورية الخامس من نوفمبر ، ولا صاحب الآراء المعروفة والحدوة فى شعره وشعره ، فهذه أيضا ينظر اليها وتقرأ مأولة فى سياق الشخصية الاسطورة ، لا الشخصية التاريخية الواقعية . وهكذا نغطى الاسطورة كل ساحة تاريخ الانسان الحى : حياته وأعماله وآثاره .

ان صورته قبيل استشهاده كانت جاهزة للتحويل الاسطورى ، بعد أصبح قريبا من الجماعات التى حلم بدورها فى تغيير أحوال اليمن ، وهى القبيلة . والقبيلة هنا رفوعة الى مصاف القوة الشعبية والجواهر ، كما أشرنا فى الصفحات السابقة أن على هذه القوة غير المهيمنة أن تخلق اليمن الجديد والمعصرى ، وتحقق الوحدة العربية والانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وقبل ذلك تلغى الامة . وتقيم حكما شعبيا « يطمئن المواطن فى المناطق العليا والسفلى . وفى الجزء المحتل والمحتل الى العيش على قدم المساواة الكاملة فى ظل وحدة شاملة » . سقط هدف الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة . ان يصل الى اليمن بعد اعلان الجمهورية ، وفى مقدمة « ثورة الشعر » اشارات صريحة الى ذلك .

الحضرات الايدلوجية لكلمات مثل « المساواة الكاملة » و « الحكم الشعبى » شديدة الوضوح . وقد تغير تفكيره السياسى بزاوية قدرها ١٨٠ درجة لا نظريا بل فى الممارسة . وتحت اصراره طالب مؤتمرا عمران بجعل الشريعة وحدها أساس الحكم . و « حزب الله » ينخص ببلاغة هذا التحول . وتلاشت كل الافكار والشعارات التى طغت على منشورات الاتحاد اليمنى ، التى كان يصدرها مع الاستاذ نعمان فى القاهرة عن الوحدة العربية . بل ويرد ذكر الاشتراكية العربية الديمقراطية والتعاونية . الخ الشعارات الرائجة فى مصر فى ذلك الزمان عندما كان الاتحاد اليمنى واقعا بين تيارين قويين مصر الناصرية ، والحركة السياسية الوطنية فى اليمن الجنوبي والشمالي . وحتى لا يبدو الاتحاد اليمنى متخلفا حدث شعاراته وركب الموجة ولو فى المناسبات . ورغم خلافه مع نعمان (الصانع الاول لقضية الاحرار) على حد قوله ، فان الموقف من القاهرة كان يجمعهما .

ومنذ نزوله من الطائرة فى صنعاء ليس الزبيرى زى القضاة ، وكأنه يعود الى الشريحة التى ينتمى اليها ، الى أحلامها ودورها الذى ملك عليه وجدانه .

أبو الاحرار والصوفى والطاهر وضيمير اليمن ، والرجل الذى لا يعلق به شئ من غبار الطويق ، والمجاهد الذى نذر نفسه للامة وتعبدا فى محرابها ، ليس من هذا التيار السياسى أو ذاك ، ليس متشككا ولا معتدلا ، انه نسيج وحده . هذه بعض الاوصاف . انه باختصار مثل ابراهيم أمة وحده . هذه الاوصاف تظلمه وتسيء اليه ، تماما كما أساء اليه اصدار كتب بأسمه لم يكتبها مثل « المطلقات النظرية » و « الاسلام دين وشورة » . وهذا يذكرنا ببرد

أحد واضعى الحديث الشريف على ناقديه ، فقد أجاب بأنه وضعه لمصلحة الرسول وليس لمصلحته الشخصية . ان هؤلاء الذين يرسمون صورة الزبيرى ، ويذرون الكتب عليه ومن وراءهم من الذين يستفيدون من هذه الاعمال يمكن أن نطلق عليهم جمعية المنفعين بدم الزبيرى .

من الزبيرى ؟

انه من الخلفاء الراشدين . هذا جواب أحد الطلاب المتقدمين للالتحاق بالكلية الحربية ، رداً عن سؤال فى الامتحان الشفهى .

وسواء نظرنا الى الاجابة بدلائلها الحرفية وقتلنا ان الطالب توهم أن الزبيرى عاش فى الماضى البعيد ، أو افترضنا أنه يعرف أنه عاش فى عصرنا ، فان الدلالة واحدة . فهو اما أنه يرى فيه واقعا قديما ، أو امتدادا عصريا للخلفاء الراشدين ، تماما كما يقول المؤرخون ان عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين . ان المهم هنا أن الصفات التى يسميها الطالب عن الزبيرى لا يمكن فى نظره الا أن تكون لأحد الخلفاء الراشدين . فهذا الشاب يقتبس ويفكر فى مناسخ هذه الصفات . وان ما لم يفتن اليه الشاب ، ولا نطلب منه ذلك أن الصورة التى فى ذهنه عن الزبيرى أسطورة ، نمسج خيوطها وألوانها أجهزة الاعلام بالاحتفالات والخطب والمعارض وبالشعر والنثر والموسيقى () . غابت عن عقل الشاب وخياله

() من المعروف أن الزبيرى اغتيل فى أول ابريل ، ولكى لا يفسد هذا الحدث بهذا اليوم ، غيرت وسائل الاعلام يوم اصابه وجعلته ٣١ مارس .

صور الواقع وطغت الاسطورة وحدها . لم يدرك أن النجاح في صنع الاسطورة يعني بالضرورة فشله في معرفة تاريخ بلاده القريب معرفة مطابقة ، وقفت الاسطورة بينه وبين هذه المعرفة . أن الطبقات والشرائح التي كان معبرا عن طموحها والمهيمنة سياسيا توظف هذه الاسطورة لصالحها . ويضفي استشهاده طابعاً تراجيدياً يمكنها من تصوير طموحها الدنيوى وكأنه جزء من رسالة الاستشهاد باسم الأمة . انها بذلك تحجب كل نسبية مطالبها وشعاراتها وأبعادها الطبقة . تحاول أن تتوحد بالشعب بكل فئاته وطبقاته ، وكذلك ماضيه ومستقبله . وفي غياب كل إمكان لفحص هذه الصورة الاسطورة يكون وأد جميع الصور الأخرى في الحركة السياسية اليمنية الحديثة والمعاصرة شرطاً لمناقشتها .

ان الابوة طمس لكل تضاد أو تناقض مع شخصية آلاب . وعندما تنتقل هذه النصفة من الاسرة الى الشعب ويعلم زعيم سياسي أبا للحرار ، فان المقصود خلق تماثل بين العلاقات الاسرية والعلاقات بين صفوف المواطنين الذين يشكلون طبقات وفئات ذات مصالح متعارضة . احلال علاقة طبيعية محل علاقة اجتماعية . (كلهم أبناى) . والآباء كثيرون في تاريخ الشعوب والابوة أكثر مناسبة لمجتمعات لا يزال فيها للعائلة الممتدة والعلاقات العشائرية دور فاعل .

ان صوغ صورة الذات الاجتماعية الراحنة باعتبارها استمرارا معجزا للماضى الزاهر يناسب بنية الوعي القبلى . وهو مزيج من الدين والعرف والافهام المتشابهة بالانساب . فالابوة وأرض القبيلة وحدودها مرتبطة بالانساب . وإذا ما أمكن توظيف هذه الابوة في حكم يتجاوز حدود القبيلة الى الجمهورية كلها ، يكون تعميم القبيلة على الجمهورية شكل وجود القبيلة لا الجمهورية .

ان الابوة هنا في هذا السياق السياسى توظف صورة الداعى والشهيد ، اذ ترفعه فوق الطبقات والفئات . انه رسول العناية الالهية ، تجد أهداف الجماعة تفسيرا فيه ، ولكنها لا تفسره . فهو اسطورة مكتفية بذاتها . بديل عن التاريخ الحقيقى في هذا الخطاب أو المقال الاسطورى الموظف سياسيا . انه اذا « زعيم لا نستحقه » كما كتب أحد حواريه عبد العزيز المقالح (صحيفة الثورة الصنعائية ٣١ / مارس سنة ١٩٨١) . كان بإمكانه أن يجد شعبا آخر أكثر استحقاقا لاداء رسالته ، ولذا علينا أن نحرق أطفالان البخور لاقناعه بالبقاء في تاريخنا الحديث . هذا الوعي المغلوب والزائف مغالطة أيولوجية لا تقسم بالرهافة ولا السمو ، ولكنها تناسب الوعي العامى . فما كان الزبيرى الا يمانيا فتمسحه القبيلة ، التى جعل التاريخ اليمنى قديمه وحديثه ملكا لها . وهذا شديد الترب من تصور الاخ زيد للامامة الضالدة أو « السجبة الروحية » التى تركز عليها الامامة في تاريخ اليمن . والحديث بالنسبة لهما وأقد سواء كان يمينيا أو مصريا .

ان السلطة الجديدة تمور بالفساد ، الذى شمل كل جوانب الحياة . السرقات بالملايين ، والرشوة قانون العلاقات الاول من أصغر ادارة حتى المحاكم الشرعية . والتسيب الادارى لا حدود له . أننا أمام صورة فاجعة لمجتمع انحل قبل أن يكتمل نموه ، وذابت فيه كل القيم الاخلاقية في جمر النهم البدائى للملذات ، التى يستمرها مدخل للسلطة دام أواره قرونا .

كانت الامامة سلطة منحلة . أما الآن فأننا نعيش أزمة سلطة الاحلال . والمبالغة الشديدة في الحديث عن خطر عودة الامامة لا يعنى وجود خطر حقيقى . بل يدل على احساس داخلى عند الامارات والحكام أن نظامهم لا يختلف عن الامامة في كثير من أسسها وبنيتها

ان تصوير عودة الامة خطرا واقميا لا يجد تفسيره الا في الاعتقاد بان الجمهورية نظام قحطاني في الحكم مضاد لحكم العدنانيين .

تفكير الزبيرى ونشاطه السياسى جزء لا يتجزأ من السعى التاريخى للقوة الثالثة . والباطنة الجديدة حصيلة لها . وهى مثل اسطورة الزبيرى ملتقى مصالح عديدة . وهى الشكل السياسى المناسب لاجتماع التبعية المزدوجة .

اننا نناقش الزبيرى كما عاش ونحاول فهم دوره ، منذ ان غير موقفه فى عام ١٩٦٢ عندما تغير موقفه ، وقال انه يعود الى جنوره ويأخذ بها . ومنذ تلك اللحظة كف عن أن يرى اللوائح التى تربطه باليمين الجديد . وليس وحيدا فى تغيير موقفه . فهو والنعمان وصلا الى نفس النقطة وان كان من دروب مختلفة . سكن الزبيرى فى « حزب الله » ولجأ النعمان الى السعودية . انه المصير التاريخى لحركة الاحرار ، التى وصل أحد أعضائها الى رئاسة الجمهورية بعد انقلاب الخامس من نوفمبر . وصورت رئاسته الجمهورية الجديدة وكأنها تصحيح لخطأ أسهم فيه عبد الله السبيل أحد رجال انقلاب عام ١٩٤٨ .

يرى بعض الكتاب المخلصين ، والذين لا يمكن ضمهم الى جمعية المتدفعين بدم الزبيرى انه لا بد من تأويل الزبيرى لصالح الفكر الوطنى بل والتقدمى ، وانتاذه بذلك من برائن فكر اليمين . وهذه عملية ترميم بل وتلفيق لا طائل وراءها ، الا الاسهام فى تضليل الراى العام وترويض الاسطورة . فتاريخ الزبيرى فى سنوات حياته الاخيرة مرتبط بصورة لا فكك لها بالتحالف الحاكم منذ الخامس من نوفمبر . ان التحديث نزعة خطيرة ، تحجب صورة الواقع وتحول دون الرؤية التاريخية الاجتماعية للوقائع والشخصيات ومن ثم تحجب

ايضا الرؤية التطبيقية لدور الجماعات والافراد . ولكى تقوم بهذا العمل لا بد من تحديد مكان الافراد والجماعات داخل التاريخ الواقعى . ومهما كان نجاح الاسطورة المؤقت ، فانها تحول الانسان الحى الى شبح ، عندما ينقشع الضباب وتبرز ملامح الصورة الحقيقية . فما أجدرنا بالاسراع فى تقديم الصورة الحقيقية بانصاف ومحبة ، باستحقاقها رجل سقط شهيدا فى سبيل أفكاره . علينا لذلك أن نكون صادقين علميا . وأخلاقيا وما أكثر الذين يكذبون من منابر الاعلام بالسهولة التى ينتفسون بها . أطال الله أعمارهم جميعا . وهؤلاء فى موكب الكذب والنفاق يرددون « صلاة بقلوب لا تصلى » . يمارسون السياسة تحت شعار الابتعاد عنها وبمخالبة السلطة ويهضغون الكلمات الكبيرة فى مقابيلهم وكتاباتهم وخطبهم .

ان مهمة الكتاب التقدميين انقاذ الزبيرى شهيدا ومعارضيا من جمعيتهم ووضعها فى مكانه الصحيح من تاريخ حركة معارضة الامة والتاريخ السياسى الحديث لليمن الشمالى .

الفصل الثالث

التبعية المزوجة

في المصطلح والخصوصية :

ما كان للاقتصاد السياسي للتخلف ان يظهر قبل بداية انهيار النظام الاستعماري ، فطرح بذلك اشكالا جديدة ما كان له بدوره ان يطرح لولا دخول ازمة هذا النظام مرحلة جديدة مع استقلال بلدان كثيرة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

دخل الاقتصاديون الغربيون معركة « التنظير » مستخدمين كل الاسلحة « العلمية » فصاغوا نظريات تعيد التخلف الى البنية الداخلية وحدها ، وكان المرحلة الاستعمارية حدث عابر وأن المستعمرات السابقة كانت خارج التاريخ الواقعي . والتشديد على عوامل البنية الداخلية في تفسير ظاهرة التخلف مقسمة لاعفاء الاستثمار وآليات استغلاله الاقتصادي من كل مسؤولية .

يضع هؤلاء الاقتصاديون امامهم نمطا واحدا للتطور المسمى تقاس عليه كل الحالات . وهذا النمط انما هو تطور الغرب الرأسمالي . ونظرية المراحل الاقتصادية (روستو) احدى هذه تطبيقات هذه الفكرة . ورغم ان هذا التصور يفترض ضمنا وصراحة أن التاريخ الاقتصادي العالمى القواحين ، فان المفارقة تبرز في نظرة هؤلاء العلماء وذلك عندما تتقهقر السمة العامة للقوانين الاقتصادية فتصبح مقصورة على تاريخ الغرب وحده ، فتكون نظرية « الحلقة المفرغة » والمراحل الاقتصادية ، والحديث عن الفرق بين التنمية والنمو ، « والتوازن شبه المستقر » منطوقا الى جعل نشأة الرأسمالية في الغرب طلسمها لا يمكن تفسيره .

هؤلاء المفكرون يستخذون منهجا آخر لفهم اسباب وجذور التخلف التاريخية في الشرق . ومن هنا تنشأ إحدى الصفات الأساسية في نظرياتهم التاريخية واصطلاح معيارين احدهما لدراسة الغرب وآخر للشرق .

اصبحت التنمية أكثر الكلمات شيوعا ، وقيل الكثير عن قدرتها على دحر التخلف . ولم ينتج عن كل ذلك الا « تنهية التخلف » هذا المصطلح الساخر الذي سكه اقتصاديو امريكا اللاتينية ، ملطنين بذلك رفضهم لجعل التنمية بديلا للثورة . أصبح التخلف لغزا وكذلك التنمية ، رغم ان مشاكلهما أكثر الامور بداهة وعينية . ولكنها بداهة لا تدرك الا بتوسط تصورات مركبة . ومن هنا كان لابد من الابتداء من رفض التخلف باعتباره تخلفا في الزمان ، وعدم الاكتفاء بدراسته كما هو اليوم بل الذهاب الى عوq التاريخ ، والشرع في محاولة صياغة وحدة جدلية من التاريخ والمنطق . فبدون المدى التاريخي لا يمكن الا أن تختزل ظاهرة التخلف الى بعض ملامحها . وبدون المنطق سيكون البحث التاريخي ركائما من الوقائع والحقائق لا رابط له . وهذه الوحدة الجدلية تضع الاشكال في سياقه الحقيقي : الجدلية بين الجزء والكل وفي داخل الكل نفسه وبين المركز والاطراف لم تعالج في اية نظرية للتخلف معالجة واقعية كما في دراسة اندرية غوندر فرانك المعنونة الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية . دراسات تاريخية عن شيلي والبرازيل ، نيويورك دار مونطلي ريفيو ١٩٦٧ (انظر : البروفيسور توماس سنتش ، الاقتصاد السياسي للتخلف ، دار الفارابي ١٩٧٨ ، ترجمة فالح عبد الجبار ، ص ٢٢/١) . وتذكرنا معالجة فرانك بكثير من آراء الاقتصادي العربي سمير أمين .

ان سنتش وغيره من الدارسين يعمدون الاشكال الى مكانه

الصحيح : التاريخ الاقتصادي . ومن هنا فمصطلح التنمية أدق واصوب من التخلف . وليس الامر جدالا في الالفاظ بل في الدلالات والتصورات التاريخية ، والتزام بهذا الموقف أو ذاك . انه بحث في اشكال التطور التاريخي . ويمكن في هذا الاطار النظر الى اقتصاد التخلف كجزء من الاقتصاد السياسي العام . فلا يقتصر البحث على البنية الداخلية وحدها أو على العوامل الخارجية وحدها ، فتكون النتيجة اما الحاق البلدان المستقلة بنهج من التطور يجعل دورها هامشيا في التاريخ المعاصر ، والما أن نعكس على حديث طويل عن خصوصية هذه البلدان ونقطع كل ما يربطها بتاريخ الصراع الدائر في عالمنا . ان الوحدة الجدلية بين عوامل الداخل والخارج تنقضي منذ البداية بأن جعل هذه الظواهر ليس محددا سلفا ، فاشكال الصراع في العالم الرأسمالي وفي العاظم الثالث وتطور الاوضاع في البلدان الاشتراكية في تحول مستمر وتجدد يكشف اساليب ووسائل جديدة للنضال والتقدم والتحديث . ومحصلة التفاعل بين هذه الاطراف يكون لب التطور التاريخي ، وفيه تتشكل صورة المستقبل . والوحدة هنا وحدة نضال يستشرف النعد الديمقراطي المتطهر بخار الثورة من الاستغلال والقهر .

نقرأ كثيرا عن استقلال اليمن المتوكلية باعتباره احد علامات الخصوصية فهل كانت مستقلة حقا ؟ للاجابة عن هذا السؤال أهمية تاريخية ونظرية ، فالجمهورية العربية اليمنية التي اعلنت في سبتمبر ١٩٦٢ استمرارا أكثر من معنى للمملكة المتوكلية بل ان حضورها الموضوعي في واقع اليوم قوى بفعل التفاعل الثقافي والاجتماعي وفي أساليب الحكم وآلياته ولا سيما في علاقتها بالقبيلة . وهي نفس المؤسسة التي يقيم عليها الوضع الراهن سياسته . وكانت المتوكلية قد بنت عليها ايضا نهجا الاوتوقراطي مع اختلاف جوهرى واحد هو ان السلطة

قد انتقلت الى وضع جديد سنشير اليه في نهاية هذا القسم من البحث .

كانت المتوكلية نموذجا لتداخل العوامل الداخلية والخارجية . وهى فى ذلك تكاد تكون فريدة حقا ، دون ان يخرجها هذا الفرد من سياق التطور العالمى او يجعل لها خصوصية تستغنى على التفسير . بل على العكس من ذلك تماما فانه يثبت ان تأثير الاقتصاد الرأسمالى كان قويا رغم ان المتوكلية كانت بلدا مستقلا سياسيا وخارج نطاق المستعمرات منذ اعلانها فى ١٩١٩ على اثر هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الاولى . انها الاستثناء الذى يؤكد القاعدة بدرجة لا تقل عن الحالات التى تقع فى نطاق القاعدة نفسها . كانت المتوكلية مستعمرة اقتصادية للبلدان الرأسمالية الكبرى . ولا يقلل من هذه الحقيقة ان التبادل التجارى بينها والبلدان الرأسمالية لم يكن كبيرا ، كما فى هذه الأيام . فالمعيار هنا نوعى وليس كميا . لم تحطم العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية الحرف التقليدية والمحاولات الهشة للصناعة الآلية اليدوية ، ثم محاولات بناء صناعة خفيفة مرتبطة بالسوق الرأسمالى . كانت الحصيلة الحاق المتوكلية بالسوق الرأسمالى العالمى .

لقاء العوامل الداخلية والخارجية فى هذا السياق كونه البنية المشوهة للاقتصاد اليمنى الشمالى وتشكلت منذ ذلك الوقت ، التبعية الاقتصادية للسوق العالمى .

لم تكن المتوكلية بلدا مستقلا اقتصاديا منذ استقلال الحكم البريطانى فى عدن التى احتلها فى ١٨٣٩ . وكانت هذه الواقعة التاريخية من أشد العوامل قسوة وتأثيرا فى مجرى التطور اللاحق لليمن المتوكلية . ولا ننسب هنا الى هذا الدور الخارجى قدرة

خاصة على تحديد التاريخ ، ولكن ننظر اليه فى علاقة باوضاع المتوكلية الداخلية فى سياق جدل وحدة وتناقض الجوانب السلبية واليجابية لكل هذه العوامل الداخلية والخارجية .

نستطيع توصيف الاقتصاد فى يمن الامام بأنه كان قطاعيا فى ملامحه الاساسية ويتسم بتخالف شديد ونشبت للسكان وتفتت للملكيات ولا سيما فى الاجزاء الاجبلية . والطبقتان الاساسيتان فيه الاقطاعيون وكبار الملاك من جهة ، والفلاحون المعتمدون واصحاب الملكيات الصغيرة من جهة اخرى . ولم يطرأ تغير نوعى على شكل الملكية بعد ١٩٦٢ وان اصبح بعض المشايخ الجدد وكبار التجار من ملاك الاراضى .

كان الامام وانفراد أسرته والمقربين منها على رأس الهرم الاجتماعى ، وقد حد نفوذهم وسيطرتهم من تطور التجارة وتكون فئة تجارية قوية وكذلك من نمو المدن ، ومن هنا الدور الضعيف للتجار الذين كانوا ملحقين بقيمة الهرم الاجتماعى وكأنت فرصتهم الوحيدة للنمو فى مدينة عدن وفى المهجر ، ومن هذين الموقعين بدأ تملأهم من وضعهم واسهامهم فى حركة المعارضة .

ولعل نظره سريعة على التوزيع السيكائى تعين على فهم بعض جوانب التطور البطيء . فهناك علاقة بين التشتت السيكائى فى المناطق الجبلية والملكيات الصغيرة ، وبين التجمعات السكانية الكبيرة وانتشار الملكية الاقطاعية الكبيرة . (احمد القصير ، اليمن الهجرة والتنمية ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥) ومقارنة نتائج التعداد الزراعى فى ١٩٧٧/١٩٧٨ بالمسح الصناعى فى ١٩٧٠ تدل على عدم حدوث تغير اساسى فى توزيع الملكيات . ان نتائج التعداد فى الوية ذمار والحديدة وحجة والمحويت ان محافظة الجديدة تنفرد معها حجة بنسبة أقل ، بوجود حيازات زراعية

الحرب العالمية الثانية ، وساعد اقتصاد الكفاف على الصمود امام
الانفشة الانجليزية واليابانية والهندية ، فاقصر الاستيراد على
انواع يمينها وبكميات محدودة .

ادت سياسة الجباية القائمة على « فلسفة » النهب الداخلى
الى تدهور الاحوال الاجتماعية والاقتصادية وبداية الهجرة فى نهاية
العقد الثانى ومطلع الثالث . وكانت حكومة المركز ولا نقول المركزية
قد عانت فى نفس هذه الفترة من هزيتها امام البريطانيين فى
الجنوب وحكام السعودية فى الشمال . وظهر فى الشعر الحمينى
(العلمى) انين الشكوى وحديث الغربة . اصبحت المتوكلية خزانا
يطرد السكان .

وبفعل هذه العوامل مجتمعة تهاوت البنية الهشة لليمن
المتوكلية وفمرت الاسواق الانفشة المستوردة وحطمت اسعارها
الرخيصة الانتاج المحلى . ولوحظ هبوط فى جميع الصناعات
الحرفية . ومنذ العقد الثالث بدأ الاختلال بين السكان والموارد
يزداد يوما بعد يوم ، واصبحت هجرة الابدى العاملة مؤشرا
واضحا على هذا الاختلال . وعجز التكوين الاجتماعى الاقتصادى
عن تلبية ابسط شروط الانتاج والتطور . وهذه سمات لازمت اليمن
الشمالى الى هذه الايام .

واذا كانت فترة الحرب العالمية الثانية قد شهدت ظهور
مشروعات استثمار جديدة فى اليمن الجنوبي فى لحج والبيح فى
ميدان الزراعة ، وفى عدن فى تحديث مينائها ثم بناء مصافى البترول
الضخمة ، والتي ظلت حتى عهد قريب اكبر مصافى الشرق الاوسط ،
فان سياسة الحكم الامامى اجهزت على أى امكان للنمو المستقل .
وكان من الطبيعى فى هذه الظروف أن يعترف افسراد
الاسرة المالكة وكبار التجار الذين يحتكرون التجارة

تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ هكتار فى حين لا تزيد اكبر الحيازات فى
فى المحافظات الاخرى عن ٢٠ هكتارا (نفس المصدر) . واما
النتائج التى توصل اليها القائمون بالمسح الصناعى ، والتى جاءت
فى المجلد الاول (فريق من مركز التنمية الصناعية للدول العربية
عام ١٩٧٠ ، ص ص ١١٨ - ١٢٠) فهى على الوجه التالى :
الملكية الحكومية ٢ - ٣٪ وهى الاملاك المصادرة والاقواف ، ١٥٪
الملكية الجماعية التعاونية ، ٣٪ ويقتصد بها الملكية على الشيوخ
والوعى فى المناطق القبلية ، الملكية الخاصة الصغيرة ١٠٪
ويملكها ٨٠٪ من المالكين ، الملكية الخاصة الكبيرة ٦٥ - ٧٠٪
ويملكها ٢٠٪ من الملاك ومؤجرة بطريقة المشاركة (انظر : ابو بكر
السقاى ، كتابات (١) ، عدن ١٩٨١ ، ص ١٨٧) . وحجم الملكية
الصغيرة الخاصة يذلل على الفصيب المفرط فى تواضعه لاجللبية
الملاك .

اشتهر عن حكم الامام يحيى ومن بعده احمد بانه قد عزل
اليمن الشمالى عن العصر ، ولكن العزلة لم تكن كاملة ، والباحثة
السوفيتية جولوبوفسكايا محقة فى قولها بان حكم بيت حميد الدين
لم يفتح سياسة العزلة فى ميدان التجارة (ثورة ٢٦ سبتمبر فى
اليمن ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٨٢ ، ترجمة قائد طربوش ،
ص ٤٣) . ومن هذا الباب هبت رياح التبعية وادخلت المملكة فى
السوق الراسمالى الدولى . واليمن التى ظلت تصدح الحبوب ولفترة
طويلة الى بلدان حوض البحر الاحمر اصبحت فى الستينيات
مستوردا له كما يقول براون (اوفىق جولوبوفسكايا ، ص ٥٢) .
وكانت قد بدأت فى استيراد الحبوب قبل ذلك ولكن بكميات
صغيرة .

كانت الورش المجهزة بالآلات اليدوية والتي تستخدم المواد
الخام المحلية تلبي جانبها كبيرا من حاجات السوق الى ما قبل

الخارجية أن تجارة تصدير القطن تعطيلهم نصيباً وإفرا من الأرباح أفضل من إنتاج القطنية (محمد صادق عقل ، وهيام أبو عافية ، أضواء على ثورة اليمن ١٩٦٢ .
أوردته جولو بوفسكايا ، ص ٥٧) . ويسود أمكان الخروج من علاقات التبعية مستحيلاً دون التحرر من السوق الرأسمالي وذلك في ظل شروط تطور أفضل من تلك التي سادت في عهد الإمامة .
ولذا لم تكن الإمامة غير قادرة على تحقيق أدنى معدلات النمو فحسب ، بل اتسمت مواقفها وسياساتها بفقدان يكاد يكون كاملاً لاية نظرة متوازنة نحو العصر . كان الذعر والشك والتناقض من أوضح ملامحها في المجالين الداخلي والخارجي . كانت أقرب إلى نوع من المستحاثات (الباليونولوجية) منها إلى تكوين اجتماعي تاريخي متخلف ، شأنها شأن مثيلاتها في الجزيرة ، التي لم ينقذها إلا النفط (١) .

(١) تم بناء مصنع باجل للنفز والنسيج في عام ١٩٥٧ وظل دون حركة حتى ١٩٦٢ . شاهداً على عجز في التكوين الاجتماعي الاقتصادي . ولم يكن الموروث من أدوات الإنتاج وعلاقاته وحده العائق ، بل كل الميراث الثقافي المتخلف للإمامة . ولا يزال هذا الميراث عائناً امام التطور إلى اليوم . فلا تزال اللجان تنظر في اتفاق الثأمين التجاري مع الشريعة الإسلامية . وتطلب جامعة صنعاء فتوى تبيح تدريس التشريع في كلية الطب (صحيفة الثورة ١٩٨٥/١٢/٢) . ويمنع سفر النساء إلى الخارج دون محرم . والتناقض القائم بين التشريع وحركة الواقع التي يمكن أن تميز فيها ملامح طبرجز تابع ، دليل على استمرار صراع لم يحسم في المستويات السياسية والقانونية والثقافية ، يجعل التعاليس بين مراحل مختلفة من التطور التاريخي ، من أوضح ملامح التركيب السياسي للسلطة .

بدأ دور عدن الحديث مع احتلالها في ١٨٢٩ . وظلت تقوم بدور المدينة الوحيدة والميناء الحديث الوحيد حتى ١٩٦٢ . كانت مركزاً تجارياً دولياً . وارتقاع عدد سكانها يشير إلى الهجرة الداخلية إليها من الجنوب والشمال . كانت محطة في الرحلة إلى الخارج ، وبالسفر إليها وبما يجلب منها كسر طوق العزلة المستحيلة . وفيها عرف اليمنيون أن العالم أكبر من مملكة الإمام ، واحتكوا بأنموذج العصر بكل جوانبه السلبية والإيجابية . كانت هذه الثقافة داخل مدينة واحدة ذات أثر كبير وبعيد المدى ، فيها اكتشف اليمنيون من أبناء الجنوب والشمال وحدتهم رغم كل قوانين المستعمرة . وفي معترك النضال ضدها ، وفيها بدأ تعاملهم مع أدوات الحضارة الحديثة ، الكهرباء والطرق العصرية ووسائل الاتصال الدولية وعابرات المحيط من البواخر العملاقة والمصافي والنوادي والنقابات والأحزاب والمنظمات . وكانت في العقدين الخامس والسادس بالذات مدرسة للحركات السياسية ذات الاتفاق القومي واليساري بمختلف تياراتها . وليس لليمنيين الشماليين معرفة بالجيش الحديث والشرطة والمحاكم الحديثة والطيران والبحرية ، ودور السينما إلا في عدن . كانت عدن نقبض مجتمع الإمامة في نظروهم . إمامة الكآبة والركود . بلغ نصيب عدن من تجارة المتوكلية في عام ١٩٥٥ ، ٩٠ ٪ وكان لتجار الشمال مكاتب في عدن منذ زمن طويل . ولم تقتصر الرقابة على تجارة المتوكلية من قبل مستعمرة عدن على هذه الفترة كما تقول جولو بوفسكايا (ص ٦٤) بل تعود إلى بداية الاتصال بالمستعمرة ، وكانت التجارة الخارجية للمتوكلية تعنى دائماً التجارة مع مستعمرة عدن والتجارة مع الاتحاد السوفيتي هي الاستثناء الوحيد في هذا السياق والتي بدأت في ١٩٢٨ ، ولكن لم يكن لها تأثير في تقليل تبعية سوق الشمال للاقتصاد والرأسمالي .

ومع ازدياد الاستيراد ظهر العجز في ميزان المدفوعات لمملكة الإمام ، منذ العقد الثالث . وقد لازم هذا العجز اقتصاد اليمن

الشمالي الى يومنا هذا وان كان العجز في هذه الايام فلكيا اذا ما
قورن بعجز المتوكلية التي كانت تعتمد في تغطية العجز على القروض
الخارجية وتحولات المهاجرين ، تماما كما تفعل (ج ع ي) اليوم .

ان النظام الجبهوي لم يحدث تغييرا تاريخيا حاسما في بنية
الاقتصاد اليمني بل ضخم مساوئ الاقتصاد المتوكلي ، من جراء
السياسة الاقتصادية لتحالف المؤسسة القبلية والرأسمالية الوسيطة
فرسخ الاختلال الاساسي في بنية هذا الاقتصاد ، وتفاقم العجز في
ميزان المدفوعات مع ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية . والسلع
المستوردة منذ اواسط العقد الخامس هي نفسها التي تملأ اليوم
المحلات التجارية ودكاكين القرى : السكر والقمشة والدقيق
والسجائر والاسمنت والشاي والاعذية المحلية والاجهزة
الكهربائية . ان الذي يميز الوضع الاقتصادي الراهن انها هو
توسعه في استيراد هذه السلع وفشله في الاكتفاء الذاتي في مجال
الغذاء ، وعدم قدرته على الاستثمار في تصدير القطن والبن
والجلود وبعض الفواكه . لايعنى هذا ان الاقتصاد المتوكلي كان
أقدر على تحقيق الامن الغذائي ، او ان تصدير تلك السلع دليل على
متانته . فالعجز في ميزان المدفوعات بدأ مع ازدياد الاستيراد في
ايام الامامة ، وتصدير تلك السلع كان شاهدا على سيادة اقتصاد
الكفاف في القرية . كانت البلدان الغربية وأمريكا هي المصدر
الاساسي للسلع الى المتوكلية ، ولا تزال الى يومنا هذا .

ان نشأة التجار الكبار في ظل الامام المالك المراقب ، كان عائنا
امام تطورها . بيد ان النمو التاريخي اتخذ دروبا متعرجة ، لا تدخل
في اطار المقارنات الا عند النظرة الاولى . كان الامام شريكا للتجار
الاحتكاريين ، الذين يتصلون بالسوق الرأسمالي من ميناء عدن .
وقد منح هائل سعيد انعم حق احتكار ٦٠ ٪ من الصفقات التجارية

المعقودة مع الاتحاد السوفيتي . واشتغلت شركة هائل سعيد
بتصدير السلع اليمنية ، وكانت في نفس البوشت وكيل الشركات
الاحتكارية الامريكية والبريطانية التي تصدر القطن والكبريت والسكر
وغيره (جولوبوفسكايا ، ١٣٧) . هذا الدور المزدوج ، شهادة على
النشأة المشوهة للرأسمال التجاري الوسيط ، الذي تكون محاصرا
من قبل الامامة والاستعمار البريطاني ، فتحدد بذلك طموحه
التاريخي منذ لحظة الميلاد . فالامام لا يتصور مالكا حقيقيا غيره ،
وللتجار في آليات حكمه الشيوعراطي المتخلف دور لا يكاد يختلف
الا قليلا عن دور عماله على الالوية . فالاقتصاد لا يمكن ان يستقل
عن ارادته المطلقة .

وأما الامبريالية البريطانية فلا يسمح اقتصادها الا بدور
هامشي تابع للدول المستقلة التي تطمح الى تكرار التجربة الرأسمالية .
فكيف اذا كانت الرأسمالية تجارية ناشئة تستظل بعلم بريطانيا
وأياها نعمة هذا الكائن الهزيل . وهذا يلقي ظمونا كاشفا على
دوره الراهنة .

ان حمى تأسيس الشركات المساهمة التي شهدتها نهاية العقد
الخامس وبداية العقد السادس في المتوكلية ، تدل على ازدياد سرعة
دمجها في السوق العالمي . ولكن الامامة كانت تراوح في مكانها وتخطو
حذرة ومشككة ، بينما حركة الواقع قد سبقتها . فالجيش بتحديثه
النسبي والمواصلات والراديو ، والبعثات التعليمية في الخارج ،
والانفتاح الكامل على عدن ، كان كل هذا أقوى من ان يقف في وجهه
جنس الامامة الكسيح ، الذي ينشعب بالكهف على اثر كل حركة
اجتماعية او سياسية .

ان الامامة الدولة ، كانت عائنا امام التطور ، وهي نفسها
كانت محكومة بسمة أساسية للمجتمع اليمني . « فامتزاج الرأسمال

الاقطاعى بالتركيب القبلى اعاق انفصال فئة التجار انفصالا كاملا عن الهئية القبلية الاقتصادية» (أحمد القصير ، مرجع سابق ، ص ٢٦) . نجد فى مكان آخر من هذا الكتاب محاولة لتفنيد الشروط الاقتصادية والسياسية التى تجعل استثمار هذه الهنيات جزءا من الاقتصاد التالى .

وتصبح الاسباب والعوائق الاخرى تابعة لهذه السمة الاساسية ، مثل قلة الفائض الاقتصادى ، الذى تنتجه بنية اجتماعية لا تساعد على استخدامه ، وكذلك اشكال الصراع القبلى . وما اسهل ان تحطم السلع الصناعية المستوردة الحرف والمهن فى المتوكلية . لم تكن التبعية الاقتصادية ليهن الامامة قاصرة على مجال التجارة ، فمن الطبيعى ان تشمل بفعل هذه التجارة نفسها المجال النقدى والمصرى . فاليهن الشمالى لم تكن لديه عملة وطنية حتى عام ١٩٦٤ ، اى بعد عامين من قيام النظام الجمهورى . فالريال اليهنى (مارياثريزا) ، الذى سك فى النمسا عام ١٧٨٠ ، كان سلعة ، فوزن الفضة فيه يحدد سعره فى السوق . وتكاليف سكه تضاف الى قيمة المعدن فيه ، وتتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من ثمنه بحسابات السطار (التلخف الاجتماعى والاقتصادى فى اليهن ، بيروت ١٩٦٥) . وانكفى الامام بسك العملة المساعدة . وكان النقض فيها يفرض اجراء خصم يصل الى ٥٪ ، مقابل صرف كل ريال الى عملات صغيرة (محمد انعم غالب ، النظام السياسى والتلخف الاقتصادى فى اليهن ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٤٤) .

كانت عدن سوق الريال . فهى المصدر الاول للسلائع الى المتوكلية . كما انه المركز الذى يجمع سيل الهجرة الداخلية من الزيف اليهنى فى الجنوب والشمال وميناء تصدير قوة العمل المهاجرة الى

افريقيا وأوروبا ، وبها وكلاء المقربين الذين يتولون توصيل تحويلات المهاجرين الى ذويهم فى قرى المتوكلية . وسوق عدن يحدد سعر الريال . « فقد كانت القيمة الاسمية للريال عام ١٩٦٠ بسوق لندن خمسة شلنات ، بينما كان فى عدن ما بين ٥ و ٧ شلنات » (عبد العزيز المقطرى ، النقود والسياسة النقدية فى الاقتصاد اليهنى الحديث ، دار الحدائق ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٣٧) . ويرى المقطرى ان هذا الفرق الذى يصل الى ٤٠٪ سببه استخدام الانجلىز للريال كداة سياسية . وهو يتابع الحبشى فى هذا الراى (هامش نفس الصفحة) . ويتمثل ذلك فى الضغط النقدي الذى يمارسه الانجلىز على الشمال عبر توجيه اسعار الريال (مارياثريزا) ، بتشجيع عمليات المضاربة فى اسواق الريال ، والتى تستفيد منها سلطات الاحتلال ومجموعة الصرافين .

وعدم وجود أى نظام مصرفى فى ملكة الامام جعل عدن تقوم بتمويل التجارة الخارجية لصالح كبار التجار المستوردين ، والذين ينتمى معظمهم الى الهجاليات الاجنبية ، والجزء البسيط لصالح بعض التجار اليهنيين المتركزين هناك ، أو فى الشمال . أما الاغلبية من التجار اليهنيين الصاملين فى مجال التجارة الخارجية والمتركزين فى الشمال ، فلم يكونوا سوى وسطاء بين سوق الشمال وسوق عدن لصالح بنوك وتجار الاستيراد والتصدير هناك (المقطرى ، ص ٣٨) .

يرى محمد انعم فى كتابه المذكور الى ان الزيادة فى النفقات الحكومية فى الداخل والخارج ، ونفقات رحلات العائلة المالكة والمقربين منها سببت نزفا متواصلا لاحتياطى البلاد من الذهب والفضة ، وللمخزانة العامة ، حتى انها اضطرت فى عام ١٩٥٨ الى

شراء الريال مارياتريزا بالذهب من أسواق الذهبية لمواجهة هذه الخسائر ودفع مرتبات الموظفين .

البنكية الجديدة :

وسوف نرى أن دور عدن تقوم به جدة في هذه الأيام ، رغم وجود البنك اليمنى للانشاء والتعمير الذى تأسس في عام ١٩٦٣ ، ولجنة النقد التى بدأت في اصدار العملة عام ١٩٦٤ . كانت عدن تقوم بتدوين تحويلات المهاجرين وراقب تجارة الشمال ، ومنذ مطلع العقد السابع تقوم جدة بهذا الدور .

وقد بدأ دور جدة بالاتفاق السياسى عام ١٩٦٩ الذى عاد بهجبه بعض الملكيين الى الشمال ، وقيل انه فتح باب السلام للجمهورية العربية اليمنية . وهو في الحقيقة بداية تفريغ الجمهورية من كل محتوى يناقض مصالح السعودية الاساسية . وقد دشمن تحالف قوى اليمن وحكام السعودية .

تعود التجار منذ بداية سياسة الباب المفتوح في المجال الاقتصادي على فوضى السوق المطلقة ، ولم يعرفها على هذه الصورة اى بلد آخر . فهذه السوق لم تتم من تراكم بدائى لرأس المال ، وازدهار التجارة الداخلية الذى يعقب تطورا سوق وطنية في رعاية الشعار المعروف دعه يعمل دعه يمر . فالسوق اليمنى ترجم هذا الشعار الى دعه يثرى دعه ينهب . وكان طبيعيا ان يرفض التجار منذ سنوات تحديد الاسعار من قبلهم على السلع . فذلك في نظر ممثلى اتحاد الغرف التجارية بداية للاشتراكية !

ان هذا القطاع التجارى الذى تطور مع السياسة الاقتصادية الجديدة كان ولايزال السبب في زيادة التهمية . فقد ادى الى تصفية لا الحرف والمهنة في القرية اليمنية ، بل وجه ضربة قاتلة للزراعة .

« نصنع الاستيراد » لا علاقة له بالحرف ولا بتراكم رأس المال في الزراعة . وهذه الرأسمالية الوسيطة لا تملك اية خيرة في المجال الصناعى ، بحكم نشأتها . ولعل هذا مصدر لا مبالاة الشديدة بمصير الوطن . وقد عودتها الدولة في عهد الامامة واليوم ان تعفى من أهواء التطور ، وتلقى بها على رأس المواطن في الداخل والمهجر . انها رأسمالية تستحق كل غضب فرائز قانون . و « نصنع الاستيراد » يستفيد من الاعفالات الجهرية الكريمة التى تمتد سنوات ، ومن تسهيلات البنوك القائمة على سياسة للاقراض والائتمان ، تقى الرأسمالية الوسيطة من كل مشاكل المغامرة ، ولا يبقى الا ان تحتفظ بأموالها في الخارج ، وهذا ما تفعله لتضمن الربح الوفير والسلامة .

لقد بدأت مؤشرات العجز الخطير في ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٧٩ . وفي ١٩٨٣ بدأت الحكومة تفكر وعلى استحياء وتقوم بخطوات مضطربة وأهدرت عامين من الزمن وهى توكل الاشراف على تقنين الاستيراد وتحديد الميزانية السلعية الى البنك المركزى ، ثم الى وزارة الاقتصاد ، واستقرت اخيرا على وزارة النفوس . (البنك المركزى اليمنى ، التقرير السنوى ١٩٨٣ ، ص ٨٣) .

ومنذ عام ١٩٨٥ تقلص العجز في الميزان التجارى ، فهو حصيلة عقد ونصف من سياسة الباب المفتوح . ومثلت كل الجهود لتوزيع رخص الاستيراد بين التجار . ولم يجرؤ أحد على التفكير في تحديد الارباح ، حتى في السلع الاساسية التى ارتفعت اسعارها ارتفاعا جنونيا ، في نفس الوقت الذى شهدت فيه السوق العالمية انخفاضا هائلا في اسعار القمح والسكر والزيت .

ان ضحيج الترشيد ، ليس وراءه اى جهد حقيقى ، فكبار المستوردين والتجار الوسطاء والبيوت التجارية الكبيرة ، لم تتأثر

أرباحها البتة . وكان التضحية صفار تجار التجزئة وبعض التجار المتوسطين . فقد كانوا كبش الغداء .

يزيد الانفاق على الاستهلاك في (ج ع ي) على الانتاج الاجمالي فيها زيادة ملحوظة والاستهلاك الفردي في الطبقات وانفئات الغنية وراء هذا العجز . وكثيرا ما تهرب هذه النزعة الاستهلاكية المهلكة بالجوع الاستهلاكي ، الذي سببه الفقر الشديد في عهد الامامة الطويل . ولكن هذا الجوع نفسه كان بالامكان أن يكون حائزا للترشيد ، لو توافرت نظرة أخرى الى أولويات الانتاج والاستهلاك في بلد يجب أن يكون طموحه الأول ارساء قاعدة مادية وتكنولوجية وعلمية تحول دون اعادة انتاج التخلف والتبعية .

ان المستهلك الأول انما هي اطراف التحالف الحاكم ، ولا تزال الدولة المستهلك الاعظم . وهذا هو الملمح الوحيد على ادراكها لمركزية الدولة .

لم توقف الحكومة بيع العملات الاجنبية للبنوك التجارية الا اعتبارا من ديسمبر ١٩٨٢ (البنك المركزي . التقرير السنوي ١٩٨٣ ، ص ١٠١) . وهذا هو العام الذي بلغت فيه نسبة الصادرات الى الواردات حدها الأدنى . وهو ما يتضح من الجدولين التاليين . ويقسم الباحث المقطري تاريخ هذه النسبة الى فترتين :

الفقرة الأولى :

نسبة تغطية الصادرات للواردات
(نهاية يونيو من كل عام)

١٩٦٤	٢١٪
١٩٦٥	٢٤٫٦٪
١٩٦٦	١٣٪

١٩٦٧

١٩٦٨

١٩٦٩

١٩٧٠

١٩٧١

١١٫٤٪

١١٫٦٪

٧٫٧٪

المصدر : البنك المركزي اليمني - النشرة الاقتصادية ١٩٧٠ ، ص ص ٢٨ - ٣٩ .
والنشرة الاحصائية المالية اكتوبر -
ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ٢٣

الفقرة الثانية :

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال
١٩٨٢/١٩٧٢	
٧٢/٧١	١٢٪
٧٣/٧٢	٦٪
٧٤/٧٣	٧٥٫٤٪
٧٥/٧٤	٥٤٪
٧٦/٧٥	٢٩٪
٧٧/٧٦	١٧٪
٧٨/٧٧	٠٫٨٪
٧٩/٧٨	٠٫٦٪
٨٠/٧٩	١٢٪
١٩٨١	٠٫٦٪
١٩٨٢	٠٫٥٪

المصدر : مشتق من جدول الصادرات رقم ١٥ وجدول الواردات رقم ١٦ (المقطري ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٦) .

ليس غريبا ان يقترن الهبوط في نسبة تغطية الصادرات للواردات مع بداية سياسة الباب المفتوح والتحالف - الشعبية مع حكام السعودية . ومن الواضح ان تدفق سيل الهجرة الذي ارتفع معدل تدفقه في ايام حكم الحمدي رافق فترة الهبوط الاشد لهذه النسبة . وما هو جدير بالتأمل في هذين الجدولين ان مرحلة الدفاع عن النظام الجمهوري لم يرافقها الا هبوط اقل بالمقارنة بسنوات السلام السعودي . وهذه السنوات نفسها هي التي عرفت بداية تبديد تحويلات المهاجرين ، وتضخم جهاز الدولة ، وفي مقدمته : الأمن والجيش . فاذا كانت الدولة هي المستهلك الاعظم فان الجيش والأمن يستحوذان على النصيب الأكبر .

بلغ نصيبهما من المصروفات الجارية في عام ١٩٨٣ (٢٣٦٢ مليوناً) والاجمالي الكلي للمصروفات الجارية في نفس العام (٥٩٢٤) . وهذا يفوق المصروفات على التعليم والصحة والخدمات العامة والانشطة الاجتماعية والماء والكهرباء .

هذه الأرقام المعلنة ، وما خفي كان أعظم . فالجزء الأكبر من الانفاق على هاتين المؤسستين له أسباب سياسية . فتضخم جهازى القمع في بلد متخلف يلزم غياب أبسط صور الحرية ومؤسساتها الديمقراطية ، وحيث يعتمد الولاء على سيف المعز وذهبه . فكيف يكون السبيل الى الترشيح في مثل هذه الأوضاع ؟ ما ينفق على الدفاع لا يصاحبه ارتفاع في مستوى القوات المسلحة في التدريب والتعليم واستخدام التكنولوجيا المعاصرة واتساع العام في الجيش . فهذا الانفاق محكوم بطبيعة تكوين الجيش كمؤسسة مرتبطة بمؤسسة اجتماعية أخرى وهي القبيلة . فكسب ولاء القوات المسلحة سر هذا الانفاق . والمستوى القتالي للجيش ، وكذلك الاخلاق قد كشفتها حرب ١٩٧٢ و ١٩٧٩ مع الجنوب ، فقد تبين أن الآلاف من المسجلين في كشوف المرتبات لا وجود لهم الا فيها . وهذه

الحروب المحزنة يقف وراء نشوبها الجيش والقبيلة وحلفاءهما في السعودية .

والجيش القبلي الذي ضم الى الجيش قبل خمس سنوات عبء جديد على ميزانية الدفاع . وانضمام الجيش القبلي الى الجيش ليس عابث تحديث بالطبع ، بل برهانا على اندماج الجيش والقبيلة . ويجرى هذا الدمج لصالح الكيان القبلي ما دامت الشروط القائمة للتحالف السياسي قائمة ، ، وهي تنأى بالجيش عن ان يكون جيشا لكل اليمنيين ، فمن المعروف انه مكون بصورة كاملة من ابناء المناطق الشمالية في (ج ع ي) . وهذا حال قوات الأمن المركزي الذي يعيش ضباطه حياة ترف ترقى الى مستوى الصفوة في الثروات المسلحة المتمثل في السكن الفاخر والسيارات والخدمات الآسيوية .

يخضع الجيش والمجتمع والحكومة لتأثير القطاع التقليدي من المجتمع بعاداته الموروثة . وكلها تولد « النزوع للاستهلاك الاستعراضي » الذي يهدر نفقات باهظة غير منتجة على الكياليات وهذا النزوع يكمن في صاب النظام الاستبدادي ، القائم في المجتمع التقليدي حيث ارتقاء السلم الاجتماعي ما زال من هونا بدرجة الترف والأبهة والامتيازات التي يمارسها . ويبرز هذا النزوع في « الاحتفال ببعض المناسبات الاجتماعية ، كالزواج ، والمآتم ، والولائم الاجتماعية . ان هذه الممارسات ليست متنسجة مع النزوع الاستهلاكي الاستعراضي ، وحسب ، بل تفوقه بكثير ، وتتبع من العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية المتأصلة في المجتمع التقليدي » (البروفيسور توماس سبنش ، الاقتصاد السياسي للتخلف ج ٢ ، ص ٢٢٧) . وهذه العادات لا تستطيع التكيف لا مع الانفاق الرشيد ، ولا تحقق معدلا متوسطا للتأخر كما انها تنشر هذه العادات بين اصحاب الدخول المتواضعة باشاعتها تصورا محددا لأمر مستوى اللائق للانفاق على هذه العادات ، وليس اوضحها ارتفاع

المهر والاستهلاك الجنونى للقات . ان هذه الاعراض توهمهم بالصعود فى السلم الاجتماعى .

وتضيف هذه الممارسات الى العادات المحلية فى اليمن تقيد نمط خارجى يعرف العرب جميعا صورته الفاجرة فى مجتمعات النفط . كما ان هذا السلوك الاجتماعى يجمع كما يقول سنثس بين الرموز القديمة للأثرة والرموز الجديدة التى أصبحت موضحة شائعة ، مثل اكتناز الذهب ، وبناء القصور الفخمة ، والخدم الاجانب والسيارات الفارهة . ويقدّر المسال المكتنز فى البلدان العربية بما يوازى ١٠٪ من الدخل القومى ، قبل ١٩٧٣ . وقد تضاعف مرأت بعد ارتفاع اسعار النفط اثناء وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، التى استهلكت صعودا جديدا لحقبة النفط فى الوطن العربى .

ومن اعجب اساليب الانفاق الاستعراضى فى اليمن السعيد ان ثمن الجنبية يصل الى اكثر من ربع مليون من الريالات ، بأسعار منتصف العقد الثامن . ان ثمن النصل وهو من الصلب ، والمقبض من قرن الخريت لا يتناسب مع هذا السعر المرتفع . العمل المبذول فى الاثنين والريج مهما تضاعف لا يمكن ان يصل الى هذا الرقم . هذا فضلا عن كونها من أكثر السلع شيوعا . ان الجنبية رمز الصعود الاجتماعى ، ومرتبطة مباشرة بالانموذج المثالى للقبلى الجديد . ان الواحد بهذا الرمز يفسر انتشارها فى اوساط لم تكن تعرفه قبل ١٩٦٢ ويعد ، فى المناطق الجنوبية ، وبين المتعلمين والشرائح الاجتماعية الجديدة فى المدينة .

ان الثرى الجديد سواء كان شيخا أو ضابطا أو تاجرا يستمد مقومات الهيبة ورموزها من شقاء الوسط المحيط به . فمن يصدق ان حفلات زواج سراق البلاد واعيانها تقام فى أكبر فنادق نيويورك ، واذا تواضعوا واقاموها فى الوطن فالزهور واثواب الزفاف تستورد من اوروبا . كل هذا فى بلد عاشقته بدون مجبالى ، وتنهش

الشراكما عيون اطفاله ، ويحصد السل والمالريا الالاف من ابنائه . ان مصدر الدخل الذى يؤمن هذا المستوى من الانفاق المضاربة فى أسعار الارض ، والاعتماد على الجاه الذى يجلب المال من خزانة الدولة . وهذا سبب الارتفاع الجنونى لاسعار الارض ، نهى جذر الرأسمالية . ودخول البلاد حقبة النفط سوف يضاعف هذا الارتفاع .

ان ظاهرة الاستهلاك الاستعراضى قد أدت الى الاستهلاك النهائى الكلى ، أى استهلاك كل الفائض . والنتيجة ان الادخار الوطنى لا وجود له (✱) .

الهجرة والتجارة :

يصور البعض الهجرة وكأنها طبيعة ثابتة فى اليمنيين . ولكن كثافة الهجرة فى منتصف العقد السابع كان وراءها قرار سياسى ، يتناسب مع الجمهورية الجديدة . فبعد عودة الملكيين وانتصار اليمن فى الصف الجمهورى أصبحت بديلا عن الانتاج والاعتكاف على النفس . وغدت ضرورة استمرار الوضع القائم . فالهوة بين الموارد والسكان تطل بالهجرة ، وتصبح هذه أساس الاقتصاد . ويطن الذين خططوا لها انهم يفرضون تحديا لا يمكن الاستجابة له . والاستجابة الناجحة انما تكون بخلاف ظروف غير طارئة للسكان ، وقوطين الانتاج فى تربية اليمن . واليداية مرتبطة بتحقيق ادخار وطنى . وهذا ممكن فى ظل تحالف سياسى آخر ، لا يجعل الهجرة واستمرارها شرط وجوده ويتحصر بذلك من قيود ملوك النفط فى الجزيرة .

(✱) يرى الاخ عفيفى عبد الله ابراهيم ان (ج ع ي) تمثل المكان الأول بين الدول التى تواجه صعوبة شديدة فى تسديد الديون الخارجية (مجلة الحكمة ، عدن ، يناير ١٩٨٨) .

أصبحت التجارة المجال المفضل للنشاط الاقتصادي ، وفيها يتم تدوير تحويلات المهاجرين لمصلحة كبار التجار الوسطاء بين السوق المحلي والسوق الرأسمالي العالي . أنها نفس شروط انقراض الفلاح التي تلت الحرب العالمية الثانية . يقول بينلمان بينما يوجد قليل من الأحراريين في تعز ، يوجد في نفس الوقت بضائع أجنبية كثيرة ، لا في دكاكين المدن الكبيرة ، بل في دكاكين القرى الصغيرة .

إن الصورة اليوم أنسى . فالقرية والمدينة تستوردان البث من الخارج ، إلى جانب الدجاج المثلج من فرنسا والبرازيل ، والليمون والعسل من أمريكا واسبانيا . والفرق بين العقد الخامس والسابع أن الحرف الآن قد تم تحطيمها ، واختفى اقتصاد الكفاف من حياة القرية . فقد الحقت بالمدينة ، ولا تنتج الحبوب ، بل تستوردها . إن تدهور الزراعة أمر تعترف به تقارير البنك الدولي المركزي فالواردات من المواد الغذائية — احتلت المرتبة الأولى بين واردات القطاع الخاص حتى بلغت نسبتها ٢٢٪ من إجمالي الواردات (البنك المركزي ، التقرير السنوي ١٩٨٣ ، ص ٥١) . يكتفى واضعوا الخطة الخمسية الثانية بالقول بأن الريف لم يعد لديه فائض من الحبوب للهيئة (رئاسة الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ — ١٩٨٦ ، ص ٨) .

إن الأرواح الملائكة في مجال التجارة أدت إلى تحطيم الزراعة والحرف ، ورهنت القوى العاملة ومستقبل البلاد الاقتصادي في سوق العمالة الخارجي . وفي دول النفط بالدرجة الأولى ، وتم تهميش المجتمع اليمني بأسره بعد تهميش الغلبة القوى العاملة بطردها إلى المهجر . يكون المهاجرون نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٤٠٪ من قوة العمل الكلية في الجمهورية العربية اليمنية وفقا لتقديرات دارسين أجانب وعرب ومحليين ، وهم من الفئات العمرية المنتجة ، وتراوح أعمالهم بين ١٩ و ٤٥ عامًا .

يناسب هذا المناخ الاقتصادي سياسة التهميش في مختلف المجالات . ويضمن استقرارا وركودا في الحياة السياسية . فالمجتمع الذي يفرغ دوريا من قوى التغيير فيه يصبح غير قادر على الحركة ، وبعيدا عن الديناميكية التي تميز المجتمعات المتطورة ، التي يستخدم فيها صراع صحن . وهذا الخطر دور تقوم به الثروة النفطية إذ تكبح جماح الحركة الاجتماعية السياسية في كل البلدان العربية التي تصدر العمالة .

« الدولة الرخوة » أفضل وصف لمجتمعات تصدير قوة العمل ، ذات البنية الاقتصادية التابعة . هذا مصطلح سكه ميردال ، وطبقه بصورة متفاوتة على بلدان العالم المتخلف والتابع . وتقل صفات « الدولة الرخوة » كلما اقتربت من النظام البرلماني وعالجت مشاكلها بكفاءة أكبر . فالهند أبعد كثيرا من هذه الدولة ، بينما نجد صفاتها في اندونيسيا الخاضعة لديكتاتورية عسكرية . وفي هذه الدولة تدخل « الرشوة عنصر من اللامعقلية في كل خطوات وفي كل تنفيذ خطة » ، وتصبح الطريق الواسع نحو قمة الهرم الاجتماعي . يدين ميردال أصحاب المشروعات الغربية بتأسيس سنة تقديم الرشوة إلى السياسيين والموظفين للحصول على الاسواق واتجاز الأعمال . وهو عمل تحظره قوانين بلادهم ويتحالفون منها في البلدان الأجنبية (غوثار ميردال ، نقد التنمية ، ترجمة عيسى عصفور ، دمشق ١٨٩٠ ، ص ص ١٥٣ — ١٥٤) . وأخطر عواقب التفاوت في الدخل أنه يغذي « التهميش المتكافئ » على المستوى الداخلي ويصاحبه ضعف حركة الاقتصاد الوطني في المجتمع ، وتقوية الميول الاقليمية . فالتحيز العنصري في حشوية تحيز للفئات الحاكمة ، وتكديس المشروعات والمشاريع في اقاليم معينة يجعل الحديث عن الوحدة الوطنية تأكيداً لواقع لا يتوحد السوطن لا بكل أبنائه ومناطقه ، بل بالشرائع والناطق المحظوظة منه .

ان اعتماد المواطنين على هيئات التعاون الاهلى لتلبية حاجتهم الى الماء والكهرباء وتعبيد الطرقات الريفية ومباني المدرس تقليد حديث يعتمد على مروت له جذور في تاريخ القرية اليمنية . وقد انجزت هذه الهيئات الكثير ، وتنتج مشاكلها من سيطرة القوى القبلية في الريف والضباط . الذين يفرضون أنفسهم على مجالسها . ولكن ما هو اخطر من هذا ، ان نشاطها هو الوجه الاخر لغياب الدولة ، وعدم قدرتها على الوصول الى كل رعاياها . وكان النهر الاجتماعي والسياسي واجبها الوحيد .

هذه الاوضاع لا تساعد على الاندماج الوطني ، بل على نوع من الشقاق السياسي أكثر خطورة على مستقبل البلاد من الاثر السلبي للتشتت السكاني في المكان . هذا التشتت الذي يرجع الى اسباب طبيعية ، الا انه في اساسه ناتج عن اسلوب الحياة القبلية ولا سيما في المناطق الشمالية . وكلها جعلت السلطة المحافظة على الكيان القبلي مرشدا لتهجها السياسي ضاعفت من المشاكل القائمة امام الاندماج الوطني ، التي اوجدها التوزيع غير العادل للثروة الاقليمية . وكل هذه السياسات تسند الى العصبية القبلية . وهي عصبية تتوحد بالدولة ، لانها تحتكر المراكز الاساسية فيها ، ومنها تسهر على مصالحها .

وآلية التخلف الداخلية هذه ينتج عنها الانسحاب الى التكامل الاجتماعي . يقوم ازدواج البنية الاقتصادية اليوم على تصدير العمالة الى الخارج وتدمير قوى الانتاج الذاتية ، وعند استثمار حقول النفط والغاز سوف ترسم صورة واضحة للازدواج والتعايش بين قطاعين غير متكاملين من الانتاج . أحدهما في مجال تصدير النفط والغاز ، والاخر الاقتصاد الزراعي الكسبيح ، الذي سوف يستمر في استيراد الغذاء والسلع والخدمات مستولكا كل الادخل الوطني .

دور التجارة المركزي في الاقتصاد وعدم ارتباطها بالصناعة يحول دون أي نمو صناعي حقيقي . فليست صناعات الاستيراد لا يقوم ببناء صناعات خفيفة برأسمال كثيف لا يوفّر اية صاعدة . فهي تقوم على الاستيراد مثلها في ذلك مثل الاستهلاك ، ولا تشغل الا جزءا صغيرا من القوة العاملة ، التي تعاني من بطالة مزمنة بسبب تصدير العمالة اليمنية واستيراد العمالة الاجنبية . والقوة العاملة في هذه الصناعات وفي المجال الزراعي لها تأثير سلبي على مجمل تقسيم العمل الاجتماعي داخل المجتمع ، لان نموها الحقيقي الذي من شأنه احداث تقسيم وتطور للعمل الاجتماعي لابد ان يجري داخل اقتصاد انتاجي يقوم على الضمانات المحلية وعلى ثورة في الانتاج الزراعي تهدف الى تحقيق الامن الغذائي .

تتخذ كل المشروعات التي لا تساهم في الاستيراد الى الاستثمار الكثيف للاراسمال وذلك في صورة استيراد تكنولوجيا متطورة في مجال المواصلات والطب . ويقتصر عدد الفاعلين عليها وعلى شراء قطع الغيار التي تشكل نزما مستورا للأموال مضاعفة ذلك من نتائج الاستهلاك الباذخ . وهذا النوع من الاستيراد شكل من أشكاله .

والتجارة الراهنة في البلاد مقطوعة الصلة بالانتاج المحلي ، بل هي نقيضه وتتوحد في السوق بالاعتماد على قدرتها التدميرية بالنسبة له .

ومنطق التجارة وحده هو الذي يلغى دور الطرائق الوسيطة في المواصلات وفي العمل في الريف ، كاستخدام العربات التي يجرها حصان أو حمار ، والتي قامت بدورها في تطوير التجارة قصيرة المدى ، أوروبا . فهي تتوافر بتكاليف ضئيلة في ارباب الاقتصاد المتخلف

(سنتكس ج ٢ ، ص ٢٦١) . ومنذ سنوات يشاهد الناس الحمير الضالة في شوارع تعز والحديدة وصنعاء ، وتموت من الجوع ، أو تحت عجلات السيارات . ان تسريحها من قبل مالكيها سببه غلاء العلف ، وارتفاع اجرة العامل الزراعى نتيجة للهجرة ، وتعتمد الدولة في توفير العلف منذ ثلاث سنوات على قرض أمريكى .

ولا تقل غربة الفلاحين اليمنيين في المدينة عن غربة هذه الحمير الضالة . فهم يتكدسون في مخازن بالعشرات في أطراف المدن أو في أحيائها الفقيرة ، المشوهة . فرضت عليهم هجرة داخلية ، وعندما يصلون إليها فهم إما لا تبالي بهم أو تصبرهم الى دول النفط .

البنك النقدية :

وهذه من عواقب التبعية الاقتصادية ، وشرط ازدهار التجارة . اشرنا الى أن جدة احتلت مكان عدن قبل عام ١٩٦٢ ، وان كانت عدن قد استمرت في القيام بدورها حتى عام ١٩٦٧ .

تؤكد الأرقام النقدية التي أوردها لجنة المسح في جدة ، وكذلك الطلبات الرسمية المقدمة من بعض وكلاء الصرافين الى البنك المركزى اليمنى ، بقصد الحصول على الريال اليمنى وارساله الى سوق جدة ، ان متوسط ما يتدفق يوميا من الريال اليمنى الى سوق جدة يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون ريال (المقطرى ، ص ١٧٤) .

ومن جدة تبدأ تحويلات المهاجرين اليمنيين رحلتها الى السوق الداخلى وإلى البنوك الدولية . والجهاز المصرفى الرسمى لا يقدم خدماته المصرفية الا الى ٨٠ ٪ من السكان (نفس المصدر) . فالبنك اليمنى المركزى ، والبنك اليمنى للانشاء والتعمير لا يستطيعان الوصول الى القرى النائية . ولا تعود قوة الصرافين ووكلاء المغتربين في السوق النقدية الى مرونة مكاتبهم وسرعة حركتها فحسب ، بل وفي كونهم يلبون حاجة الاختيار السياسى الواعى لسياسة الباب المفتوح في المجال الاقتصادى ، القائم على تصدير قوة عمل

المجتمع اليمنى . وهذه السياسة نفسها هي التي تشجع التجارة البرية . وهذه الصفة المهذبة للتهريب في المناطق الشمالية المتاخمة للسعودية . فهذه التجارة يحميها كبار اشيوخ ، اللذين وجدوا فيها رزقا جديدا . وهم لا يبالون بالخصارة التي تعاني منها إیرادات الدولة ، ولا بالكساد الذى خيم على الحديدة المدينة والميناء .

ان هذه التجارة غير الشرعية من أقوى الأدلة على تناقض التهيئة مع كل دور مركزى للدولة ، في نفس الوقت الذى يثرى فيه زعماء القبائل لصلاتهم بالدولة .

والمقطرى محق في قوله ان هناك أكثر من صورة للتقيد الاجنبى ، لا يكون البنك المركزى طرفا فيها ، كما لا تكون البنوك التجارية طرفا فيها . وكما ان هناك تجارة غير رسمية ، فمن الطبيعي ان تكون هناك دورة مالية غير رسمية .

التجارة غير الرسمية هي صورة من صور السيطرة على السوق المحلي في (ج ع) من قبل الاقتصاد السعودى الذى ينشع من الاستيراد لسوق واسع يتكون من السعودية واليمن الشمالى ، ويرسخ بذلك عائدات استهلاك جديدة . وقد ساعدته هذه السيطرة في الاونة الاخيرة على التخلص من جزء من السلع المكسبة التي تراكمت على اثر انخفاض عائدات السعودية من النفط في السنوات الاخيرة . يتحدد سعر الريال اليمنى في سوق جدة بالنسبة للريال السعودى بأقل من سعره في الداخل لانهال المهاجرين على شراء الريال السعودى ولتهريب تجارة المهربين التي تشمل قوائم كبيرة من السلاح من الادوات الكهربائية والسيارات والنفط والكماليات . ويتولى المهربون توصيلها الى المدن الرئيسية . كما ان لها اسواق معروضة في انحاء البلاد .

وبهذه الوسيلة يكون الريال السعودي وسيطاً بين الريال اليمني والعملة الاجنبية (في مقدمتها الدولار الأمريكي) . وتدفع هذه السلع في السنوات الاخيرة من أسباب انخفاض تحويلات المهاجرين ، وتدهور سعر الريال اليمني . ولاشك ان انكماش سوق العملة في دول النفط بعد استكمال مشروعات البنية التحتية فيها ، وكذلك منافسة العملة الاجنبية للعمال اليمنيين وزيادة عدد المنشآت التي تفتتها الشركات الاجنبية وفقاً للعقود تسليم المفتاح ، من أسباب انخفاض تحويلات المهاجرين .

ان رفض حكام السعودية السماح بفتح فروع للبنك المركزي اليمني في السعودية ضماناً للتهرب ولدور الصرافين . ومن المعروف ان صرافاً مثل شواق يقرض البنك المركزي العملات الصعبة . وقد احتل مكتبه المركزي في صنعاء المبنى الذي كان بنك « سبتي بنك (الامريكي) » يحتله قبل ذلك . وبعد ان صفى أعماله مكتفياً بالعمل بوسائل محلية في الفترة الذهبية لتحويلات المهاجرين .

اصبحت المضاربة بالريال اليمني في اسواق جدة في حد ذاتها سبباً من أسباب تدهور سعر صرفه في الاسواق المحلية في اليمن فتضاعف انخفاض سعره خلال عام واحد .

وهذه القيمة لا يمكن معالجتها بالقوانين ولا بمحاربة التهرب ، على فرض تنفيذ القوانين والنجاح في محاربة التهرب . فالسبب الاول لها انها هو في تصدير العملة الى سوق السعودية .

وسوف يضاف الى هذه القيمة النقدية عامل جديد ، عندما يبدأ البنك الاسلامي أعماله في البلاد ، بعد ان وافق مجلس الوزراء على امتلاكه في جلسة استثنائية . وكان انشاؤه قد ادرج ضمن

الخططة الخمسية الثانية بأصفاره ومسيلة « لتجميع المخدرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج » (الخططة الخمسية الثالثة ، ص ٦١) .

ان هذا الاستثمار المنتج ليس الا صورة من شركات الاستثمار مصر ، ومن نشاط البنك الاسلامي في عهد القمري المظالم في السودان . ففي كالا البلدين الشقيقين كان النشاط الاسلامي في هذا المجال سبباً رئيسياً في انهيار الجنيهين المصري والسوداني . وأما في السودان فان أموال البنك الاسلامي كانت الوسيلة الفعالة للسيطرة على الحكم . ان البنك الاسلامي انما هو الوجه الاقتصادي لخطط الاستيلاء على الحكم التي تعدها الجماعات الارهابية المتطرفة ، والتي يشكل جهازها الاقتصادي في مصر والسودان جزءاً من القوة المالية للسعودية والخليج العربي . وهي في مصر من مكونات الرأسمالية الطفيلية التي نشأت وترعرعت مع انفتاح السادات واتفاقيات كاليب ديفيد ، والتي تقف اليوم حتى ضد الاصلاحات الجزئية المتواضعة التي تطاول الحكومة المصرية القيام بها لايقاف تدهور الجنيه المصري . وتذلل أموالها الى البنوك الاسلامية في البهاما وواشنطن .

والخبرة الدولية للبنوك الاسلامية انما هي خبرة أمريكية في واقع الامر .

ان ما ينقص النشاط السياسي والدعائي والتنظيمي المرسوم الذي تقوم به المنظمات السياسية التي تستثمر الدين في (ج ع ي) على اختلاف مشاربها ومصادر تمويلها من ايران والسعودية ، انما هو انفتاح البنك الاسلامي . وعندئذ ستكون اقرب من قلب الامم او ادنى من السلطة .

لقد وقع واضعوا الخططة الخمسية في شرك قديم مرارته مصر وذات مرارته السودان ، عندما تحدثوا عن الاستثمار المنتج .

فالبנק الإسلامية وشركات الاستثمار التي تغطي بهذه التسمية صفتها الفعلية كمصارف وبنوك ، ولا تنشط الا في المجال النقدي وفي المضاربات وفي تصنيع الاستيراد ، الذي تقيمه مع شركات أمريكية أوروبية مشهورة . فمجالها اذا على هامش الانتاج ومناقض له في مصر والسودان ، ولا علاقة لها بالاستثمار المنتج من قريب أو بعيد . فهذه الدعوات والبنوك ملحق أساسى في حقبة النفط . وسوف يبدا البنك الاسلامى اليمنى أعماله بعد دخول اليمن الشمالى مرحلة تصدير النفط .

وتكتمل بذلك حلقات التنمية المزدوجة للجمهورية العربية اليمنية التى تكبل سيادتها وتطورها وتخلق كل آمال الشعب في النظام الجمهورى . فهي تابعة للسعودية ، ولتراسمال العالمى من خلال السعودية ومباشرة في نفس الوقت .

التعليم والمرأة والتنمية :

التعليم الحديث الأولى والعلى حديث النشأة في (ج ع ي) . وقد باغت التطور السياسى التعليم الجامعى منذ البداية . وكان من طالع خصه أنه تزامن مع صعود حقبة النفط ، وترعرع في ظلها تأسيسا ورعاية ، وبأثر بقومها ومذاهبها من خلال الانهودج والتقليد والتمويل . فقد باشرت الكويت بالاتفاق عليه ، ونقل الانهودج المصرى في التعليم الجامعى . فجاء الى حد كبير دون تاريخ محلى ، بل بدا شيطانيا في نظر غلاة المحافظين . ولكنهم مع مرور الزمن أدركوا أن ترويضه واحتواءه وتوجيهه أمر ممكن . وأصبح حلقة من حلقات التنمية وطورا أساسيا من أطوار إعادة انتاج المجتمع . فهو ملحق بسياسة الباب المفتوح ويلبى حاجاته . وفيه يظهر بصورة صارخة قصور ما يدعى بالخطيط . فلا علاقة للتعليم بالخطيط ، وهو في واقعته أثقل التيود على التنمية في (ج ع ي) .

تبيد القوى البشرية وهدر الطاقة الانتاجية من أخطر ملامح نظام التعليم . وهو بذلك إنما يلخص ببلاغة تصور المجتمع وطبقاته السائدة للعمل والعام ومكانهما في سلم القيم الاجتماعية ، وهى لم تعرف العمل ولا العلم ، وإن تزدوى الاول باعتباره نصيب الفئات الدنيا فنظر الى الثانى كزينة تضاف الى المركز الاجتماعى ، الذى يعتمد على المتد وعلى مال ثروة النفط الوفيرة . وهذا الأهدار تتطلبه السياسة الاقتصادية وضروريات السياسة . كما أن جزءا كبيرا من القوى المحافظة لا يزال ينظر الى التعليم الحديث نظرة معادية ، ويرى فيه خطرا على المؤسسات ، التى لا تزال قائمة في واقع المجتمع السياسى والثقافى .

وقد نجحت هذه القوى في جعل التعليم يلبى حاجات تطوّر مرسوم ، ولا يستجيب لمطالبات التقدم الضرورية في عصرنا . والعلم كقوة انتاجية وأهم ميدان يحسم فيه مستقبل الشعوب في صراعها ضد الهيمنة الاستعمارية غائب عن عقول الذين يخططون للتعليم . والتطور الذى ينشدهونه إنما هو ضرب من تنظيم الهيمنة السياسية والاجتماعية بتطبيق سياسة القهر الايديولوجى في مجال التربية والتعليم . بدأت سيطرة القوى الرجعية على التعليم العام منذ عام ١٩٦٣ . وغدت وزارة التربية والتعليم من المراكز التى لا يسمح التحالف السياسى التلاحم في البلاد بوقوعها في يد من ينتمى الى القرن العشرين . وظل الحليف السعودى يبارك هذه السياسة . وأضاف اليها الجامعة بعد ذلك . فالتعليم العالم والعالى أخطر مواقع القوى الرجعية ومنه تؤثر في المستقبل القريب والبعيد وتشكل ملامح النظام الجمهورى . زاد الاتفاق نسبيا على التعليم العالم في الخطوة الثانية فبلغ (١٥٤٥٥) مليوناً في سنوات الخطوة ، ولكن العائد الاجتماعى للتعليم محكوم بالقيود والعوائق وهى مائلة في الاهداف والوسائل .

والهدر كبير في التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي والجامعي .
وهو ما انصارت اليه دراسة عن التسرب منشورة لاحد العاملين
في التربية والتعليم . فالذين يتربكون الدراسة قبل اتمامها يتزايد
عددهم .

وهناك هدر آخر للمال والزمان يمثل طغيان المقررات الدينية
من الشرحيد الى الفقه والمحفوظات والقرآن والحديث والتهذيب
والتجويد . وهي بكثرتها وبالساعات الكثيرة المقررة لها والدرجات
المرصودة لها تراحم المقررات والساعات المقررة للعربية والرياضيات
والعلوم الطبيعية والاجتماعية .

يشكو التلاميذ من كثرة السقوط في هذه المقررات ، التي يزيد
محتواها صعوبة طريقة تدريسها وبعضها فوق المستوى العقلي
للصغار كمقررات التوحيد والتجويد (١٣٤) .

انجز في السنوات الاخيرة تراجع كابل عن التعليم المختلط
للبنات والبنين وغرض زى اسلامى على البنات . وقد استكملت
بهذا الانجاز عوائل فصل الصغار عن العلم والحياة السوية . فمن
التعليم العام الاولى تبدأ النظام بتوجيه الطفل وجهة تتنافى مع العلم
والعصر . فقللة الساعات المقررة للعلوم والرياضيات والعربية

(١٣٥) يقصد بالعلماء علماء الدين فقط . والقرار الجمهوري
الذى تأسست بموجبه « جمعية العلماء » اكد هذه الصفة وقصرها
عليهم . والحكم بذلك يطبق سياسة الهيئة على كل مؤسسات
المجتمع المدني . وهذه الجمعية من اهم وسائل الايديولوجية في
ممارسة الصراع الايديولوجي ضد خصومه ، كما تمنينه ايضا على
سحب سلاح الدين من يد بعض ممثلى الاتجاه المتطرف في تيار
الاسلام السياسى .

لا تسمح باعداده للتعليم العالى وتطويع استعداده العقلى في القنوات
اللازمة لتحصيل معارف ومهارات عصرية متطورة .

ان نصيب التعليم الدينى لا يقتصر على هذا القسم من التعليم .
فهو يحتكر بصورة كاملة المقررات في مدارس المعاهد العلمية
(الدينية) ، التى تضم في معاهدها الابتدائية والاعدادية والثانوية
سبعين الفا من الطلاب . وهى لا تخضع لاشراف وزارة التربية
والتعليم ، كما انها تقوم بالاعداد العسكرية لجزء من الطلاب . وهى
الوجه الشاعى للنشاط السياسى للجماعات الدينية المختلفة ، التى
للقيار الوهابى مكانا خاصا فيها يحكم ارتباطه بالنظام السعودى .

ولا تكفى هذه الهيئة بالمال الواعد ، بل تكسب شرعيةها برصد
الاموال لها في الخطة الخمسية الثانية ، حيث بلغ نصيبها في سنواتها
الخمس ٣٠٠ مليون (الخطة الخمسية الثانية ص ٢٨٣) بينما رصد
لجامعة صنعاء ٧٣٦ مليون في سنوات الخطة الخمس ، وتضع بين
اهداف الخطة (الاجراءات التفصيلية لتنفيذ انشاء دار العلوم
الاسلامية) (ص ٦٢) .

ان الاهداف البعيدة لهذه الخطط مضاعفة التعليم الحديث ،
ورفد مؤسسة القضاء والادارة المحلية بموظفين يحملون قيم مجتمع
الامامة والطائفة . فليس مصادفة ان يتناول نائب رئيس الجمهورية اى
تحديث لجهاز القضاء ، وأن تطلق المحاكم التجارية ابوابها بعد عمر
قصير .

ان خريجى المعاهد العلمية (الدينية) يزيدون جيش المتعلمين
بشهادات . فهم لا يناسبون اى قطاع حديث ، ولكنهم صالحوون
للتجنيد في فرق الدعاية المتفرغة للعمل السياسى . ويختار منهم

المبعوثون الى كليات الدعوة في السعودية . بينما تقتصر البلاد الى المدرسين المحليين في كل مراحل التعليم . فعدد المدرسين اليمنيين في عام ١٩٨٣ في التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بلغ ٢٢٥٤ معلما واجمالي عددهم ١٦٩٥٧ ألفا ، وكلهم من الاقطار العربية الشقيقة . وهذا المعجز الفاجع والعبء الاضافي على ميزانية مراهقة سوف يستمر طويلا . فالجرا خطط الغربية والتعليم تطمح الى الاعتماد على النفس في المستوى الابتدائي خلال خمسة عشر عاما . ويقتدر عدد المدرسين من الاقطار الشقيقة الذين سوف تحتاجهم البلاد عام ١٩٩٠ بستين الفا (١٠٠) .

ان مقارنة هذا الوضع بالسياسة التعليمية في الجنوب مفيدة لمعرفة حقيقة السياسة التعليمية في (ج ع ي) ، التي تقول الخطة الخمسية ان « الاستثمارات الثابتة في خدمات التعليم تبلغ قيمتها ما نسبته ٤٤.٢٪ من مجموع الاستثمارات المخصصة لقطاع الخدمات الحكومية » (الخطة الخمسية الثانية ، ص ٢٨٣) . وذلك يشمل التعليم العام وجامعة صنعاء والهيئة العامة للمعاهد الدينية . ان تدنى الكفاءة الانتاجية لهذه الاستثمارات لا يفسر الا بالفساد المالي والاداري ، والا ما تحقق الفشل الفاجع في اعداد المدرسين اليمنى ، وفي نوعية التعليم ، وعدم ملائحته لحاجات تطور حقيقي . فالأخوة في الجنوب استغنوا عن الاشتقاء العرب في كل مراحل التعليم

(*) يصل المعجز التركيبي في القطاع التعليمي اليوم الى نسبة مقدارها ٨٧٪ من احتياجاتنا التعليمية من فئة المعلمين وحدهم . تشير الاحصاءات الى ان (٢١.٠١٪ فقط) انهم الصف السادس الابتدائي وأن ١.٢٦٨٪ فقط انهم المرحلة الاعدادية وأن ٦.٦٨٪ انهم المرحلة الثانوية (مجلة البحوث والدراسات التربوية الصادرة عن مركز البحوث والتطوير التربوي بصنعاء ، يناير ١٩٨٧ ، العدد الثاني ، السنة الاولى ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤) .

العام ، ولا يحتاجون الى الاخوة العرب والوافدين الاجانب الا في التعليم العالي . كما انهم حققوا نقائصا في الكادر المتوسط وعدادا كبيرا من خريجي الكليات العلمية ، الطب والهندسة (كلية التكنولوجيا) والزراعة . كما انه يوجد في الجنوب المركز العلمي الوحيد لليمن في العلوم الزراعية في الجزيرة العربية (انطوان زحان ، العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩) . وتبين احصاءات العرض والطلب في الخطة الخمسية الثانية في المرحلة العلمية والمنمية النزوع القوي نحو اغفال اهم اركان التنمية وهي القوة العاملة ، فالعجز في كل الفئات المهنية ، ماعدا حاملي الشهادات الابتدائية يشكلون ٨٤.٣٪ من مجموع القوى العاملة . ولا يزال الاعتماد على الجامعات الاجنبية كبيرا ، في اعداد اصحاب المؤهل الجامعي . فنصيب جامعة صنعاء ٥٤١ مقابل ٢٦٤٣ من الخارج . وتركيب الخريجين يدفع الى سوق العمل ببيروقراطيين غير اكفاء ، يحتلون وظائف لا علاقة لها بتخصصهم . ويشجع المناخ الثقافي السائد الاقبال على التعليم الادبي والنظري (الخطة الخمسية الثانية ، ص ١٠٠ ، الجدول ١١/٣) .

من الواضح ان الآلية التربوية تعرقل الحركة الاجتماعية والاقتصادية ، وهي تقوم بعملها دون عائق . فالنظام المدرسي والجامعي يصاغ في اتجاه معاد للتنمية ، ويدفع الى السوق « بالمعطلين المتعلمين » الذين لا تتمخض تربيتهم السيئة الا عن رفضهم تلويث ايديهم بعمل يدوي ، في مجتمع واكد ذي موروث تقليدي قوى الحضور . ان التعليم الهني يكاد يكون غائبا في (ج ع ي) ، فنسبة من اتموا تعليمها ابتدائيا او اعداديا ونالوا خطا منه تبلغ ١٧٪ من قوة العمل ، وعددهم ٤٧١٢ شخصا (نفس المصدر والصفحة) .

ان التعليم العام والهنئى والجامعى بتركيبه الراهن واساليهه وطغيان الديماجوجية السياسية فيه ، لا يزود الطلاب بطاقة اخلاقية وفكرية تؤهلهم لدور فعال فى التنمية ، بل يمجّد قيم البطالة والوصولية .

والهدر فى التعليم الجامعى اكبر ، فلا يصل الى السنة النهائية فى الجامعة اقل من ربع الذين التحقوا بالسنة الاولى .

ان نوعية التعليم الجامعى وعدد الطلاب فى الكليات المختلفة مؤشر صريح على ملائمته لسياسة الباب المفتوح والتبعية . فعدد الطلاب فى كلية الشريعة والقانون وكلية التجارة والاقتصاد ٤٢٩١ من بينهم الاجالى بالجامعة ٦١٤٥ (التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٨٢ ، ص ٨٢) منهم ٢٦٠٨ فى كلية الشريعة والقانون و ١٧٣٨ فى كلية التجارة .

ان تركيب الخريجين يخضع قطاع التجارة وتوابعه ، ويلاحظ العدد الكبير فى كلية الشريعة والقانون حتى بالنسبة لكلية التجارة . وهذا مؤشر دقيق على العلاقة بين النظام التقليدى والحديث فى المجتمع ، فكلية الشريعة والقانون ولا سيما بعد تعديل مقرراتها اصبحت رغم احتفاظها باسمها القديم كلية للشريعة وهى الى جانب معهد القضاء تحافظ على القوى التقليدية وترسخ مواضعها فى الحياة السياسية من خلال القضاء ، وتقاوم كل تحديث له يطالب به الفئات الجديدة . ان مثلى القطاع الحديث فى الحياة الاقتصادية والسياسية تابعون وخاضعون لحماية القوى التقليدية . منهم لم يستطعوا الى اليوم سن قانون للتأمين ، فالحقبة التقليدية يرونه نوعا من الربا بل وتحديا للقدرة الالهية . وتقنين الشريعة الذى طال ليس الا احدى وسائل هذه القوى التقليدية نفسها للاحتفاظ

بكل الأوراق اللعبة السياسية فى مجال القضاء والتشريع فى يدها ، من خلال مجلس الشعب التأسيسى الممين .

وكل اجتهادات وتفسيرات العاملين فى مجال تقنين الشريعة تقوم على المذهب الزيدى وحده تقريبا . وكان القاضى الشماشى تد تحدث فى كتيب له بعنوان « تاريخ القضاء فى اليمن » ان هذا المذهب وحده مهتم بالامور العامة ومؤهل ليكون اساس تقنين الشريعة اذا ما قورن بالمذاهب الاسلامية الاخرى . والاراء الواردة فى هذا الكتيب جاءت « مسلوقة » وبساووب انشائى خطابى ، كما انه لايراعى عواطف ابناء المذاهب الاسلامية الاخرى ولا حقائق الواقع والتاريخ ، وهو فى نفس بئير مسألة خطيرة فى الوسايط الراى العام .

ان العدد الكبير فى كلية الشريعة يرجع الى سهولة الالتحاق بها بالنسبة للضباط فى الجيش والامن الذين يريرون رفع مستواهم الوظيفى بالشهادة الجامعية ، وهى فى نفس الوقت جوارا مرور الى الوظيفة المدنية وشعار هبية اجتماعية فى بنية تقليدية . واصبحت فى الآونة الاخيرة احدى وسائل عسكرة الجهاز الادارى المدنى . وذلك بعد تنظيم دورات تدريب للخريجي كلية الشريعة فى المعهد القومى للادارة يؤهلهم للمناصب الادارية المدنية فى الريف .

تلى كلية التجارة الاقتصاد كلية الشريعة والقانون فى تلبية حاجات السوق . وهذا التالى يصور العلاقة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية فى (ج عى) .

يحتاج القطاع الحديث فى الاقتصاد الى خريجي هذه الكليات ولا يستطيع القوى التقليدية ايضا الاستغناء عنهم بحكم ارسائها ومصالحها بهذا القطاع . كما ان محتوى تعليمهم لا يشكل تهديدا لمصالحها بل وسيلة لازمة لاستمرارا هيمنتها داخل التحالف الراهن .

القهر الايدلوجى فى الجامعة اكثر مباشرة . وهو يتوج عمل المرحلة العامة فى التعليم (١٠) . وغياى تقليد اى راسخ فيها يجعل اشراف أجهزة القمع عليها ميسورا . وتشمول سيطرة هذا الجهاز على الحياة الاجتماعية والسياسية ، يمثل فى صورة مهجنة استمرالى لشمول سلطات الامم ، التى كانت مناسبة للفكاهة السوداء فى كتابات اليمينى والعرب والاجانب .

يتميز وضع المرأة داخل آليات القهر الاجتماعى والمهيمنة

(١١) تخضع الجامعة للأشراف المباشر من قبل جهاز الامن الوطنى ، ويتعاون ممثلو الجماعات الوهابية والادارة والامن فى تحقيق الرقابة اليومية والقمع . وما حدث للداكتور حمود العودى يوضح هذه الآلية وتوسائلها . فقد قدم العودى الى لجنة تحقيق شكلها مدير الجامعة « الشاعر » المقاتلح . بعد ان قدم طالب محتسب كاسيقا سجل عليه حوارا بينه وبين استاذة ، واتهم الطالب ومعه اتحاد الطلاب الرسمى الاستاذ بانكار عصمة الرسول ، ولما كان صوت الاستاذ غير واضح لطفيان صراخ الطالب المحتسب عليه اسقطت الدعوى . ولم يقدم الطالب الى أية لجنة تأديب ، وشجع هذا الوهابيين على رفع قضية الحتساب جديدة تتهم العودى بالالحاد والحجة مقتطفات من كتاب له فى الاجتماع صدر قبل خمس سنوات . ونظرت محكمة جنائية فى صنعاء فى القضية وصدر حكمها غيابيا ، بفضل الاستاذ من عمله واستتائته ثم امهاله فان تاب والانفذ فيه « القتل حدا » . كل هذا وسط خذلان شامل من أعضاء هيئة الادارة ، التى تنصب محاميا للدفاع عن عضو هيئة تدريس .

نصل العودى هذه المسألة فى كتابه : « العقل العربى فى قصص الاتهام » ، ١٩٨٦ دمشق .

الايدولوجية بضرالوة شديدة . تزايد عدد المحجبات فى الريف ، بعد ان كانت المرأة فيه سافرة الى عهد قريب . وليس مفارقة أن المدينة هى التى تصدر النضاج . فهذه رسالة المدينة المشوهة ، التى تعيد تاريخ مدن النفط . فهى ليست مكان الانتاج والعلم والحياة الحديثة ، وانما بوابة التبعية السياسية والاقتصادية للبلاد بأسرها . وصورة المرأة التى يريد هذا النمط من « التحديث » تتراوح بين الجارية والبقى والاحرم المصون . وكل واحدة منهن ترضى نزوات الرجل فى مجتمع أبوى شديد الارتباط بقيم البدالوة والتبعية .

ان الهامش الذى يترك للمرأة فى التعليم الجامعى ونسبته ١٢ ٪ ينخفض كل عام منذ ١٩٨٣ بتأثير المناخ السياسى والثقافى العام ، وتطبيق القرارات التى تكبل حرية المرأة فى السفر ، الذى يحظر عليها إلا اذا كان مع محرم ، بسجناها الخاص الذى يتحرك معها داخل البلاد وخارجها . فليس الشرشرف سجنها الوحيد ، بل الوطن كله والعالم الخارجى .

ان الهدر فى التعليم كبير بين اللزيجات . فالزواج غالبا ما يكون سببا لبقائهن فى البيت . كما أن الالتحاق بالوظائف العمالة بوليه عراقيل كثيرة . وقد انسحبت المرأة من عديد من المجالات فى السنوات الأخيرة ، لتحل محلها العمالة الأجنبية الوافدة من جنوب شرق آسيا وغيرها .

الاسرة الابوية مدرسة القهر الاولى ، فيها يعد الاطفال ولا سيما الاناث ليقبلوا القهر قيمة داخلية يخلونها فى صميم شخصيتهم ، فلا تتصور المرأة نفسها الا انسانا ناقصا فى جميع المستويات والممارسات ، كالنساء نابعات ، فالعائلة لا تعد الطفل لان يناقش بل ليطيع ، وتلجأ الى الازدواجية والالتواء فى السلوك . وكلها من اجل مجتمع القهر والخوف . وليس عسيرا ملاحظة كل هذه الملامح فى

سلوك الكبار ، ان الطفل ثم البالغ والراشد يقع دائما تحت وطأة الاعتماد على الكبير ، الاب أو الاخ الأكبر أو صاحب النفوذ في القبيلة أو الرئيس . فارتباط الاسرة الابوية ، ولا سيما الاسرة الممتدة الملازمة للمجتمع القبلي ، معين كل أشكال القيعية والتقليد ورفض الابتداع والابتكار . ان تحطم كل نزوع نحو الاستقلال يبدأ في الاسرة ، ولا سيما عند الفتيات . فالاسرة الابوية أول وأخطر بنية للنظام الاجتماعي القائم ، فهي التي تكون عند الاطفال تركيها في الطبع والشخصية يجعلهم فيما بعد قنابل للتأثر بنظام اجتماعي متسلط . والبرصوخ له هي السمة السائدة وان صاحبتها أنماط من السلوك التجانح ، أو الانفجارات الدرامية ، كهروب الأبناء من منازلهم وانتحار الفتيات . وهذه ظواهر أخذت في الانتشار في التسنوات الأخيرة . وكانت مأساة هيفاء أكثرها دويا قبل عام . وهي تالخص تداخل عوامل القهر في مجتمع الباب المفتوح .

كانت هيفاء قد خطبت لابن عم لها هاجر الى الخليج ليجمع المهر وثروة متواضعة يبني بها حياته الزوجية . وعندما عاد وجدها زوجت لثري ، وواجهه الدعاة الدينيون بأنه مرفوض وأخفوا بتشككون في أسلامه ، وانتهت بخطف الخطيب هيفاء والقرار معها الى مناطق تقع في حوض قبيلة حاشد ، الام الذي كان أن يثير حربا قبلية بين قبائل مأرب وحاشد . وجرت مطاردة هيفاء والهارب في جو مأساوي ، يشهد على غياب سلطة الدولة المركزية ، وعلى حزية البقاء القبائل في مناطقهم المحددة جغرافيا تحديدا دقيقا والمشارك في المطاردة والنزاع المات من الرجال المسلحين وعشرات السيارات .

من الواضح ان المرأة ركيزة مجتمع القيع ، لان العلاقة بها تلبس ايدولوجية كل مجتمع استقلالي . ان الامر لا يقتل في خطورة القيع اليوم والاضطهاد المستمر لنصف المجتمع ، بل وفي ان النصف

المضطهد يصوغ الفلاح ان يضطهد المرأة . وقد وجدنا أمثلة كثيرة في القيع ، التي ترند الى مجتمع القيع نفسه .

ان الحديث عن بعض الحقوق التي منحتها الدين للمرأة انتفاص من انسانية المرأة . وقد أدركت فاطمة الرئيسية العلاقة بين القهر الموجه الى المرأة والرجل والدين : « لا يعارض النظام الاسلامي المرأة بقدر ما يعارض الاتحاد بين الجنسين . انه يخشى تحول العلاقة بين الرجل والمرأة الى حب شامل يلبي الحاجات الجنسية والعاطفية والعقلية لكليهما . وهذا يشكل خطرا على خضوع الرجل لله ، ذلك انه خضوع يجب ان يستغرق كل ما لدى الرجل من طاقة وفكر » (وراء الحجاب ، ص ٨) .

ان الغاء عدم التساوي تحرير للمرأة والرجل معا . ومن مقومات هذا الغاء نهضة « تربية جديدة ترتكز على المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في جميع مراحل العمر منذ الولادة حتى الممات ، مساواة في الحقوق والواجبات خارج البيت وداخله وفي تربية الاطفال » (نوال السعداوي) .

ان النقد الذي توجهه الى المجتمع العربي المعاصر في مصر والمغرب كثيرا من صالح بالنسبة للجزيرة العربية ، ومنها اليمن الشمالي ، والمساواة المنشودة بشمولها وجزيرتها وحدها يمكن ان تحذف نساه اليمن الجمهوري . وما حدث في اليمن الجنوبي أقوى وأروع دليل على أن الحل الجذري وحده كليل بدمج المجتمع اليمني في العصر . وبذلك فقط يخشى نفاق المجتمع القائم وأخلاقه المتبرنة وأزدواجيته . هذا المجتمع المأخوذ داخليا بقضايا الجنس والمتصرف خلال جيبا كان الجنس غير موجود ككلمة لاحظت نوال السعداوي ونظامية الرئيسية .

المرأة لا تزال للعبة الرجل والمرح القاسى لغزواته وضعفه الخلقى . ان تحويلها الى دمية يشير اليه اقبالها الشديد على اقتناء الذهب والجواهر ، وهذه الوفرة فى أدوات التجميل والعطور وملابس النساء والاثاث الفاخر والسيارات الفاخرة . هذا قصص المرأة الذهبى فى الاوساط الغنية . وأما فى الاوساط الفقيرة فلا شيء من هذه الاقنعة يجذبه ، فهو هناك سافر بكل قبحة وبشاعة .

حضور المرأة الرمزي والمغرق فى تواضعه فى الحياة العامة يختفى بالتدريج . ومع استكمال تقنين الشريعة الذى ينفذه مجلس الشعب التأسيسى (المعين) يستحكم القيود الشرعية طوقها على كيان المرأة . وقد تعالت صرخات حماة القضية لبهاء كليات للبنات ، وقدمت مشروعات قوانين تحدد مكان اهل الذمة . ولم يبق منهم الا اليهود اليمينيين ، وكان هؤلاء « المدافعين » عن « بيضة الاسلام » يريدون ترحيل البقية من اليهود اليمينيين الى فلسطين المحتلة . واقترحوا قوانين تعاقب على شتم الرسول وزوجاته .

ان احكام قيود المرأة تعمل فى اتساق مع تحديث آليات القمع فى المجتمع اليمنى الشمالى . تحرير المرأة أمر أخطر من أن يترك للجمعيات النسائية وحدها فى الوطن العربى . لأنها قضية قومية . فالمطالب تحرير الرجل والمرأة معا ليتم تحرير المجتمع . واشتراك المرأة والرجل فى الفضال وحده يعيد تربية وتنشئة الرجل للتخلص من سموم الثقافة الابوية فى نفس الوقت الذى يعيد الى المرأة ثقافتها بنفسها كإنسان . ان التحرير الحق يتم أثناء الفضال . وتكون نهائيته الظاهرة حصيلة لمساره نفسه .

يقرر علماء النفس المعاصرون ان الطفل فى المجتمع الابوى يرى بمزيج من الخوف والمحبة ويتعلم داخل هذين القطبين المتلازمين اخلاق

العموية ، لا اخلاق الحرية ، التى تتطلب احتراماً متبادلاً بين الطفل وابيه ، لا حبا أو احتراماً من طرف واحد يؤسس اخلاق العموية .

المثل الاعلى فى المجتمع العربى الابوى تصوره المثالي العرفى . فالصغير لا يعرف ان المناقشة الطريق الوحيد لاحترام العشرة أو القانون ، وانهما قايان لاعادة النظر فيهما ، وان الرغبة فى مخالفة التناون السائد ليست خرقاً لاية قداسة بل أمر لازم لضرورة مناقشة الراى ، فالاجراءات وحدها الزامية أما الراى فلا بد أن يكون حراً ، اذا اراد المجتمع أن يربى « مواطنين لا رعايا » .

ان الحاكم يتخذ صورة الاب فى المجتمع الابوى ، فهو يشير الخوف بأجهزة البطش ، بينما تكون صورة الاب الحنون أجهزة الدعاية والاعلام بالشعر والنثر وبالصور الصامتة والناطقية . وليس مصادفة ان يزدهر سوق الشعر الحمينى فى المناسبات الدينية والوطنية ، فهو يخاطب بنية العقل الابوى فى الزيف وفى المدينة التى لم تهتمد كثيراً عن أسس البنيان النفسى للريف اليمنى ، الذى رتبته الامامة على ابرشع أشكال الفكر الدينى تخلفاً .

ويتضح لنا دور كلمة الاب التى تتكرر فى ادبيات السياسة العربية الدعائية ، فهى ملازمة للسلطة الاوتوقراطية والقبلية ، الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، وحينما توجد ديكتاتورية فى المجتمع العربى المعاصر ، حتى فى مصر التى أخذت بنصيب أوفر من التحديث فان هذه الكلمة تلازم صورة المجتمع الابوى ، وقد استخدمها السادات لتحريك كرامن الشخصية الريفيه فى مصر بالصطناع دور (أبو العيلة) .

تكمل أجهزة الاعلام دور الاسرة والمدرسة والجامعة . وسدنتها من المتعلمين يتسابقون لاهئين على كسب عطف السلطان ورضاه ،

وهو يذللهم مقابل المكانة الاجتماعية والتهبات . ويحرقون من البخور
ومن كراماتهم الانسانية أكثر من ما يطلبه السلطان نفسه . هذه
الصورة البائسة الزرية لعلاقة المتعلم بالأمير نجدها في كل « انجيل »
اعلامى .

ان السلطنة العربية المعاصرة استهدلت بالفكر الاعلام
والاعلان . وكلمة السلطنة التي اختارها احد المفكرين العرب لوصف
الدول العربية المعاصرة ، ادق تعبيراً عن جوهر العلاقة بين الحاكم
والمحكوم في ايماننا ، كما انها متسقة مع علاقة الانفساد المتبادل الذي
يربط المثقف بالسلطة . ويستوى في السلطنة التقليديون
و « التقدميون » ، الذين يصرخون كل يوم مؤكدين انهم ثوار عصريون
لواء الثورة والعصر في قهر ممارساتهم الديكتاتورية .

وليس مصادفة ان يدعو احد الكتاب العرب المعروفين الى
اقامة عدة جسور بين المثقف والأمير ، فقد جاءت هذه الدعوة في
نهائية حقبة النفط ، التي عاد فيها الفكر السياسى الى « الاحكام
السلطانية » سواء في الدعاية الرسمية لدول النفط ، او في الدعوات
الدينية ، التي نصبت عليها امراء الجماعات .

انهم فرع هذه الظاهرة في الجزيرة ومنها اليمن بفجاجة خاصة ،
وتشقق نظرى هو شهادة لا ترد على تدنى الحصيلة الفكرية للقائمين
على الدعاية ، وعلى بدائية القاعدة التي يقوم عليها كل البناء في
المجتمع اليمنى . فكان لزاماً ان يتجاوز الحديث عن « المكاسب »
الثورية مع تعجيد القبالة واتخاذ هيئتها شكل المؤسسات .

ان مؤسسات الانتاج الثقافى والاعلامى تعيد انتاج التخلف
في مجالها متكاملة مع الخطط التي تخلف من التخطيط ، فيبدو الواقع

كله معرضاً حديثاً مزيفاً ليس له من روح العصر الا الاسماء
والرموز ، والادوات العصرية ، التي يؤكد عدم توافرها مع بناء
الواقعية تبعيته الساحقة ، وقوة الواد الطاغية ، التي تبنى مشروع
الحداثه كل يوم من حياة اليمنيين .

انها الاقنعة على الكذب التي يصنفها الكاتب العشيقى
فيدليوس (١) . يسأل عن عللة التأثير كما تخلقه الدعاية الرسمية
التي تبثها الصحف وبيئتها التلفزيون والاذاعة حتى يبدو أن الناس
لا يابهون لهذه الدعاية ، ولا يلتفتون اليها سمعاً أو بلاء . وحين يظهر
من غير ريب انهم يعلمون انها تكذب كذبا جليلاً ووقحا . يرد فيدليوس
الامرا الى واقعة عابثة هي ان الكذب الدعائى يصدر عن الكذب
عموماً ، أى عن يقين بأن الجميع يكذبون وان كل واحد يكذب ، وحين
يستتب اليقين بأن الكاذب شائع ، وأنه قوام التخاطب بين الناس ،
تكون الدعاية الملقنة في البيانات والخطب والتصريحات بلغت غايتها
وحققت غرضها ، ذلك ان مرام الدعاية الكلامية سواء كانت علمانية
أم مذهبية إنما هو الحقول دون السامعين وقومهم امكن تحقيق أمر
ما . ترمى الدعاية الى التعمية ، أى الى زرع اليقين باستحالة
التحقق تنضى الى الاقنعة « على الكذب » . فكما أن المرء قد يكون
« على الحق » فإنه ان تمكنت منه الحال التي يصنفها فيدليوس
يكون « على الكذب » . وقوام الاقنعة على الكذب ليس أن يكذب المرء
عن قصد وتصميم وعلم ، بل أن يسهم في نسفيه استقبال وجه الحق
وانظاره وتوقعه والتوق اليه . فما يعرف كرامة الانسان وحرية
ليس امتلاكه الحق أو القتل من أجله ، بل الاقرار بجذوى التطلع اليه
وبعموم هذا التطلع وامكان الانتهاء الى الحقيقة والطمس اليها .

(١) انظر : وضاح شرارة ، تشريق وتغريب : دار النور ، بيروت .

لكن خصائص الاقتصاد اليمنى محكومة بمستوى التطور وبدرجة دنيا من التنظيم الاجتماعي للعمل ، وقد أصبح التخطيط فيها ضرورة ، انطلاقاً من هذا المستوى ، وتلبية لحاجات تطور رأسماني تابع ، وضعها أصحاب الحل والعقد ، أمام أعينهم منذ البداية . ولنبدل إلى التأكيد بأن التخطيط في هذا السياق كلمة غير مناسبة لوصف ما يجري في الحياة الاقتصادية منذ البرنامج الثلاثي إلى الخطوة الثالثة . ان السمة المميزة لها كونها مشروعات ميزانيات جمعت في صعيد واحد . فهي لا تستطيع تحقيق المعقولة الاجتماعية في الانتاج والتوزيع حتى في حدود معينة تنجح فيها الدولة الرأسمالية في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وذلك بسبب الصفة الأساسية للاقتصاد اليمنى الشمالي ، أي كونه اقتصاداً تابعاً .

ان الرأسمالية الاحتكارية تظهر ميلاً إلى التخطيط جزئياً لمضاعفة الارباح . فلا مكان للتخطيط مع بقاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فالمعقولة الاجتماعية في الانتاج والتوزيع لا تتحقق الا مع الاشتراكية .

ارتباط الاقتصاد اليمنى الشمالي بالشركات الاحتكارية ، وبالاقتصاد السعودي يسم تخافه بطابع القبيعية المزدوجة . والخطط الاقتصادية مربوطة إلى هذه العجلة التي لا تسمح الا باعادة توزيع الدخل بانتظام لصالح مثل القطاع الخاص ، الرأسمالية الوسيطة ، وكبار الملاك ، والمشايع ، والجهاز البيروقراطي العسكري المدني ، المتداخل مع المؤسسة القبلية الاقتصادية . ان الخطوة هنا ليست

واما الكذب الذي تبثه الدعاية فكذب عام ، ويصرف جهده إلى تعطيل معنى الكلام على الحق . لذا فان مال مثل هذا الكذب فساد لغة التخاطب فساداً لا تصلح بعده للاتصال والدلالة ، كما لا تصلح للتفكير والتدبير واجتهاد الرأي . وهو ما تبثه دعايتنا المحلية من غير كمال حين تحرم التطرق إلى مواضيع تتكاثر يوماً فآخر وتصفها صراحةً وضمناً بأنها ليست للاجتهاد أو لايحوز الاجتهاد فيها أو هي مجمع عليها . وقرينة الاجتماع في مثل هذه الحال الدم أو الموت أو تولد القتال المدجج بحجج لا ترد .

التخطيط وسياسة الباب المفتوح :

عرفت (ج ع) ما يسمى بالتخطيط الاقتصادي لأول مرة عندما أعلنت البرنامج الثلاثي (١٩٧٢ - ١٩٧٦) وبعد ذلك مع الخطوة الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨١) ثم الخطوة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) .

والذا اردنا ان نعرف نصيب هذه الخطط من النجاح ، فلا بد ان نحدد قبل ذلك مكانها في الاقتصاد اليمنى الشمالي . وقبل ذلك كله لا بد من نفع مدى استحقاقها لصفة الخطوة ، رغم ان الخطوة ، وعلى الاصح التبرؤة لم تعد قاصرة على الدول الاشتراكية ، فتدخل الدولة أصبح وارداً في دول غير اشتراكية . ولذا يحتفظ دائماً بصفة التخطيط للاقتصاد الاشتراكي ، عندما تعنى التخطيط الشامل للاستقلال عن السوق الرأسمالي .

ان الحاجة إلى تجاوز حدود المعقولة الخاصة وإلى تنسيق نشاطات المشروعات المختلفة ، أي الحاجة إلى التخطيط تظهر إلى حد معين في ظل الرأسمالية مثل التبرست والكارتل التي تتكون في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . . . (أوسكار لانج ، الاقتصاد

الاستثمار في النشاط المعروف في أكثر من بلد عربي وغير عربي ، أنها شكل تطور نظام رأسمالي نابع ، ومن ثم غير قادي على أن يكون رأسماليا مستقلا .

نحاول في الأصفحات القادمة ايضاح هذه القضية . سينضج ذلك من دراسة توزيع اعباء الخطة وبوساطة الضرائب ، وفي تخصص القطاع العام في مشروعات البنية السلفية . فالضرائب غير المباشرة كانت على التوالي في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، ٢٠٤١٧ مليوناً و ٣٧٦٣٠ ، أما الضرائب المباشرة فكانت ٥٦١٢ و ٦٥٧٢ في نفس العامين (التقرير السنوي ، ص ٥٨ ، ٥٩) . ورغم هذا الفرق بين نوعي الضريبة فإن الزيادة قد ترتبت على « الزيادة في الضريبة المباشرة ، على الزيادة في ضريبة الشركات والضريبة على الدخل والارباح ، وبالأخص ضريبة كسب العمل » (نفس المصدر ، ص ٥٩) . وتكون ضريبة كسب العمل كما ترد في جدول الإيرادات التجارية في نفس الصفحة ٣١٢ مليوناً ويدفعها المواطنون من أصحاب المهن الحرة بصفة أساسية . والرسوم على القات بلغت ١١٠٦ ، وهي ضريبة غير مباشرة أيضاً ، وتدنى هذا التحصيل يدل على تحيز واضح لصالح مالكي مزارع القات ، ورواج القات في حد ذاته مؤشر على ملائمة السياسة الاقتصادية والمالية لشروط الهجرة (١٠) .

(١٠) استخدمنا تقريرى البنك المركزي عن عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . ومراجعة تقرير عام ١٩٨٥ الذي صدر في ١٩٨٧ تبين ان المؤشرات تكاد تكون ثابتة في جميع المجالات . وتظهر اضطرابها عند مشاركتها بمشاورات الجهاز المركزي للتخطيط والوزارات الأخرى . ولن نقف هنا لا عند عملية هذه المشاورات ولا عند دقتها .

ان نصيب الضريبة المباشرة على الارباح من الإيرادات تصل الى حوالي ١٥ ٪ . فرائس المال الذي تقدم له السياسة المالية والاقتصادية كل وسائل النمو معنى من عبء أساسي في الليزانية العامة . فهو بذلك ينهب المال العام مرتين . مرة بالانتفاع من التوظيفات الكبيرة التي تتوهم بها الدولة في البنية السلفية ، دون أن يسهم فيها بريال واحد ، ومكتفيا باستثمارها . وثانية بتحويل الجزء المعنى من الارباح الى مخدرات خاصة ، ويقوم بتصديرها في شكل تحويلات بالعملية الصعبة الى الخارج . وشركات القطاع الخاص تعمل في أغلب الأحيان بقروض من البنوك تتجاوز ودائعها .

أما المشايخ فانهم يأخذون نصيبهم من الخطة من قناتين : اتصالهم المباشر بجهاز الدولة كوسطاء بين المواطن والدولة ، ويترتب عليه تخصيص ميزات ضمنية لهم ، فوق الهبات الدورية التي ينالونها من رأس الدولة . ومن الأسهم التي يمنحها لهم رأس المال الوسيط ، الذي لا يستطيع الدفاع عن مشروعاته بتقوته الذاتية . لذا يلاحظ في السنوات الأخيرة ، دخول بعض المشايخ وأبناء المشايخ في مشروعات حديثة في مجال سلع الاستهلاك والوكالات التجارية ، التي يوظفون فيها بالدرجة الأولى جواهرهم ووجاهتهم ، اللذان يخران مالا دون أية مغامرة .

ان ما يعلن في الخطط وفي الخطب يمكن عدم الالتفات اليه ، مؤكداً مع مبرال ان معظم ما يمكن فيها حتى الآن صراع داخلي بين هدف سياسي معن هو الإصلاح الداعي الى المساواة وتطور فعلى نحو الإبقاء على التفاوت وحتى نحو زيادته . ان التفاوت في الدخل يزداد قسوة واتساعاً . واختيار التطور في ظل سياسة الباب المفتوح ينطوي منذ البداية على التسليم بان النزاع قائم بين أهداف التنمية وأهداف المساواة وأن هذا التفاوت في الدخل يؤدي الى نمو

الاقتصاد . ولا يمكن للذين اختاروا هذا الطريق أن يسلّموا بأن شروط التطور الراهن في العالم الثالث ، وتمنه اليمن الشمالي تؤكد أن هناك أسبابا عامة كثيرة تكون من أجلها المساواة الاقتصادية في البلدان المتخلفة شرطا بالاحرى للنمو السريع المستقر (ميردال ، مرجع سابق ، ص ٣٥) .

ليس تبرير السياسة الاقتصادية في (ج ع ي) بقوة الضغوط الاقليمية ، اى السعودية ، الا دفاعا عن سياسة الاستسلام لحكام السعودية ، وايهاما للرأى العام بآئنه من الممكن الانتفاع بحقبة النفط . وتشير كل الأدلة الى أن ملوك حقبة النفط هم الذين استفادوا من قوة العمل اليمنية المهاجرة سياسيا ، ورشوا التحالف السياسى للحاكم (ج ع ي) بجزء من الثروة النفطية ، يضمنون به الاستقرار السياسى المطلوب .

الخصائص الأساسية للاقتصاد اليمنى الشمالى :

يفرض السياسة والاقتصاديون في الحديث عن الخصائص اليمنية فى كل المجالات وليس الاقتصاد استفناء فى هذه الشاعدة . وأما عندما يتحدث الصحفيون عن الخصوصية فانهم يخطون بالموضوع الى مستوى مدهش من البدائية فى التفكير والتعبير .

لكل وضع خصوصيته ، طالما سلمنا بأنه لا وجود لوضعين متشابهين بصورة مطلقة حتى عندما يقمبان الى طور انتاجى واحد ولكن هذا لا يعنى أن هذه الأوضاع لا تملك سمات أساسية مشتركة . أما ما نحن بصددده هنا ، فانه محاولة لتوظيف الخصوصية للدفاع عن قروح السياسة الاقتصادية وعجزها .

نقرأ فى الخطبة السياسية التى فى هذه الصلابة مثال فى انخفاض متوسط دخل الفرد القسوى والى ما ارتفاع معدل الزيادة السكانية ، والتوزيع العمى للسكان ، والتوسع فى الهجرة ، ومحدودية النشاط الصناعى ، والتشاور الامور ، ونقص المقومات الهيكلية ، وقصور الموارد . هذا بالإضافة الى سمات ينفرد بها الاقتصاد اليمنى : المعاناة من الحرب الاهلية ، والانداء التنمية من قاعدة تقتصر الى الهياكل اللازمة ، والاعتماد شبه الكلى على مستلزمات الاستهلاك المستوردة حيث تمثل الواردات من السلع والخدمات ما يربو على ٧٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى (ص ٣٥ - ٣٦) . هل يمكن أن نضع مثلا الاعتماد شبه الكلى على الاستيراد ضمن الخصائص . انه نتيجة وليس سببا انه عاقبة من عواقب سياسة الباب المظروع التى يتطارد بعض المذهبيين والمستهترين فى حب السمسرة والوساطة بكفاءة من الدرجة العاشرة فى الحديث عنها ، وكأنها طريق الخلاص الاوحد . بينما هى ليست الا خلاصا لبعض الامراء وجماعات قليلة ، تلبى تلهفا مخزيا لتأجير البلاد كلها شقة مفروشة لامراء وملوك النفط .

أما الخصائص الثباتية فانها تستمد كل منطقتها من نظرية الحظنة المفرغة التى روج لها الاقتصاديون الرأسماليون فى الغرب طويلا ، ولا سيما فى العقد السادس من هذا القرن . « لان البلد فقير لا يتطور ، ولانه لا يتطور فانه يظل فقيرا » . ويمكن اختيار واحدة من الخصائص المذكورة والعودة اليها فى دورة مغلقة . لا يسلم واضعو الخطبة بهذه النظرية ، والا ما الجهدوا انفسهم فى وضعها . ولكن الصعوبات التى يراكمونها تشير الى التسليم الضمنى باستحالة التقدم او عورته ، ولكنهم لا يعزّون هذا الى شروط السياسة الاقتصادية الاقليمية والعربية والى عوالم البنية الداخلية ومسارها التاريخى ، فلو فعلوا ذلك لخرجوا من مجال الصلابة الفنية الى الاقتصاد السياسى .

أنهم يفتخرون بالبرازيل المعونات وكانهم يفتخرون سلفا عن كل
غير معون أو محتمل ، ومن الواضح أنهم خبراء عرب من الذين
الذين هم المعنانيق العربية أو الهيئات الدولية لتقديم النصيحة
والمساعدة .

ليس أمرا بالغ الغرابة أن واضعي الخطة لم يخطر ببالهم
ولو للحظة واحدة أن القضية الأولى لكل تخطيط جاد إنما هي على
وجه التحديد مواجهة هذه التحديات الموضوعية ، وأن كل جهد
لا يواجهها إنما يخطط لإعادة انتاجها ، أما السؤال المركزي للتخطيط
أصلحة من ؟ فإن الإجابة عنه موجودة في كل الخطة .

لن نناقش الآن الامتثال والاحكام الواردة في الخطة الثانية والمتعلقة
بتقديم الخطة الخمسية أولى .

ويكفي أن نشير الى أن المعدل المحقق من النمو اقل دائما من
المعدل السنوي الاجمالي المخطط ، والنتيجة التحقيقية لذلك أن المعدل
السنوي الحقيقي للزيادة في الانفاق الاستهلاكي النهائي (الخاص
والعام) كان أعلى من معدل النمو في الناتج الاجمالي المحلي
مما تولد عنه ادخال سالب من الناتج الاجمالي المحلي . (الخطة
الخمسية الثانية ، ص ٥) . والاستقلال السياسي يعنى دائما
السيطرة على الادخار ، في كل النظم الاقتصادية ، وهذا ما لا يستطيع
الاقتصاد التابع تحقيقه .

ان معدل تحقيق الخطة الاولى لم يزد في احسن الاحوال عن
٦٠٪ ويتدنس كثيرا الى ٤٠٪ . وكثير من المشروعات الفاشلة ذهبت
للتطاول الخاص ، اثناء اعداد الخطة الثانية . وكل هذا لا يرد في
تقييم الخطة . بل وقد اغفلت ذكر احد الاسباب الهامة لفشل
الخطة الاولى ، وهو عدم فاعلية اجهزة القضاء . أو على الاصح

لمايتها التي نتج عنها عدم الفصل لسنوات عديدة في دماوى تتعلق
بملكية اراض وعقارات كانت مدرجة في الخطة الاولى ، وظهر من
يدعى ملكيتها . ويكشف هذا ضعف الحكم المركزي ، وانتهاء جهاز
القضاء الى العهد الامامى ، ومع القوانين السائدة وطرق التقاضى
ونوع المحاكم ، وباختصار ازمة المؤسسة القانونية والقانونية .

ان التنفيذ من المشروعات (نسبته ٣٨٪ فقط) (نفس المصدر
ص ٨) ، وانتشار زراعة القطن الذى يطلق عليه كل تصور ليس
كافيا لاقناع الحد ، فهو نفسه مشكلة على الخططين مواجهتها .

نقرأ في نفس الصفحة السابقة « أولا : لم يزد الفائض من
السلع الغذائية لاهل المدن لاطعام سكانها المتزايدين ، ومن حدث
ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية . ثانيا : لم تزد المواد الأولية
اللازمة للصناعة بل انخفض بعضها كالقطن ومن هنا واجهت
الصناعات المحلية التي تعتمد في انتاجها على المواد الخام الزراعية
بعض الصعوبات واثرت ذلك على نمو انتاجها . ثالثا : انخفض الحجم
الحقيقى للمصنوعات الزراعية . رابعا : زاد الحجم الحقيقى للواردات
من السلع الزراعية ، وعلى الاخص الغذائية منها » .

يشمل الفصل السياسة الزراعية والصناعية معا . ويتضح ان
وصفه التقييم في نفس الصفحة بأنه بعض الجمود في القطاع الزراعى
« بحيث لم يتجاوز معدل نموه السنوى ١٪ خلال الخطة » فيه مغالطة
صريحة . لانه حتى لو وافقنا على هذا المعدل فانه اقل من معدل
النمو السكانى السنوى . وصف حال القرية بأنها لا تجد مائضا من
السلع الغذائية لاطعام سكان المدن ، نصف الحقيقة ، الذى يعتبر
ابشع من الكذب ، فالقرية التي هاجر سكانها تستورد الغذاء ، وقد
حطم استيراد السلع الغذائية اقتصاد الكفاف فيها .

أما الموارد الأولية اللازمة للصناعة فإن القول بأنها لم تزد تكرار لنفس الحيلة السابقة ، أن القطن قد اختفى في سنوات الخطة الأولى . وإذا كان المقصود في الفقرة الثالثة بالصادرات الزراعية البن فقد اختفى في نفس الفترة . والفترة الرابعة هي حصيلة ما قبلها . وما تسكت عنه أنها هو زيادة الحجم الحقيقي للواردات من السلع الزراعية ، وهو حجم كبير « يحتل المكان الأول بين واردات القطاع الخاص » (التقرير السنوي ، ص ٥١) . ولم تصدر الجمهورية شيئا من البن أو البجود عام ١٩٨٢ (التقرير السنوي ، ص ٤٩) .

وإذا كان سكان المدن لا يمثلون أكثر من ١١٪ من السكان في الجمهورية العربية السورية ، فإنه من الواضح أن هذا الاستيراد الضخم للسلع الغذائية يلبي حاجات سكان الريف من الحبوب والدجاج واللحوم والسمك المملح .

والمساحة التي نقصت في مجال زراعة الحبوب بين (١٩٧٥ و ١٩٨٠) فقط بلغت ٣٨٥ ألفا من الهكتارات . وتشير بيانات التعداد الزراعي في جميع المحافظات إلى أن إجمالي المساحة المهجورة بلغ (٢٢٤٥٧٠) هكتارا . وأما الزيادة في المساحة المزروعة بالبطاطس والخضروات والسمك في نفس الفترة فقد بلغت ١٢٩ ألف هكتارا ، أي ما يمثل ٣٣٪ فقط من المساحة التي نقصت في مجال زراعة الحبوب (أحمد القصير ، مرجع سابق ، ص ١٢٨) .

إن معرفة واضعي الخطة هذه الحقائق التي تسكت عنها الخطة الخمسية الثانية ، جعلتهم يلجأون إلى الوعظ بدلا من لغة الأرقام والتخطيط والضوابط الاقتصادية والقانونية والإدارية التي يعتمد عليها كل تخطيط حقيقي ، ويفعلون التهمين والتحسين على لغة الخطط كلها . وهي أشبه ما تكون بتوصيات المؤتمرات والاجتماعات .

« فالحديث على الادخار وترشيد الاستهلاك » لزيادة المدخرات (ص ٤٣) يبدو لواضعي الخطة أمرا مستحيلا فنقرأ في نفس

الصفحة : « إلا أن هذا لا يكفي لتحقيق نمو الاقتصاد الوطني » ومن ثم يلزم الحصول على المعونات والقروض الأجنبية . كون « الجمهورية أحد البلدان الأقل نمواً » . ثم تنوّلوا بـ « النضال صعبة التحقيق » ، ماذا ما استثمرت الأهداف الزراعية والتخطيط قائمة مثل زيادة موارد الدولة من الضرائب ، والنظر في إيجاد أوعية ضريبية جديدة ، وإيجاد أوعية للادخار توجه إلى المشروعات ذات الآثار الانمائية .

إن الادخار وتوظيفه ممكن . ولكن بوضع أهداف أخرى للخطة الاقتصادية لا صلة لها بالاستهلاك الباذخ وتبديد الثروة وتضع في أساسها إقامة بنية إنتاجية زراعية صناعية ، بمعدلات نمو لا ترتبط بموارد خارجية غير مضمونة أو تكون ثمنا للتبعية السياسية .

إن واضعي الخطة باصرارهم على المعونات والقروض الميسرة يقررون أن الادخار الوطني مستحيل ، وهو كذلك بالفعل ولكن في ظل التخطيط الذي يمارسونه . « سوف يكون ضروريا لمواصلة مسيرة التنمية في هذا البلد الأقل نمواً استمرار تدفق المعونات بالشروط الميسرة وتحسين الموارد المحلية حتى يستطيع الاقتصاد الوطني (من) تقليل احتياجاته الخارجية في خطط قادمة والسير نحو التنمية الذاتية المستمرة والمستقرة » (ص ٢٨) .

إن ما هو قيد على التنمية يقدم شرطا لتأسيسها واستمرارها . ولا ينطوي هذا التفكير على تقاؤل سياسي يدوم التمويل الخارجي إلا لأنه يعرف مقدما أن هذا التمويل لا يتعارض مع خطط الممولين الخارجيين ، الذين يعرفون أن تمويل هذا النوع من التخطيط ينسجم كل الانسجام مع سياساتهم العربية والدولية .

ولنلق نظرة على مصادر تمويل الخطة .

القيمة التوزيع

المصادر	مليون ريال	الهيكل %
الإذخار القومي الإجمالي	١٢٨٣٥	٤٧ر٢
التحويلات الرأسمالية من الخارج	٥٠٠	١ر٧
السحب من القروض الخارجية	١٣٥٠٠	٤٦ر١
الاستثمارات الخاصة المباشرة والاجنبية	١٥٠٠	٥ر٥
السحب من الاحتياطي	٤٣-	٠ر-
مجموع مصادر التمويل	٢٩٢٩٢	١٠٠ر٠

المصدر : الخطة الخمسية الثانية من ٨٧ :

ان الإذخار الوطني الاجمالي ليس الا تحويلات المهاجرين ، فنصيبها من الموائد المحصلة والتحويلات الجارية ٧٥% ، و « العنصر الاجنبي يشكل نحو ٥٢ر٩% من اجمالي التحويل المطالب . وهي نسبة عالية ، لا سيما اذا اخذنا في الاعتبار مكونات الإذخار القومي ، ومنها التحويلات الجارية وعوائد عوامل الانتاج (٣٥٦١٠٠ مليون ريال) . وهي عنصر غير مأمون الجانب لخضوعه لتقلبات سوق العمالة في الدول المجاورة ، وبند المساعدات الجارية الذي ادراج ضمن الايرادات الجارية للدولة والمخصص للاستثمار في بعض مشروعات التنمية الاجتماعية » (ص ٨٩) . ان النسبة الحقيقية للتمويل المعتمد على الخارج بما في ذلك سوق العملة في دول النفط هي ٩٣ر٣% .

قانون الاستثمار :

هذا وجه التخطيط السافر في ظروف تهيئ عليها شروط التنمية في كل المستويات . ويفضح قانون الاستثمار عن قوة التوجه نحو الخارج

وهي سمة كل اقتصاد تابع . صدر هذا القانون في عام ١٩٧٥ ، وهو التعبير الاقتصادي عن تطورات سياسية وفكرية . فانتهت بالسلام السعودي في عام ١٩٦٩ . فصل المعلن الثالثة والسادسة من القانون المساواة في المعاملة بين رأس المال المحلي والاجنبي والمختلط ، كما تنمهد بعدم تأميم أي مشروع استثماري ، وتحويل قيمة التعويض الى الخارج اذا كان رأس المال اجنبيا .

لم يسفر هذا التشجيع الكريم الا عن استثمارات في الشناق : شيراتون ورمادا حدة ، والبنوك الاجنبية التي فتحت ابوابها : البنك الياباني ، وسيتي بنك الامريكي ، وبنك الاعتماد البريطاني . وكلها تعمل بوسائل محلية .

رأس المال النقطي ليس عاملا من عوامل التكامل الاقتصادي العربي ، حتى يعمل في قطاعات انتاجية ، انه على النقيض من ذلك عامل من عوامل تنمية الاقتصاد العربي عموما وعائق امام أي تكامل اقتصادي عربي ولو في حدوده الدنيا . كما انه يفضل الاستثمار والإذخار في امريكا واوروبا ، وجزء كبير من أمواله لا يفسد عينا لأمراء وملوك النفط .

شجعت الحكومة الاستيراد حتى صفت كل الفائض في ميزانية النقد الاجنبي الذي بلغ عام ١٩٧٩ ، ١٤٥٩ر٤ مليونا ، كانت مودعة في البنوك الخارجية . وثبات سعر الصرف للريال اليمني ، مع غياب أية رقابة على الاستثمار ، قلبت الفائض التي عجز اضعف الريال في السوق امام الريال السعودي والدولار فكان تدهور سعر صرفه ، وبداية نوجة الغلاء والفسخ ، فالاحتياطي الدولي من العملات الاجنبية انفق على الكماليات ومطالب القلة النكاكية ،

وعرفت الأسواق الخبز الأجنبي الأسود من ألمانيا الغربية
وتحكم أعياد الميلاد من إيطاليا وسانديوتشات الذين من بريطانيا ،
وخلقت البلاد في فترة عيد الجمهورية عام ١٩٨٥ نصف مليون
هجيرة .

وفي منتصف الخطة الخمسية الثانية لم يكن عند الحكومة
استراتيجية تستطيع السحب منه . . ومن هنا أصبح الاعتماد على
القروض الخارجية والمعونات ملازما لكل حديث عن الخطة .
والتي تدهور السريخ لميزان المدفوعات يعود أيضا الى تقلص سوق
العمالة اليمنية في دول النفط « المضيفة » ، وتزايد التحويلات
العمالية التي يرسلها المهاجرون سلعا معمرة وكماليات وآلات ،
الامر الذي نتج عنه انكماش ملحوظ في الدخل غير المنظور . انخفض
من ١٠٩٧ر٨ مليوناً في عام ٨٢ الى ٥٥٨ر٦ مليوناً في عام ٨٣ أي
بنقص قدره ٥١١ر٣ مليوناً (التقرير السنوي ، ص ٥٢) وعانت
الخطة الثانية من انخفاض « التحويلات الرسمية للحكومة بما
في ذلك الهبات والاعانات بمقدار ١٢٥٧ر٤ مليوناً من الريالات
وبنسبة ٦٤ر٣٪ . ويعزى هذا الانخفاض الى الظروف الاقتصادية
في منطقة الخليج العربي » (نفس الصفحة) .

الهجرة اساس التنمية الاقتصادية المزروجة لسوق العمالة
في الجزيرة وتقلبات دخل حكامها ، ولا يمكن مع استمرارها تحقيق
بعث الزراعة ، كما ان الاتجاه نحو زراعة الفواكه من قبل التجار
الاحتكاريين شركاء كبار المسؤولين ليس الا اختيارا للطريق السهل
الى الربح وعجزاً عن مواجهة الاشكال الاساسي في الاجال
الزراعي : انتاج الحبوب ، الذي سجل « هبوطاً حاداً في عام ١٩٨٣
بنسبة ٥٢٪ وتقدرها من المحصول (٧٦٠ طناً بسبب انخفاض
الانتاجية وهجرة اليد العاملة والجفاف » (التقرير السنوي ،
ص ٧٤) .

- يصبح الحديث عن تحقيق مستوى معقول من الامن الغذائي
والكلام على اقامة اقتصاد زراعي صناعي ، خدعة بلاغية لا تستطيع
ان تستند الانهيار المسائل لا في الزراعة بل في كل قطاعات الاقتصاد
الوطني .

يستمر التدفق اللغوي واعطى : الحث على الادخار ، وزيادة
الانتاج ، والحد من الانفاق ، وعدالة أكبر في التوزيع الاقليمي لثمار
التنمية ، والمشاركة الشعبية ، والتكامل مع اليمن الجنوبي ، والتكامل
العربي ، وحتى تطوير التكنولوجيا ، وتمويل المستوردات
حسب أولويات التنمية واحتياجات الاستهلاك . .
ومخزون استراتيجي من الغذاء ، والمحافظة على البيئة بصفحة
المدرجات ومقاومة التصحر ، والاستخدام الكامل لقوة العمل اليمنية
(ص ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ من الخطة الخمسية الثانية) .
باختصار كل المشاكل الاساسية في الاقتصاد تجد حلها في الوعظ
وبالوعظ ، والواقع الاقتصادي على حاله ويزداد رسوخاً في
مشاكله .

سوف تتحقق كل هذه الاهداف النبيلة « بما لا يهدد سياسة
الباب المفتوح ولا يعطل في ذات الوقت عمليات الاستثمار المنتج
الرامي الى تحسين الهيكل الانتاجي ولا يسبب حرمان المواطنين من
السلع الضرورية والاساسية للاستهلاك الشعبي وكذلك السلع
الوسيطة والاساسية لتنفيذ برامج التنمية » . (الخطة الخمسية
الثانية ، ص ٤٨) .

هذا الاصرار على سياسة الباب المفتوح ، مع كل عواقبه التي
يعانى منها الاقتصاد اليمني تؤكد الاعتصام بالتنمية ، التي أصبحت
حلقة مفردة من صنع اصحاب القرار السياسي ، وسوف تزداد
المخاطر الكبرى والصغرى التي تحدث عنها الخطة الخمسية

١٩٨٢ (٢٩٢٧) مليوناً من الريالات بالمقارنة مع (٤٠١٦٦) مليوناً في عام ١٩٨٢ (التقرير السنوي ، ص ٦٤) .

وبلغ الادخار السائب في الخطة الخمسية الاولى ٩٤٨١ مليوناً من الريالات ، ويمثل ١٩٢٪ من الناتج الاجمالي المحلي . « وهي نسبة عالية تهدد الاقتصاد الوطني بالخطر » (الخطة الخمسية الثانية ، ص ٥٦) .

نقرأ في الخطة الخمسية الثانية نقداً للخطة الخمسية الاولى « انه اصل الداء في ميزان المدفوعات العجز المستمر والمتزايد في الميزان السلعي والخدمات » (ص ٣٠) ووعداً بأن الخطة الثانية سوف تأخذ في الاعتبار هذا الداء ، ولكن انخفاض النصفوات على التنمية في العام الثاني من الخطة الخمسية الثانية يدل على ان نفس الاسباب التي رافقت الخطة الاولى لا تزال قائمة . ومن هنا لا يطمح واضعو الخطة الثانية الا الى تخفيض العجز عبر سنوات الخطة « من نحو ٨٤٤٣ مليوناً في ١٩٨٢ الى ٧٩٢٣ مليوناً في ١٩٨٦ م » (الخطة الخمسية الثانية ، ص ٩١) . ومن المتوقع ان يصبح العجز المتراكم خلال سنواتها أكثر من ١٥٤٥٧ مليوناً كما يتوقع واضعو الخطة .

ان الخطة الثانية فشلت مثل الخطة الاولى ، ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً ان يسمى محمد سعيد العطار ذلك تراجعاً ، كما جاء في حديثه الى صحيفة الثورة اليومية في ١٩٨٥/١/٢٨

ان التركيب الاقتصادي للواردات اليمنية هو سبب العجز المزمن للميزان التجاري ، وليس الارتفاع غير العادي للأسعار العالمية ، فنصيب سلع الاستهلاك النهائي يأتي في المقدمة دائماً ، ونصيب سلع الاستهلاك الوسيط بينها تأتي سلع التكوين الرأسمالي بعد ذلك .

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الدينار	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٨٨/٧٨	١٩٨٠
سلع الاستهلاك النهائي :	٧١٪	٥٥٪	٥٤٪	٤٦ر٥٪
سلع الاستهلاك الوسيط :	٢٢٪	٣٤٪	٣٤٪	٣١ر١٪
سلع التكوين الرأسمالي :	٧٪	١١٪	١٢٪	٢٢ر٤٪

المصدر : المخطوط ، ص ٢٥٣ .

ولا يجب ان نضالنا حتى النسب المتواضعة لسلع التكوين الرأسمالي في الجدول ، فهي لا ترسي قواعد الإنتاج محلي بقدر ما هي ضرب من ضروب الاستهلاك سواء كان ذلك بتصنيع الاستيراد او بالاعتماد في المواد الخام والالات على الخارج . فمصانع التعليب والتجميع لا علاقة لها بالواقع الذي من حولها ، وهي ترمى بعد استهلاكها مثل علب البلاستيك الفارغة . ويلاحظ ان نسبة سلع الاستهلاك النهائي والوسيط لا تزال عالية في سنوات الخطة الاولى . كان المعدل المخطط له في الخطة الاولى للنمو ١٤ر٥٪ . ولم يتحقق النمو في المواد والاستثمارات الا بمعدل سنوي حقيقى أدنى من ذلك بلغ ٩ر٨٪ .

يصف احد الاقتصاديين العرب الحديث عن معدلات النمو بأنه تزييفات عقلية شائعة . وهو محق في ذلك ، فالاعتراض على مثل هذه التزييفات ليس مقصوراً على فساد منطقها ، بل وبالدرجة الاولى موجه نحو عدم واقعتها ، فهي تنطلق من افتراض مؤداه ان نمط توزيع الدخل لا يتأثر بنمط التنمية . وكسل الوقائع في الخطط

في عام ١٩٧٣ تؤكد انها لم توجه الى اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين ذوي الدخل المحدود والفقراء ومن هم الكثر فقرا . فالعلاقة القائمة بين سياسة الباب المفتوح وتوزيع الدخل الوطني لا تسمح بذلك : ان تركيز التخطيط منذ عام ١٩٧٣ ، على مشروعات البنية التحتية وسبيل من وسائل توزيع الدخل . فهي تفتح الباب واسعا امام القطاع الخاص للاستثمار السريع على حساب المال العام . وتوزيع الضريبة كما أثرنا وسيلة أخرى . ان الاقتصاد التابع كنموذج انتاج يؤثر في توزيع الدخل ، ويكون صحيحا ان يقال بان قرار انشاء طريق جديد في العاصمة أو مدينة كبيرة يتضمن قرارا بالتوزيع . وقد اشارت الخطة الثانية على استحياء في سطورين الى « زيادة نصيب الاقاليم خارج المدن من الاستثمارات المدرجة بالخطة » (ص ٤٤) . وفي نفس الوقت تحدث على النظر في « إعطاء حوافز مختلفة للمشروعات الخاصة التي يتم انشاؤها خارج المدن الثلاث الرئيسية - صنعاء - تعز - الحديدة » (نفس الصفحة) . ان قرار انشاء الطرق الواسعة والمضادة يستبعد من استخدامها كل سكان القرى الذين لا تطل اقدامهم ارض هذه المدن ودليل على ان سلم الاولويات متحيز اجتماعيا .

ان التحيز الحضري يصدر عن قرار سياسي ، فالمدن بل بعض الاحياء بها هي التي تنال الحظ الاوفر من الخدمات . اذا كان سكان المدن لا يشكل الا حوالى ١١٪ من مجموع السكان ، فان هذه الخدمات موجهة الى الفئات العليا من سكانها ، واحياء هذه الفئة اتضحت لها معالم جغرافية وجمالية منذ سنوات في المدن الرئيسية ، وانتقال الشيوخ من قراهم الى المدنية ظاهرة انتشرت في السنوات الاخيرة ، ويشير ذلك الى تغير في دخلهم ومركزهم السياسي وقوة العلاقات التي تربطهم بالمدنية والتجار .

ان الحديث عن « عدالة أكبر في توزيع التنمية الاقليمية »

« الخطة الخمسية الثانية » ص ٤٣) يظل شعاعا في مجال المعلن ، ولذا يظل تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في نطاق المدن الثلاث . يدرك واضعو الخطة مخاطر عدم عدالة توزيع التنمية اقليميا ، فالتوزيع على المدن الثلاث ، الذي يمكن ملاحظة استئثار صنعاء بالقسم الاكبر منه (١٠٠٪) يزيد « فجوة الدخل ومستوى المعيشة اكثر واكثر بينها وبين الاقاليم الاخرى » وعلى الاخص اذا اخذنا في الحسبان ان عودة المغتربين المتزايدة الى الوطن تتركز في المناطق الحضرية « (ص ١١٢) .

ورغم ذلك فان الخطة الخمسية الثانية لا تفرد بابا أو ركنيا صغيرا للتنمية الاقليمية بحجة انه لم يتم الى الان تقسيم اليمن الى « اقاليم تنموية » . ومن هنا اعتماد الخطة في هذا المجال على الافتراضات والتقديرات العامة ، ولا نجد تحت عنوان التنمية الاقليمية الا صفحة ونصف صفحة في الخطة كلها .

لا يتوقع الحد ان تدرس الخطة وجوه غياب العدالة في التوزيع الاقليمي للتخطيط ، فهو يشمل الى جانب الدخل ومستوى المعيشة الخدمات الاساسية من التعليم الى المواصلات الى الخدمات الصحية . وكل تخطيط لزرع الرأسمالية لا يمكن ان يتجنب هذه المشاكل . وخطورتها تكمن في انها تغذي نزعات المجتمع التقاعدي التي على الدولة الحديثة تذويبها ، بينما تقوم الدولة لانها غير حديثة على تعميقها فتقاوم روح الاندماج الوطني والتكامل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع في الوقت الذي نتحدث فيه عن وحدته المثلى على مستوى المعلن .

(١٠٠٪) ابدى الاستاذ جغرافيا عربى دهشة من استبعاد كل المشروعات النحر وتوجيهها نحو الجبال .

علنا وجود ازمة ، فليس الغلاء وسدرة العملات الاجنبية
والنضخم الاسحابي صيف .

ترجع جذور الازمة الراهنة الى بيداية سياسة الباب
المفتوح ، التي لازمتها سياسة الانفاق المتزايد ، فاضطرت معه
الى الاستدانة بصورة متزايدة من البنك المركزي . وتمثل هذا
الانفاق المنفلت من عقله في الانفاقين الميوب وغير الميوب ، حتى
بلغ معدل استدانة الحكومة من البنك المركزي اربعة مليارات
سنويا ، واثّر ذلك بصورة مباشرة في رفع الاسعار ، في الوقت
نفسه استمرت في سياستها الضريبية ، التي تجعل دخل الدولة
من الضرائب متدنيا . تهول الحكومة نفقاتها بالعجز ، وتخطيه
بإصدار عملة ، وخاف كل هذا ما يصوره الاقتصاد السياسي بأنه
نقود كثيرة تطارد سلما قليلة ، وانضحت هذه الصورة فور نفاذ
الخزون من السلع عند التجار .

عندما ادعت الحكومة انها افانقت ، وبدأت مواجهة الازمة
لم يستطع « ترشيدها » الذي جاء متأخرا ، هذا اذا كان قد جاء
على الاطلاق ، ان يعالج ارتفاع الاسعار المستمر بنسب مخيفة ،
فهذا الترشيح لا يزال يوافقه الانفاق الحكومي ، ومن سوء طالع
تزامنه مع النضوب النهائي لمين البلاد السعودية من العملات
الصعبة . فأم بعد ما عنسد الحكومة يكفى حتى لاستيراد السلع
التبوينية الضرورية والادوية في عام ١٩٨٥ . وفاقم حدة الموقف ارتباط
اقتصاد البلاد بدول النفط كسوق للعمالة ومصدر المعونات والهبات .

لم تجد كل الفصائح ولا اجتماعات رئيس الدولة والتجار في
الحد من الارتفاع الجنوني للاسعار . وأما التجار اللقائم عن وجهه
شيلوك الحقيقى ، وساءهم ان يقال عنهم انهم السبب في ارتفاع

ان الدولة بذلك تعمق هذه الصفة التي تسود في كل المجتمعات
التي لا توجه فيها مؤسسات تمثل الراى العام ، ولا تعرف التعدد
في المجال السياسي ولا الحوار الفكرى والفتاى .

ان المعجزة التي يريد التخطيط في ظل سياسة الباب المفتوح
انما هي اعادة انتاج هذا المجتمع . ورغم كل النجاح المؤقت الذي
تضخه ظروف محلية وعربية وعالمية عابرة ، فان هذه مهمة مستحيلة
تاريخيا ولاسياب محلية وعربية ودولية .

الترشيح وسياسة الباب المفتوح :

بعد ازمة ندرة العملات الصعبة ، ونفاذ الاحتياطي منها ،
بدأ المسئولون ومعهم الاعلام يتحدثون عن ترشيح الاستيراد ،
ويقال ان ارتفاع الاسعار ظاهرة عالمية ، ربح الله السادات ،
وقال بعضهم ماذا عند اليمن لتجنب ارتفاع الاسعار ؟ يجب على
الشعب ان يشكر الحكومة لانه ليس اسوا حالا من بلدان عربية
وغير عربية كثيرة . ولا يزال الاتجاه السائد في الاعلام وخطب
الجمعة يعزو ارتفاع الاسعار الى جشع التجار ، واما اولئك الذين
يتربصون بالحياة والناس في اليمن والذين يسبون انفسهم
بالجماعات الاسلامية ، فلانهم مستثمرون في الحديث المعاد عن
الطول الاسلامية الجاهزة : كالزكاة والصدقات . وهم كعادتهم
لا يدورسون اية مسألة محددة ويكتفون بالكلام العام وسرد الايات
والاحاديث التي يعرفها الجميع ، وحاولهم خطبة واحدة تتكرر منذ
عشرات السنوات .

عندما بلغت الندرة الدواء بدأت الحكومة تفكر في مواجهة
الغلاء ، والذرائع السرية تسمى الاشياء باسمائها ، فحاول
توصيف ما تسببه بالازمة ، وطرق مواجهتها ، بينما ينكر المسئولون

الاسعار ، ولم يفهموا اضطراب الحكومة الى الكلام على الترشيد ،
وهي التي أعفقتهم ولا تزال تعفيهم من اعباء التطور وعودتهم على
الرعاية والتدليل ، وفي غمرة هذا الاستياء لم يفكر التجار في الفرق
بينهم وبين الحكومة ، فالحكومة مسئولة وتخشى ان تكون الازمة
الاقتصادية مدخلا سهلا للاطاحة بالوضع القائم . كما ان الحكومة ،
ولا سيما بمحض البيروقراطيين والتكنوقراطيين ، الذين رافقوا سياسة
الباب المفتوح منذ البداية ينكرون في مصلحة الطبقة الرأسمالية
الوسيلة على المدى البعيد ، بينما يتهاونت التجار على المصالح
الفاصلة ، ولم تستطع الحكومة ان تمارس قسوة الاب الراعى معهم ،
ولم تتجاوز تنظيماتها مجال التقييد المؤقت لاستيراد بعض السلع ،
القواكه ، والادوية ، وتقييد اجراءات الاستيراد . ان تدخل المصالح
بين حملة الاسهم والمشائخ والتجار والضباط يحول دون اى ترشيد
حقيقى ، حتى دون الخروج من نطاق العلاقات الرأسمالية القائمة ،
فاستياء التجار لا مبرر له .

ان الذى تضرر حقا هو التاجر الصغير . فانتشرت ظاهرة افلاس
اصحاب الكالكين الصغار ، وكان نصيب الحديدية ثم تعز من هذه
الظاهرة اكثر من غيرها من المدن . ووجه الكساد في الحديدية
سافر ، فتجارة التهريب في المناطق الشمالية تخنقها كل يوم ، ويفقد
مبيد البلاد الاول دوره لصالح المشائخ وحلفائهم من تجار التهريب .

اما التجار الكبار فقد استمروا في رفع الاسعار متذرعين باسباب
عامة تخص البلاد وأخرى خاصة بهم ، فتشير مذكراتهم الى المسؤولين
الى انهم يرون بان تمويض ما استنزفت من مخزون العملة الضعيفة
يتطلب زيادة الاسعار ، كما ان انخفاض سعر الريال بالنسبة للدولار
وغيره من العملات الضعيفة يستلزم رفع الاسعار . وما لا تقتصد
عنه مذكرات الاتحاد الغرف التجارية ان تكاليف الاستيراد لا ترتبط

بزيادة الضرائب ولا برسوم الحصول على رخص الاستيراد ، بل
بالرشوة التي يقدمونها على كل المستويات ، فالرشوة مجال التعامل
الحقيقى بينهم وبين الحكومة . انها بوتقة الولاء الوطنى التي
نصهرهم ، وفيها تتجلى وحدتهم . ان علاقاتهم بالدولة تجري خارج
ميزانية الدولة ، فالعاملات لا تتم في مكاتب ، بل في منازل المسؤولين ،
وفي مقابل القات . وهذا من ابرز سمات « الدولة الرخوة » في
طبيعتها اليمنية .

انهيار سعر صرف الريال في الاسواق منذ عام ١٩٨٣ حرم
التجارة من سهولة الاستيراد ومن الارباح الكبيرة والضخمة التي
ضمنها تثبيت سعر الريال لسنوات في حدود ٤٥٠ من الريالات
للدولار الواحد . وعندما شكت الحكومة عجزها عن تمويل
استيرادهم ، وطلبت منهم اقراض البنك المركزى من مخزونهم
من العملات الضعيفة رفضوا ، وعرف الناس جميعا عن اقراض
تاجر العملة شوقي البنك المركزى في صيف عام ١٩٨٦ ، بعد
تمنع طويل . وهؤلاء التجار لم يتذكروا ان هذا المخزون يعود
الى شهر العسل الطويل الذى ضمنه لهم تثبيت سعر صرف
الريال الذى سنده استمرار تدفق تحويلات المهاجرين حتى
عام ١٩٨٠ .

ورافق تقلص المورد الاساسى من العملات الضعيفة ، ولتقل
الدولار ، ارتفاع معدل السيولة النقدية بما نسبته ٢٨٪ سنويا
خلال السنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . في حين لم تكن تزيد عن
ما نسبته ٦ - ٨٪ في السنوات السابقة (تقرير البنك المركزى ،
ص ٣) .

واذا كان متوسط الاستيراد السلى منذ بداية انخفاض
تحويلات المهاجرين في عام ١٩٨٠ يبلغ اكثر من ثمانية مليارات

سنويًا ، أي ما يعادل كل تحويلات المهاجرين مقرريها في أوج ارتفاعها ، فإن الاستثمار سياسة الاستيراد نفسها في وقت باع فيه الفرق بين سعر صرف الريال في تلك السنوات وسعره الآن أكثر من ضعفين يعنى ان الحكومة لا تزال تمارس سياسة مستهترة ليس فيها ذرة من روح المسؤولية حيال كل ما يخص الفئات ذات الدخل المتدنى من المواطنين ، أما الفقراء ، فانها لا تعرف عنهم شيئًا ، والا ما سمحت ان يكون المعدل السنوى للاستيراد الاسلمى في حدود سبعة مليارات من الريالات في عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

لجأ التجار من جديد الى التهريب بسبب عجز الحكومة المتزايد . وقد أصبح التهريب مؤسسة « وطنية » راسخة يجمعها المشائخ والضباط في المناطق الشمالية ، ويبارسون به الخوة عملية كل يوم مع مجتمعات السعودية والخليج ، التى تهرب منها كل انواع السلع . ويرد لهم اليمن الجميل بتهريب قنن الخرنيت والوسكى وبحبوب الهلوسة والقات . وتقدر هذه التجارة بمئات الملايين ، يصل قنن الخرنيت الى الخليج ولا سيما دبي ، عن طريق اليمن الشمالى الذى يهربه تجار هذه السلعة الغالية من دول شرق افريقيا ، ويبيع جزء منها في أسواق اليمن نفسه ، ويعتبر مقبض الجنبية الذى يصنع منه من أسباب غلائها . وهكذا يتخذ الرباط الاقتصادى بين الاشقاء شكل العلاقة الآثمة اخلاقيا وسياسيا واقتصاديا ، وليس هناك ما هو أدل على التبعية الشاملة للاستعمار الغربى وسوقه من هذا الواقع المزرى لعرب الجزيرة الاقحاح ، الذين أفسدوا النفط ، ورهنوا مستقبل وحاضر بلادهم .

ان ما يقترحه التكنوقراطيون اليمنيون ، وبالدرجة الاولى في الجهاز المركزى للتخطيط الذى يرأسه العطار من الاجراءات

اللازمة « لتخفيف حدة الازمة » ، كما ورد في تقرير سري ، لا يرقى الى مستوى المواجهة الجذرية للمشاكل ، حتى بمنطق الرأسمالية التابعة ، فهؤلاء الناصحون الذين يعتمدون على استشارات خبراء غرب ، يعرفون أكثر من غيرهم ، انهم فنيون منقذون وأن رأيهم لا يلتفت اليه الا في حدود ضيقة وعند الضرورة القصوى ، التى تقاىء حكام البلاد والعباد الحقيقيين عندما يتأكدون من نقص تحويلاتهم الى الخارج ، أما العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار الفاحش فانه في الدرجة الثانية من الاهمية . ومن الانصاف لهؤلاء التكنوقراط المحليين والاخوة العرب المستعشرين أن نسجل هنا انهم قدموا مقترحات هى مزيج من تلبية مطالب السياسة الراهنة ، والتمهيد لاقتصاد انتاجى في شروط اقتصاد تابع عاجز عن الشروع في اية تنمية مستقلة ، وبذلك يسهمون في نشر وهم التنمية المستقلة .

فهم يعرفون أن مقترحات الحد الأدنى لا تلقى اذنا صاغية ناهيك عن الاقتصاد انتاجى وتنمية مستقلة . هذا الانفصال بين السلطة وأجهزتها التنفيذية من أسباب تعثر أبسط مقترحات الاصلاح واضطراب الاعمال اليومية في هذه الاجهزة . ان التكنوقراط الثنائمين الذين يوكل اليهم ترشيد الاقتصاد في ظل الرأسمالية ، لا يستطيعون القيام بهذه المهمة ، فتركيب نظام الحكم لا يسمح بذلك ، فهم في نظر أصحاب القرار ليسوا شركاء في السلطة بل خبراء لابد من الاستفادة منهم . والمواطنون يعرفون هذه الحقيقة ، ومن هنا تمايز نظرهم الى اجهزة السلطة في مستوياتها المختلفة .

تنقسم « الاجراءات اللازمة لتخفيف الازمة » المقترحة من قبل الجهاز المركزى للتخطيط الى اجراءات نقدية واقتصادية وسياسية وادارية . ومن الواضح انها تنطلق من التسليم بالأمر الواقع .

المصارف البنكية في السعودية والمخيل لتكوين القنويات الوحيدة
لتحويلات المهاجرين .

٤ - اشتراط تحويل المستثمرين لمستوردااتهم كلها أو الجزء
الاكبر منها من خارج اطار المصادر المعتادة لميزانية الاستيراد
بالعملات الصعبة . وهذه المشروعات مستفيدة من قانون الاستثمار .
ولا يمكن تنفيذ هذا الاقتراح مع ملاءمة هذا القانون ، فلابد من الغائه ،
وهذا سوف يظهر الحكومة بانها تتراجع عن سياسة الباب المفتوح ،
والعياذ بالله . وكان هذا القانون تجسيدا له وتعبيرا قانونيا عنه .

٥ - « التوقف عن الاصدار النقدي في السنوات القادمة »
لمواجهة عجز الميزانية اقتراح غير عملي الا اذا أمكن الصدم
ايقلب التوسع في الانفاق وطرح سندات الدين العام قد يكون مفيدا
ولكنه عامل مؤثر عندما يكون المواطن على معرفة بحقيقة التدهور
الاقتصادي وتطالب منه الدولة القيام باقتراضها باعتبار ذلك عملا
وطنيا ، كما تفعل الدول في الازمات أو في زمن الحرب . كما انه
ليس هناك ما يشير الى ضخامة المدخرات عند المواطنين . فمناخ
الاستهلاك السائد يحول دون ذلك . بينما يفضل التجار الكبار
الاحتفاظ بمدخراتهم في الخارج تحسبا للمفاجآت .

٦ - « وضع تقدير دقيق وصحيح لمكونات الميزانية العامة
للدولة » ، لمعرفة الاحتياجات البلاد من العملات الصعبة . تنفيذ هذا
الاقتراح يعني بالدرجة الاولى مراجعة نصيب الجيش والامن
والمصروفات غير اللبوية ، واخضاع ميزانية الدولة لراى ممثل
الشعب ومحاسبة الحكومة ، وهذه شروط سياسية لا وجود لها ،
ولن تتوافر حتى بعد « انتخاب » مجلس الشورى القادم .

وهي لا تهدف الا الى تخفيف حدة الازمة ، وليس معالجتها جذريا ،
وهذا تواضع محمود ، واسلوب يختلف عن ديمالجوجية الخطب
الرسمية . ولذا لا تناقش المقترحات سياسة الباب المفتوح
(أم الكيثر) . وسنترك اعراضنا الاساسى جانبا ونناقش
المقترحات من حيث امكان تطبيقها من عدمه في الشروط السياسية
والاقتصادية القائمة في اليمن الشمالي :

١ - البحث عن وسائل لزيادة موارد اليمن من العملات
الصعبة ، لا يمكن الا باللجوء الى الاتفاقات الثنائية مع امريكا
الشمالية واستراليا ، أو الحصول على قرض أو معونة من دولة
نفطية .

من الواضح ان باب المبيعات أكثر من موارد الآن بعد انهيار
اسعار النفط . والاتفاقات الثنائية شروطها مجحفة اقتصاديا ،
وشباكها السياسية معروفة . والاقتراح يلهث وراء حل سريع
ولا ينظر الى ابعد من اليوم .

٢ - رفع اسعار الفائدة المحلية على الادخار بالريال ،
وبالعملات الصعبة لن يؤدي الى نتائج حاسمة . فالاستقرار
السياسي الراسخ يكون نتيجة قيام الاقتصاد يمنى شمالي قادر على
جذب الاموال . ولم يستطع قانون الاستثمار منذ عام ١٩٧٥ الى
يومنا هذا جذب أية استثمارات حقيقية أو تحقيق الدخار محلي ،
لا سيما والحياة المصرفية والقانونية والخدمات لا تزال في مستوى
مقتن حتى بالقياس الى بلد كالاردن .

٣ - اقتراح منع خروج الريال في محله . ولكن يصعب تنفيذه
عند صرف رخص الاستيراد ، والحل فتح مصارف أو خروج

٧ - « زيادة الطرائف المباشرة وضرائب الانتاج » يتطلب
رأسمالية محلية تابعة ، هي جزء من التحالف الحاكم ،
ولا يستطيع فرضها الا حكم قوى متحرر من شروط هذا التحالف .
وهذه سمات رأسمالية مستقلة ، ذات جهاز سياسى وقانونى
وتنفذى متكامل ، لا يمكن قيامها فى شروط التبعية الراهنة .

٨ - « مراقبة البنوك والصيرامة بشدة » . تم تنفيذ الاقتراح
بطرق بربرية بوساطة جهاز الامن « الوطنى » فى غياب القضاء
الادارى والمدنى . وكانت فرصة جديدة لتبادل الخدمات بالرشوات ،
ولم يتضرر الا الصيرافة الصغار . اما البنوك وكبار الصيرافة
المرتبطين بسوق جدة فانهم يعرفون كيف يديرون اعمالهم .

٩ - « تشجيع انتاج الحبوب فى مناطق اب وصعدة والجوف
بالتمسك على شراء المحصول بأسعار مجزية » . ألم تكن هذه مهمة
البنك الزراعى ، الذى صرفت أمواله لتمويل استثمارات زراعية وغير
زراعية لكبار الملاك والتجار الكبار . وتكرار تجزئته لا معنى لها .

١٠ - « سرعة استخراج النفط والغاز وتصديرهما » .
الاحتياج على هذه القضية تضعف مواقف الجناح اليمنى . وهذه بداية
ترسيخ النفط للتبعية الاقتصادية . وسيكون النفط حقنة مسكنة ،
ويصرف الاذهان عن التفكير الجاد فى التنمية ، على الرغم من انه
لن يضيف شحلا كبيرا الى ميزانية الدولة ، بل سيقصر دوره على سد
الشغرة التى تحدثها عودة القوة العاملة من الخارج فى السنوات
القادمة . وسوف يتراوح دخل الدولة من النفط من ٦٠٠ الى ٨٠٠
دولارا فى العام اذا بقيت الاسعار العالمية على حالها .

١١ - « الزام المصانع المحلية باستخدام المواد الأولية
المحلية » . التى يمكن انتاجها محليا وببساطة المواد الزراعية الأولية .

لا يتطلب هذا ارساء قاعدة صناعية استثمارية وصناعية زراعية
زراعى لا تتوافر ا بسط شروطه فى الواقع الامكان السياسى .

١٢ - « زيادة المشاريع الاستثمارية بغرض رفع الانتاج المحلى
وليس تقايسها » . ان السياسة المتبعة فى الخطة الخمسية الثانية
هى تقليص هذه الاستثمارات ، والرأسمال الوسيط بين السوق
المحلى والرأسمالى الخارجى ينشط وفقا لقانون الاستثمار ، ويجد
فى الاعفاءات . وغيرها من التسهيلات التى يمنحها القانون افضل
شروط ازدهاره الخاص ، واطراد ارباحه ومطالبته بانتهاج طريق
آخر مع المستثمرين سريان هذا القانون كلام لا معنى له .

١٣ - « العودة تقييم شامل لسياسة الاعفاءات الجوركية
والضريبية فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار والتصنيع ، وخاصة المواد
الاستهلاكية غير الضرورية مثل مصانع المياه المعدنية . . . » ، هذه
« الصناعات » هى الدجاجة التى تبيض ذهبها للرأسمالية الوسيطة
ولكل المساهمين فى الشركات من المشائخ وكبار الضباط ، وليس
مصادفة ان تأسسها تم على ايدى سماسرة محليين معجيين
« بنمو الانتاج النفطى » ، ومرتبطين به من خلال التسميرة
والصداقة .

١٤ - « مراقبة الاسعار وتنظيم التجارة والتسويق والرقابة
عليهما » . الجهاز الادارى والقضائى والبوليسى استمرار لروح
الاملة فى الجباية والادارة ، ولم يجر اى تحديث بغيره فى صميمه
بما يناسب المهام المقترحة . ان الاسهل شراؤه . وهذا ما يمارسه
التجار المحليين والشركات الاجنبية وبيوت الخبرة الدولية .

١٥ - « ادارة » المؤسسات القومية ومؤسسات الحكومة
وفقا لمبدأ الثواب والعقاب » . لتنفيذ هذا الاقتراح يجب ان تكون

الاجهزة خاضعة للحكومة اداريا وتوجد سلطة قضائية مستقلة ،
والحال انها ليست كذلك . فهي محتكرة في ايدى افراد يعينهم
رئيس الجمهورية ، وهم يجيدون الاحتواء بجهاز الدولة الذى
يوجهونه ، والقضاء غير مستقل ، والقضاء الادارى لا وجود له .

١٦ - « التركيز على المشاريع الانتاجية ، وانقاص مشروعات
ما يسمى بالهينات الاساسية » ما عدا الصحة والتعليم التى تعتبر
من وجهة نظرنا مشاريع انتاجية » .

ان تخصص الخطط فى البنية السفلية كان ولا يزال خدمة
لرأسمال المحلى الوسيط والرأسمالية الاجنبية ، فهم تفرغ
السلع المستوردة فى الريف ، وتعفى الرأسمالية المحلية من اعباء
الضريبة . ان الحديث عن مشاريع انتاجية غير بعيد من كلام خليفة
السادات عن الانفتاح الانتاجى ، اذ يقصد باضافة كلمة الانتاج
الى الانفتاح ستر عورة الانفتاح .

ان كلمة الانتاج تقوم هنا بدور ورقة التوت المشهورة .
والمشترك بين اقتصاد مصر واقتصاد اليمن الشمالى انهما تابعان ،
وان كانت القبيعة حطمت هناك محاولة للاستقلال ومنعت هنا توافر
شروط استقلال اقتصادى فى واقع اكثر تخلقا وبدائية .

١٧ - مشكلة النقل ثانوية ، وان كانت تشكل بالفعل عائقا
امام تخفيض الاسعار ، ولم تستطع رئاسة الوزراء تنفيذ اوامرها
لان اصحاب السيارات يضغطون عن طريق « لوبى القبيلة »
وانتجان .

١٨ - « عدم السماح بدخول وتسويق بضائع هى اصلا
مصنعة فى الخارج وتحمل شعار مصنع فى (ج ع ي) . وهذا

المن من تصنيع الاستيراد ، ولكن سياسة الياح المفتوح تسمح
بذلك . وهذه السلع لا تزال تتدفق على الاسواق .

واذا كان الجهاز التنفيذى لا يستطيع حل مشكلة تكاليف النقل
وتدفق هذه السلع ، فكيف يستطيع مواجهة المشاكل الاساسية
للاقتصاد ، ذات الطابع السياسى ؟ .

ان الطابع الفالب على المقترحات هى الامانى والنوايا
الطيبة ، وعدم أخذ الواقع فى الحسبان عند كتابة المقترحات ، ولذا
تبدو المقترحات ناتجة عن التفكير فى واقع آخر ، والفوازن المسائل
فيها ينبع من غربتها عن الواقع ومن تماسكها الداخلى كافكار ،
وليس راجعا الى علاقتها بالواقع ، او الى امكان تنفيذها . ان غربتها
عن الواقع تظهر فى عدم اهتمامها بالقضايا العاملة التى يسببها
الغلاء والتضخم التى تطحن الملايين فى الريف والمدن وبعد اصحابها
عن القرار ، عن السلطة ، يجعلهم منذ البداية يبتعدون عن الممارسة
النظرية المرتبطة بالاقتصاد السياسى ويسجنهم فى قفص المهنة
ومسئوماتها الفنية ، التى تبدو صالحة لكل زمان ومكان . وهذه
ليست من سمات الاقتصاد السياسى بها هو علما . وهنا مسألة
التكنوقراطيين فى بلادنا العربية والبلدان التابعة كلها .

الفصل الرابع

النفط في مارب وآفاق المستقبل السياسي

إن مقارنة الدكتور جهال حمدان تأثير النفط في حياة العرب بتأثير الاسلام في تاريخهم مقارنة قائمة على الاختلاف . فالنفط يقوم بنور تخريبي في المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يرافق كل ذلك انحطاط في القيم وتهيش للانسان العربي عبر شبكات التنمية والتنميط والقهر وشروط استثمار تدققه هي نفسها شروط قبحية اصحابه . مالكيه الغيورين . بينما كان الأثر الذي أحدثته الاسلام في حياة العرب انقلابا ، خلق نهضة ادخلت العربي في سياق التاريخ العالي . وهم ملوك النفط على اختلاف اديانهم ومذاهبهم اخرج العرب من دائرة التاريخ المعاصر وولد الثورة العربية بإعادة انتاج شروط القبحية في حياة كل يوم .

قصة اليمن مع النفط :

تد يكون الثامن من يوليو ١٩٨٤ من الايام الهائلة في تاريخ اليمن الشمالي الحديث ، فقد أعلن رسميا في ذلك اليوم عن اكتشاف النفط في منطقة مارب التاريخية المشهورة بسدعها . وقدر الإنتاج البئر الاولى بسبعة آلاف برميل في اليوم ، ثم تزايدت التقديرات حتى بلغت ربع مليون برميل .

إن الخلاصة كارة وهرة وهامة نفوس اليمنيين مؤثر اعلان هذا النباء ، فقصة اليمنيين في الشمال والجنوب مع النفط ملوثة

ودائمة . اختلطت فيها المعرفة بالحوادث والوثائق بالأساطير .
فمنذ الثلاثينات والنفط وراء الأحداث والحروب . وليس مصداقة
أن الحرب اليمنية السعودية عام ١٩٣٤ وقعت في الفترة التي
شهدت بداية نشاط شركات النفط الأمريكية والبريطانية في
شبه الجزيرة العربية وبوجه خاص في السعودية والبحرين . كان
الخراع على سر وتجران السبب المباشر للحرب في مرحلة حاول
كل من الامام يحيى والملك عبد العزيز توطيد دولة مركزية بدرجة
متفاوتة من التثقيق . ومما له دلالة في هذا الصدد أن شركة نفط
كاليفورنيا هي التي سلحت جيش « الاخوان » السعودى بالأسلحة
والذخيرة الحديثة ، التي لم تكن متاحة لجيش الامام يحيى . وكانت
من العوامل المؤثرة في هزيمة جيشه . ومنذ ذلك الوقت أصبح النفط
عاملا داخليا أساسيا في اليمن والسعودية .

كان النفط أيضا وراء أحداث شبوة عام ١٩٣٨ ، التي شهدت
صداما بين جنود الامام يحيى وبين الانجليز . وشبوة منطقة في
حضرموت مرشحة لظهور البترول فيها منذ الثلاثينات ، وقد زارها
المستشرق فيليب عام ١٩٣٦ ، ثم زارها بعض المهندسين الامريكان
بحثا عن النفط .

وقد رجع مؤرخ يمنى شمالي (الجرافى) الى الهمدانى ، وهو
مؤرخ وجغرافى يمنى عاش في القرن الرابع الهجرى ، ليثبت يمنية
شبوة . فالهمدانى يؤكد أن أحد قبائل الملح بها والآخر لمأرب . ولما
يفهم الجرافى الى أن المشكلة ليست اثبات يمنية المنطقة ، بل
القدرة على تحدى الاستعمار البريطانى في اليمن الجنوبي .

ظل النفط لبنة القدر التي ترفض المرور بديار اليمنيين . فعلى
اليمن الجنوبي نبت عليه بان امريكان . ولكنها غابت منطقة ثمود

فجأة في الفترة التي شهدت اولى أسس الدولة الحديثة . ولم
تفاج كل الاغاني التي قيلت في النفط في السنين . كانت عوامل
الجغرافيا السياسية أقوى من أحلام اليمنيين . اسر الأمل يوما
في اكتشاف النفط . واليمنيون على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية على
علاقة سحرية بشافورة النفط السوداء .

وآخر حروب النفط الكبيرة كانت حرب التدخل التي شنتها
السعودية والملكيون ضد النظام الجمهورى الذى اقيم في ١٩٦٢ .
وذلك بمؤازرة نشيطة من المرتزقة الامريكان والبريطانيين في جنوب
اليمن المحتل آنذاك . واستمرت الحرب ثمان سنوات . واستشهد
فيها عشرات الالاف من اليمنيين والمصريين .

لم تزد هذه الحرب القاسية اليمنيين الا تمسكا بالحلم . فالنفط
في نظرهم عصا سحرية تعفيهم من مشقة العمل والبقاء ، وقليون
هم الذين يدركون عواقب ومشاكل الثروة النفطية . ألم ينقل النفط
« اخوة » لهم من عالم النسيان الى العصر الحديث ، واو من باب
الاستهلاك السقيف ، فرغم كل شيء زج بهم في القرن العشرين ، فلماذا
لا تكرر الطبيعة التجربة في اليمن ، لا سيما وأن المعلومات التي تظهر
بين الحين والآخر تقول ان حقول النفط تمتد من الشمال الى الجنوب ،
وان شبه جزيرة العرب بجروفها القارية بحيرة نفط هائلة .

هناك رأى سائد في اليمن الشمالى يعزى تاخير اكتشاف النفط
الى القوى الخارجية : السعودية وشركات النفط الأمريكية . وتؤيد
شواهد كثيرة صحة هذا الرأى ، فاعلان اكتشافه يؤقت سياسيا
واقتصاديا ، كما حدث في أمريكا اللاتينية ونيجيريا وليبيا .

كان حكام اليمن الموكلية يتميزون من البغيظ من ثروة جيرانهم .
ولم يكن الدبلوماسيون في القاهرة يخفون ذلك قبل سبتمبر ١٩٦٢ .

كيف يوجد النفط في بلد قليل السكان ، بينما اليمن بكثافة سكانه وأراضيه الخصبة وحسب شعبه للعمل محروم منه . كانوا عاجزين عن فهم حكمة الله في هذه القسمة العجيبة .

ورثت المؤسسة الحاكمة في اليمن الشمالي فيما ورثت من حكم المتوكلية هذا الحلم ، ولكن في سياق تاريخي جديد . « أهل الحل والعقد » يستمدون قوتهم من المؤسسة القبلية السائدة . وهم يشكلون يمن النفط على قدمهم وضورتهم ، وقد شرعوا منذ مطلع السبعينات في تقليد أسلوب الحياة في دول النفط .

ليس تأثير مال النفط في الحياة السياسية والاجتماعية موضع خلاف بين اليمنيين ، بل نوع هذا التأثير هو الذي يدور عليه الاختلاف ويستأثر باهتمامهم .

ان اعلان اكتشاف النفط لأول مرة في اليمن الشمالي حدث هام في حد ذاته . وتوقيت الاعلان بعد الحرب القصيرة التي وقعت بين اليمن الشمالي والسعودية في ديسمبر ١٩٨٣ يعني أن (أرامكو) لا تعارض هذا الاعلان . وكانت الحرب قد وقعت في مناطق قريبة من حقول النفط المكتشفة . وربما يكون هناك بعض التغيير في التفكير ، لا في الاستراتيجية المتبعة مع اليمن الشمالي ، فبدلاً من الهيمنة عليه من خلال أموال النفط السعودي ، التي تسهم في صنع المآزق المالية ثم تبادل لمساعدة اليمن على الخروج منها بالهبات والقروض ، يمكن أن يكون استثمار النفط المكتشف وسيلة هذه السيطرة الرئيسية . وعندها سيضاف قناع جديد إلى الاقنعة التي تحاول اخفاء التبعية المزدوجة لأمريكا ولحكام السعودية . فالكشف عن النفط يعني رضا أمريكا والسعودية عن الوضع الراهن ، وأن شابت هذا الرضا خلافات شديدة تتعاقب باليات السيطرة ولا تمنع جوهرياً .

وتجديد هذه الآليات هو الذي يحرك التغيير . واستمرار الوضع الحالي في الجزيرة ، مع استمرار دور اليمن الشمالي في التصدي لليمن الجنوبي ، واستمرار اكتشاف النفط في اليمن الشمالي بعد اعلان اكتشافه في اليمن الجنوبي قبل عام ونصف من قبل شركة ايطالية . ويشاع أن الملك عبد الله مستشاريه وملكان حوالي ٣٠ ٪ من أسهم شركة هفت صاحبة الامتياز في اليمن الشمالي . وان صبح هذا فان الخلاف بين (يمن هفت) وحاكم السعودية خلاف ثانوي ايضاً ، فمن بين أهداف حكام السعودية يمكن افراد هدف بعينه باعتباره جزءاً من استراتيجية نشأة الدولة الوهابية ، وهي التوسع برسم خريطة حدود متحركة كلما سبحت الفرصة . واستثمار البترول في اليمن الشمالي يرااد له أن يكون مدخلاً مناسباً لرسم خريطة الحدود الجديدة ، وهي الامر الواقع ، الذي تريد الرياض فرضه . وكان مطلب تحديد الحدود وراء الحرب بين الثولتين في ديسمبر ١٩٨٣ . وقد ذهب أكثر من سبائبي يمتنى ضحية هذه الخريطة منذ المصالحة مع الملكين عام ١٩٧٠ ، وهي بداية الردة والشروع في تفريغ النظام الجمهوري من محتواه والعودة إلى مصادر التخلف في المجتمع اليمني .

زار صنعاء في نوفمبر ١٩٨٤ وفد كبير ، دون أن يعلن عن وصوله أو مغادرته ، وقد جرت مفاوضات سرية ، وبينما كان الوفد السعودي يضم « المختصين بشئون اليمن » فان الوفد اليمني لم يضم أحداً من الذين كانوا مسؤولين اداريين أو عسكريين في حرب ديسمبر ١٩٨٣ . فقد تم اغفائهم من مناصبهم بنساء على رغبة السعودية .

ان الرئيس اليمني منذ المصالحة لم يستطعوا اقتناع المواطنين بخريطة الحدود المتحركة ، بيد أن النفط يمكن أن يكون « حصان مارشال » جديد . فقامت الحرب الحكومة ومواطنيها

الرأي بين خيرات النفط القادمة وبين التشدد في مسألة الحدود فإن حظها في اقناعهم يبدو كبيرا . وسوف تبعث قيم الاخوة العربية والاسلامية . فالجماعات السياسية الدينية التي تمولها السعودية قد أعلنت في حرب ديسمبر أن الحدود من ميراث الجاهلية ، فلا حدود في دار الاسلام . وتغاضى هؤلاء أن دول النفط هي الجاهلية الجديدة في أبشع صورها ، وأن الحديث عن الاخوة الاسلامية في ظل التبعية للاستعمار والقهر تشويه للمعاني السامية التي ترمز اليها هذه الاخوة .

النفط ومساهمات :

ستحدد كمية النفط في حقول مارب والجوف مكان اليمن الشمالي في عالم النفط . والبيانات المباشرة حتى الان تدل على أنه لن يكون نجما كبيرا فيه ، بل كوكبا متواضعا . وسوق النفط الدولية يعاني من وفرة المعروض . والمرجح أن يكون اليمن من الدول التي لا تحقق فائضا كبيرا من أموال النفط مثل سورية . ورغم قلة الاحاديث الرسمية عن النفط ، الا أن التصريحات التي يدلي بها المسئولون الى الصحافة الغربية مفرطة في التفاؤل . وتتابع الصحافة الغربية والامريكية خاصة موضوع النفط في اليمن الجنوبي والشمالي باهتمام شديد . فقد نشرت نيوزويك وحدها ثلاثة موضوعات خلال شهر واحد ، في نهاية العام المنصرم . وطلعت أنباء النفط على الغاز الطبيعي الذي أعلن في البداية عن وجوده بكميات كبيرة .

وبمهما كان حظ اليمن من النفط والغاز فإن هذا المال الجديد سيؤثر في حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وفي مقدمة هذه المسائل تأتي العلاقة باليمن الجنوبي وقضية الوحدة اليمنية

القديمة الجديدة التي تواضعت فأصبحت طوحا نحو الوحدة السلمية . وكثرة لجان الوحدة التي تبدأ أعمالها من جديد ، وليس الا أرجاء مدروسة للقضية . وسوف يقرب النفط اليمن الشمالي من نادي النفط العربي . وبذلك سيضاف سد جديد أمام قضية الوحدة ، والتي كانت قبل ذلك على درجة مركبة من التعقيد .

هل سيكون اليمن الشمالي استثناء :

تختلف البنية الاجتماعية الاقتصادية لليمن الشمالي عن ذلك التي كانت سائدة في بداية مرحلة النفط في الجزيرة والخليج ، من حيث كونها قد عرفت تحديثا سطحيا جدا منذ ١٩٦٢ . ولم يؤثر هذا التحديث المتواضع في البنية القديمة بل ان بعض جوانب البنية القديمة قد ازدادت قوة مفرغة بذلك هذا التحديث من كل محتواه ، حتى أصبح النظام الجمهوري وحده المكسب الاوحد في نظر كثير من اليمنيين . ورغم ذلك فهناك من يرى أن ثروة النفط سوف تكون قوة ترشييد ايجابية وان ما حدث في دول النفط لن يتكرر في اليمن الشمالي .

ان النفط الذي بدأت مرحلة استثماره بالشروع في بناء البنية السفلية لمنشأته ، قد باغت اليمن الشمالي ، وهو في بيئات سياسية ، كان حصيلة تدهور المقاومة المسلحة للجبهة الوطنية في ربيع ١٩٨٢ . فقد حسم الصراع لصالح المؤسسة الحاكمة ، التي تشبه من عدة وجوه المؤسسة الحاكمة في دول النفط . ويمكن توصيفها بأنها مؤسسة قبلية مركزية متحالفة مع الرأسمالية الوسيطة ، تضم ممثلي القبيلة من النخلة ودار الملك والضباط الكبار ، والفئات المتوسطة الدينية المتوسطة مع ممثلي الرأسمالية الوسيطة (انظر الفصول السابقة) .

يؤثر الجيش في الحياة السياسية منذ ١٩٦٧ بمردحيل القوات المصرية وهو شديد الالتحام بالقبيلة . فقد خرجت منه القيادات التي كانت مصافية للمؤسسة القبلية على التوالي في انقلاب نوفمبر ١٩٦٧ ثم أحداث مارس ١٩٦٨ فأغسطس ١٩٦٨ . ومعظمهم من الضباط الصغار المعروفين بانتماءاتهم الحزبية وأغلبهم من المناطق الجنوبية في (ج ع ي) ومنذ ذلك الوقت أصبح الجيش مكونا من أبناء المناطق الشمالية ، وكذلك الأمن الوطني والشرطة . ومنذ انقلاب ١٩٧٤ أمسك بزمام الأمور وعزز موقعه وازداد دور قوى الأمن في الحياة السياسية . وقد تناولنا هذه الأمور بالتفصيل من قبل .

إن المشاركة بين هذين الجناحين في السلطة ليست متكافئة ، فاليد العليا لا تزال لقوى القبيلة ، ولكن الرأسمالية الوسيطة راضية رغم تهميلها أحيانا من العوائق والاعباء التي يضعها الجناح الآخر في طريقها . وهي كبراسمالية وسيطة وطفيلية تستفيد من الدولة وتعتمد عليهما أكثر من اعتمادها على قوتها الذاتية . فقد نشأت مشوهة في ظل الاستعمار البريطاني في الجنوب أو في سياق سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ مطلع السبعينات . ونلجأ إلى القبيلة: خزان التخلف كلما أحست بالخطر . ومن هنا اعتمادها المحدود بالنظام والقانون . وسياسة الانفتاح هي الأساس الاقتصادي لتحالف الجناحين ، وهو كذلك أساس الثقل مصالحتهما بنظام الحكم في السعودية . فالجناح الأول لا يستطيع تلبيبة مطالبه النهم وحاجته إلى المال لشراء الولاء في إطار الميزانية المحدودة للدولة . ومن هنا اعتمادها على الدعم المالي السعودي المستثمر على مستوى السلطة والحكومة ولا سيما أجهزة القمع . وكل خطوات التحديث في النظام المدنية والتنظيم الإداري الجديد ألقيت تتعثر كل يوم لاتخرج عن نطاق هذا التحالف في ظل الهيمنة السعودية ، وموضوع تحت

نيران التهديد من قبل الجبهة السعودية الشعبية الوسيطة بالسعودية ، والتي بدأت منذ ١٩٨٤ تطن حشدا على سياسة الحكم . وهذه وسيلة معروفة يقصد بها ضبط السلطة الداخلية والخارجية للدولة تمارسها السعودية بين الحين والآخر كلما احتلت وجهات النظر مع الحكومة اليمنية . وعلى الأصح مع « مؤسسة الرئاسة » التي تشكل مركز التقاء قوى القبيلة والجيش . وإن بدأ الخلاف ينقسم بالحدة منذ فترة فلجأت الحكومة إلى تقليص أظافر الجماعات الدينية دون أن تواجههم بقوة .

وأجهزة القمع التي تستخدم أحدث الأدوات لحماية المؤسسات البالية تقدم صورة للتناقض الصارخ بين المحتوى والاداة . وتشكل جانباً كبيراً من العبء المالي وسبباً أساسياً في العجز الراهن للميزانية . بالإضافة إلى نفقات الأجهزة الخاصة والجيش الشعبي .

إن توظيف مال النفط سيجري ضمن هذه الشروط السياسية والاجتماعية وهو يترسم خطى تجرية دول النفط العربية . فقد وطد مكان الطبقات والطبقات السائدة ، والسابقة على الرأسمالية . وخلق طبقة جديدة لا تتعارض مصالحها معها بل تتكامل ، وهي البرجوازية التجارية والمالية التي أوجدتها فائض مال النفط ، ويسر تداخل الأفراد والجماعات وتربطهم على قاعدة الدخل الهائل . وسوف يكون للرأسمالية الوسيطة في اليمن الشمالي الدور الأكبر في تنظيم العلاقة مع السوق الدولي ، فهي تقوم بهذا الدور الآن ، ومع تدفق أموال النفط سيقوى هذا الدور ، مضخما القطاع التجاري الذي يلبي حاجات القمع الاستهلاكي منذ بداية الانفتاح . وهذه الرأسمالية أقدر على التعامل مع العصر ، ومن هنا حاجة المؤسسة العسكرية للقبيلة التي اعتمدت عليها بصورة كاملة تقريبا . إن خبرة

ممثل القبيلة لا تذكر في هذا المجال . والاستثناء الوحيد حصول أحد المشائخ وأبنائه على حق خدمة شركة (يهن عنت) مقترحاً بذلك ميداناً جديداً على المؤسسة القبلية ، وهذه إحدى محاولاتها للاحتفاظ بامتيازاتها وتجديد وسائل السيطرة باستخدام التسهيلات التي تحصل عليها من الدولة .

البدوى والنفط :

نسمع الكثير من الأقوال التي تحدثنا عن النفط الذي أفسد البدوى ، الذي يصورونه مثلاً للخلق الكريم والروءى العربية قبل عصر النفط ، والواقع يؤكد لنا أن البدوى أفسد النفط وأفسد كل إمكاناته التاريخية ، حتى بلغ بها درجة الفسار . فالنفط ليس فرصة تاريخية ضائعة بل مصيدة تاريخية ، ثابها كما كان الفحم والذهب واللؤلؤ بالنسبة الى شعوب أخرى في فجر من الرأسمالية الغربية . النفط أسس كل التطورات السياسية والاجتماعية التي نفت مشروع الثورة العربية مع امتداد تأثير مال النفط من الجزيرة الى بقية الاقطار العربية .

ان العواقب السلبية لاموال النفط ماثلة اليوم في اليمن الشمالى بسبب اعتماده على تحويلات المهاجرين اليمنيين الى دول النفط ، وهذه أخطر حقائق الارتباط بالسياسة السعودية . وأثر المال القادم لن يزيد هذه التأثيرات السلبية الا قوة . ويمكن المؤسسة الحاكمة من رشوى قوى التغيير المتواضعة والمضى قدما في افساد الصفوة ، الذي بدأ منذ السبعينات . والشكوى التي يرددها اليمنيون من انحسار دور المثقف في الحياة العامة تعبير عن هذا الافساد . واتخذ في معظم الاحيان صورة العودة الى القبيلة أو الطائفة .

زال ذلك البريق الذي صاحب دور المثقف في فترة الدفاع عن النظام الجمهورى . وأسفرت الهوية الاجتماعية عن وجهها .

والمظاهر الأخرى لتأثير مال النفط واضحة في ازدياد استهلاك القات ، والاقبال على المشروبات الكحولية والسلع الكمالية ، وظهور أنواع من السلوك الجانح بين الشباب ، وانتشار جرائم الجنس . وكل هذا يصحبه اختلال في القيم يضاعف أثره السلبى ازدياد القمع واتساع شبكاه .

هل يمكن الاستغناء عن الدعم المالى السعودى ؟

حتى لو أراد اليمن الشمالى فان السعودية لا تريده مستغنيا عن هذا الدعم ، فهو أداة النفوذ الاولى . وقد أصبح حاجة داخلية من خلال ارتباط مؤسسات الدولة بهذا الدعم . والحكومات المتوالية لم تحد من الانساق بل زادت . وقد لجأت السعودية في الآونة الأخيرة الى سلاح تأخير أفساط الدعم . وهدفها من وراء ذلك ممارسة الضغط على الحكومة ، التي تواجه موجة غلاء كاسحة ، وانهيارا لسعر الريال وتدهورا للاحتياطي ينعكس في تضاعف سعر الدولار خلال أقل من عام واحد . فالمسألة ليست في ازدياد الدخل الوطنى بعد استثمار البترول بل في توظيف هذا المال ، وليس هناك ما يشير الى أن ثوبه أمر محتمل . وما أبعد توقعات بعض الاقتصاديين اليمنيين الذين أخذوا يحسبون بيع النفط بأعلى الاسعار ليستقوا أمكان الاستغناء عن الدعم المالى السعودى ، ولمسوا أن الأمر ليس باليسار . انه سياسى بالدرجة الاولى . وان لضم جزء الارض الى السعودية يتطلب تغييرا بعيد المدى في المؤسسة الحاكمة وعلى أكثر من مستوى . ولن يكتمل الا بإعادة المحتوى الديمقراطي والحديث لشعار الجمهورية الذى التهمته القبيلة والرأسمالية الوسيطة .

وحماة التهريب والمهربين . وكلهم قد أسهم في الحاق السوق في
اليمن الشمالي بالاقتصاد السعودي .

عودة المهاجرين اليمنيين وبنية الاقتصاد :

من السابق لأوانه الحديث عن حجم عودة المهاجرين . وإن
كانت قد بدأت بفعل عوامل لا علاقة لها بالنفط ، منها تشجيع
السوق بالعمالة غير المهارة ومنافسة العمال من غير العرب في المشروعات
الكبيرة ، والاستغناء عن العمال في البنية الأساسية التي كانت
تستنفذ نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين . ومهما كان حجم الانتاج
فإنه سيجذب نسبة من العمال اليمنيين في السعودية ودول الخليج .
وعودتهم ستكون عاملا صحيا . فقد تقوم بعض المنشآت التي
لحق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية . وكان من أهم أسباب حرمان
هذه الدولة العربية من قاعدة انتاجية مستقلة ، ومعاناتها من جيرانها ،
هؤلاء الأشقاء الذين يستثمرون جهود مئات الالاف من أبناء اليمن
ويجعلون كدهم قيما على تطور بلادهم .

إن الازدواج القائم في بنية الاقتصاد اليمني الشمالي سوف تتضاعف ،
وسيزداد دور ما يسمى بالبروفسور (منقش) الاجسام الغربية ، أي
حقول استخراج المواد الأولية ، في بلدان العالم الثالث . فقطاعات
الاقتصاد الوطني لا تتطور وتضم معا ، بل تتفكك وتشره ، فيقضى
ذلك على التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ، الذي يعاني من غياب
قوى الانتاج عنه . وفي اليمن الشمالي نجد أعلى نسبة من قوة
العمل الاجتماعي توجد خارج بلدها ، إذا ما قارناها بالبلدان العربية
المصدرة لقوة العمل : مصر والاردن والسودان وسورية ، إذ تتراوح
هذه النسبة بين ٢٦٪ و ٤٠٪ . وسوف يشهد اليمن الشمالي تجاوز

لن يكون النفط وسيلة تحرير من قيود التبعية بل قيما جديدا .
وما أكثر الدول التي صاغ النفط أغلال عبوديتها . أمانا مثال
نيجيريا والمكسيك . وهما يملكان بكل المقاييس أجهزة ادارة حديثة
بالمقارنة باليمن الشمالي ، ورأيا عاما متقدما .

غياب السياسة النفطية :

لا توجد مؤسسة واحدة يمكن اعتبارها مؤهلة لادارة الاعمال
في مجالات التسويق واقتصاد النفط . فمؤسسة النفط اليمنية
لا تستطيع القيام بهذه المهام . والعجز في هذا الميدان سيكون
فرصة جيدة للشركات الاجنبية ولوكلاء السعودية لفرض رجالها
في المراكز الحساسة . وقد بدت ملامح هذا العجز عندما شرمت
(يمن هفت) في « توريد » الشركات المتساولة التي ستقوم بأعمال
البنية الأساسية في منطقة مارب والصليف . فقد قدمت أرقامها
تتراوح بين ثلاثمائة مليون وأربعمائة مليون من الدولارات ، ولا تدخل
تكاليف بناء المصفاة في هذه التقهيرات . أن ربح النفط مرهون
سلفا ، فالمعرض التي قدمت لتمويل المنشآت تقوم الحكومة بضمان
تسديدها وجميع أعبائها . والفساد المالي الذي فاحت رائحته في
السنوات الاخيرة شمل معظم المؤسسات المركزية وفي مقدمتها مؤسسة
النفط والثروات المعدنية ، والبنك اليمني ، وشركة الطيران ، وبعض
الوزارات كالتقويم والاقتصاد . وتكاد قسومات الصورة تتشابه مع
الفصائح التي حدثت في مصر لأن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الحالتين
هي السبب . وإن تميزت المؤسسات في حال اليمن الشمالي بدرجة
متدنية من الكفاءة الا في باب الفساد ، ومال النفط القاسم سيوسع
أرجاء جنة الطفيليين والسماحة وجامعي الاتاوات من ممثلي المؤسسة
القبيلية وكل الذين يرتبط وجودهم بسوق القجارة الحرة حتى الفوضى

القطاعين : القديم الذي يتسم أصلاً بالتشوه والتبعية والجديد وهو اقتصاد التصدير ، الذي سيضاعف الاختلال الواضح في البنية الاقتصادية الراهنة . فمن أول شروط التغلب على هذا الاختلال ترشيد الاستهلاك ، وتوسيع نصيب الزراعة ، ورسم سياسة تعالج مشاكل الادخار السلبي ، بهدف الحد من التدهور المستمر بسبب الاستيراد الاستهلاكي الذي جعل عجز الميزان التجاري ملمحاً ثابتاً في اقتصاد (ج ع ي) .

أثبتت السنوات التي انقضت من عمر الخطة الخمسية الثانية من ١٩٨٢ م أن الحديث عن الكفاءة الانتاجية والترشيد ، والاعتماد على النفس ، والامن الغذائي أقرب الى الاماني والوعود ولا علاقة لها بواقع الاقتصاد اليمني . وأية خطة لا تصل الى معالجة مشاكل البنية الاقتصادية إنما تصب في خاتمة المطاف في طاحونة الطبقات والفئات التي أشرنا اليها . ومال النفط سوف يكون عاملاً سلبياً في هذا الاتجاه . وقد أصبح انتظاره شغل الحكومة الشاغل ، ويجري بانه لاجل حل المشاكل الاقتصادية والمالية وأزمات الاختناق الحاد ، والارتفاع اليومي لأسعار السلع الأساسية . وبدلاً من التركيز في مختلف المستويات تلجأ الحكومة الى سياسة تتأرجح بين المقومات التي توضع على تجار التجزئة أحياناً وبين حظر استيراد بعض السلع ، التي سرعان ما تملأ السوق وتباع بأسعار مرتفعة . ان ما في السياسة الاقتصادية يتمثل في اعلانها ورغبتها في معالجة المشاكل المزمنة وتمسكها في نفس الوقت بسياسة الانفتاح الاقتصادي . ولا نستطيع أن نجد بلداً يتمتع فيه التجار وكبار المستوردين بحرية الاستيراد والتلاعب بالأسعار يمكن أن يقارن بما يجري في (ج ع ي) . ولم يعرف تاريخ نشوء الرأسمالية مثل هذه الفوضى وليس سببها الانفتاح بسياسة الانفتاح الاقتصادي بل وضعف جهاز الدولة وفساده .

الوحدة اليمنية :

مشكلة الوحدة اليمنية عويصة ، وما تحاط به من تفاؤل ساذج وضجيج اعلامي لا يزيدها الا تعقيداً . وليست وليدة الامس القريب . فعندما كان الاتراك يحكمون اليمن الشمالي كان الانجليز منذ ١٨٣٩ يحكمون مستعمرة عدن ومحيطاتها الشرقية والغربية .

قامت المملكة المتوكلية اليمنية في اليمن الشمالي بعد خروج الاتراك في اثر هزيمتهم في الحرب العالمية الاولى ، وأعلنت الجمهورية العربية اليمنية بعد الاطاحة بالامامة في ١٩٦٢ . أما في اليمن الجنوبي فقد خرج البريطانيون منها في ١٩٦٧ وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ومنذ ذلك الحين لم تكن العلاقات حسنة بين اليمنيين رغم تعاقب حكام مختلفين هنا وهناك . وعبر تدهور العلاقات عن نفسه في صورة حربين بين الدولتين في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ . ان اليمن الشمالي مشكلة داخلية بالنسبة لليمن الجنوبي ، كما أن اليمن الجنوبي مشكلة داخلية بالنسبة لليمن الشمالي ، وليس السبب ارتباط كل جمهورية بهمسكر دولي ، وان كان ذلك من الاسباب الهامة ، بل وبالدرجة الاولى لان مطلب الوحدة اليمنية في حد ذاته شعار جماهيري ، وهو جزء من النزوع العميق عند الجماهير نحو الوحدة والتقدم . وقد وجدت القوى السياسية اليمنية في الجنوب والشمال ، ولا سيما الوطنية والاشعرية منها ، فيه ومن شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، فإحدى الينية ليست قسراً كبار الملاك ولا المشايخ ولا الرأسمالية الوسطية ، إنما راية لعاملين والعمال والفئات الوسطى الوطنية ، التي تعرف دور الوحدة في النهوض باليمن كله .

أزمة يناير ١٩٨٥ :

انفجر الموقف في منطقة النفط في الأسبوع الأول من يناير ١٩٨٥ ، وتضاربت الاخبار والاشاعات . وكانت هذه الازمة خاتمة لسلسلة أحداث نهاية العام المنصرم وبدأت بمحاولة حكومة صنعاء اظهار قوتها لتخويف القبائل في منطقة مأرب ، بعد أن تعرضت منشآت (يمن هنت) لاطلاق النار عليها ، ولكن اظهار القوة تجاوز الحد في نظر حكام السعودية الذين قدروا عدد القوات المرسلة بأنه أكبر من هذه المهمة ، وحشدوا قوات كبيرة على الحدود في مظاهرة عسكرية . فطار وزير خارجية صنعاء الى الرياض لتهدئة الخواطر . وفي هذا الجو المشحون بالخطر انفجر الموقف بين اليمنيين . ويعزو البعض السبب في ذلك الى ان اليمن الشمالي لم يكن يقوم بدوريات في منطقة الحدود ، بينما كان اليمن الجنوبي يقوم بدوريات منتظمة . فعندما شوهدت دوريات اليمن الشمالي ثم رصدت محاولات تمركزها في منطقة متنازع عليها أخذ اليمنيون الجنوبيون يضاعفون من دورياتهم وتمركزهم في المنطقة . وتوالى الاخبار عن الصدامات بين الدوريات بالقرب من منطقة اللثية وعارين وماجاورهما . فأصبحت قيادة الاركان في البلدين في حالة طوارئ . وارتفع صوت بعض المشائخ في اليمن الشمالي مناديا بالدفاع عن النفط وبدأ جمع المتطوعين من أبناء القبائل الشمالية . وأسهم الشعور الشعبي في استنفار الهمم للدفاع عن النفط !!

أرادت السعودية وبعض كبار المشائخ في اليمن الشمالي وقليل من التكنوقراط في الحكومة أن تكون مناسبة لتصفية أكثر من حساب . وذعر اليمنيون من حرب على نقط لم يجربوا طبيقاته . فذهب رئيس اليمن الشمالي مجاة الى عدن وعاد ومعه رئيس اليمن الجنوبي الى صنعاء . نزع الفتيل فلم تشتعل الحرب . وأعلن اتفاق مقتضب عن

الاستثمار المشترك للنفط في منطقة الحدود حيث الحوض مشترك وإن كان معظمه يقع في اليمن الجنوبي .

أثبتت الحدود انها ليست وهمية على عكس ما يردد الاخوة اليمنيون في أحاديثهم وخطبهم الحماسية ، وأنها أصلب من هذه الخطب . انها رمز المصالح على جانبيها ، وبدلاً من انكار وجودها عليهم دراستها وترشيدها للخلاف عليها .

أبرز اليمن الجنوبي خرائط تثبت حقوقه في أثناء المفاوضات ، ولم يقدم اليمن الشمالي أية وثائق . وتأجل رسم خريطة الحدود . ولكنه سأل سوف يواجههم من جديد عند مناقشة الاستثمار المشترك على الطبيعة .

ان من بين الاسباب التي دفعت اليمن الشمالي على التعتل الازمة الاقتصادية الطاحنة فيه ، وعدم ثقة رئيس الدولة في ولاء بعض القادة العسكريين وشك في نوايا منافسيه في المؤسسة القبلية ، وعدم ثقته في كفاءة جيشه ففاتت الفرصة على « الصقور » من المدنيين والعسكريين .

من علامات الاستفهام الكبيرة في هذه الازمة أن فكرة الاستثمار المشترك التي تم الوصول اليها دون أية تفاصيل ، كانت مطروحة على الحكومتين قبل الازمة ببضعة أشهر . فلماذا كانت أحداث يناير لازمة ؟ ومن يقف خلفها ؟ ومن باهر بإرسال الدوريات التي كانت السبب المباشر لتدهور الموقف بين اليمنيين ؟

وبالاتفاق على الاستثمار المشترك عاد الموقف على ما كان عليه قبل أشهر . ولكن الى حين . فليس هناك ما يدل على ان القوى الرجعية

في (١٩٨٦) وحكام السعودية يمكن أن يباركوا أي تقارب بين
الجمهوريين ، فجعلها في حالة حرب معلنة أو كامنة أول بند في
استراتيجية حكام السعودية .

ليس النفط شرا محضا ، ولكن ظروف « المجتمعات » العربية في
شبه الجزيرة والخليج هي التي جعلته كذلك . وحتى يصبح نعمة
لا نقمة ، وفرصة تاريخية تسند التطور لا بد من ترشيده الانظمة . واليمن
الشمالي ليس استثناء ، أنه حالة نمطية أخرى لهبوط ثروة النفط على
بنية تقليدية .



كتب هذا الموضوع قبل أحداث يناير ١٩٨٦ ، وجاءت الاحداث
بعد ذلك لا لتؤكد عدم امكان تحقيق الوحدة بين قطرين نفطيين ، بل
لتثبت حقيقة جديدة وخطيرة وهي امكان الاقتتال على النفط بين القطرين
أو الشطرين . وكل احداث يناير وفبراير ١٩٨٨ لا تدع مجالا للشك
في ان النفط لن يكون عامل استقرار في اليمن بشطريه . ولا شك ان
احداث يناير عامل اساسي في هذا الشأن . فقد اوجدت وضعا معقدا
وبالغ الخطورة . وهو قابل للتغيير في أية لحظة ، لاسيما وأن أكثر من
طرف عربي شقيق ودولي يسعى الى توظيف احداث يناير لتنفيد
استراتيجية قديمة وثابتة في شبه الجزيرة العربية تعتمد على قاعدتين
أولاهما الحيلولة دون أي تقارب بين اليمنيين . والثانية تقسيم الصف
الداخلي في اليمنيين (الجنوبي والشمالي) . وأفضل الطرق لتنفيذ هذه
« الاستراتيجية » تسعير الخلاف بين اليمنيين بواسطة اللوبي السعودي
في اليمن الشمالي والعمل على الاحتفاظ بالتوتر ملحا دائما في العلاقة
بين الجنوب والشمال ، حتى يمكن اشغال فتيل الحرب بينهما في أية
فرصة مناسبة . وتتيح الظروف الراهنة الاحتفاظ بقبلة زمنية لتفجرها

في الوقت المناسب . وهذه القبلة هي الآلاف من النازحين الى اليمن
الشمالي بعد أحداث يناير ١٩٨٦ ، وعددهم يتراوح بين ثلاثين وخمسة
وثلاثين الفا . ويعيش أغلبهم في معسكرات ونصفهم من العسكريين .
وليس سرا أن السعودية ودولة الامارات يقدمون ملايين الدولارات
لليمن الشمالي للاحتفاظ بهم . وقد أرسل الف وخمسمائة من الطيارين
الى ليبيا لدعم حركته مع تشاد .

وان تصعيد الموقف عسكريا في بداية عام ١٩٨٨ يشير الى أن
هذه الاستراتيجية في طريق التطبيق بالتدريج ، فالصدامات القتالية
يمكن أن تشعل نار حرب شاملة بين عدن وصنعاء الا اذا استطاع
الطرفان التصرف بحكمة في الوقت المناسب . وهو ما يتحقق في بعض
الاحيان ولكن دون ان يلغى الاستراتيجية الثابتة ، التي لا يمكن
حذفها من جدول أعمال السياسة اليمنية الا بموقف وطني وقومي تجاه
حكام السعودية ، اذ لا يكفي ان يقول حكام اليمن الشمالي انهم لا
يرتادون من موقف الرياض في هذه القضية أو تلك . لان تدهور الموقف
لا يعالج الا بموقف سياسي وأضح من الاستراتيجية السعودية ،
وانطلاقا من وحدة مصالح اليمن جنوبا وشمالا ، ومصالح حركة التحرير
الوطني العربية ، في شبه الجزيرة وبقية أقطار الوطن العربي .

وفي هذا الاطار لابد من الإشارة الى آراء روبرت بوروز ، الذي نشر
كتابيه ، الجمهورية العربية اليمنية ، سياسات التنمية ١٩٦٢-١٩٨٦
وبست هوبس مولور ، كواورادو ، بعد كتابته هذا الموضوع . وهو
أستاذ جامعي درس في جامعة بيروت الامريكية وعاش فترة في اليمن
الشمالي . وقد بسط آراءه عن اليمن الشمالي في كتاب عن اليمن في
السبعينات درس فيه عهد الحمدي وشاكلة مع السعودية . وقد توصل
فيه الى استنتاجات أن السعوديين سيحاولون التخلص من حكم الحمدي

والهم يندمجون سياسة خاطئة في اليمن يمكن أن تؤدي إلى تقوية الاتجاه اليساري في اليمن شمالا وجنوبيا وفي الجزيرة العربية ، ومن هنا يرى ضرورة « انقاذ السعوديين من أنفسهم » . فهو حريص على مستقبل السياسة الأمريكية في المنطقة ، ويرى في تركها « للذكاء » السعودي خطورة بالغة وهذا يعني ضمنا أن على حكام البيت الأبيض أن يوجدوا علاقة مباشرة باليمن الشمالي (١٩٨٦)

وفي كتابه الأخير في الفصل العاشر منه (اليمن والنفط عام ١٩٨٦) يحلل كل الاحتمالات المترتبة على ظهور النفط واستثماره فهو سينهى وضع القريب الفقير بالنسبة لليمن الشمالي ويمكن الحكم فيه من الاستقلال عن السعودية ، ويقلل من نفوذ المشايخ الذين يعتهدون على وساطتهم بين الحكم في صنعاء والرياض ، كما أن التحديث سوف يسير بخطى جيدة على يد التكنوقراط اليمنيين الذين لم يكونوا قبل اكتشاف النفط قادرين على العثور على مورد لتمويل مشروعاتهم . وهو بصفة عامة يقسم المجتمع اليمني والعربي عامة على طريقة الاستشراق الغربي إلى حديث وتقليدي . فالنفط الذي يربط اليمن الشمالي بأمريكا سوف يقوى مواقع التحديث في وجه التقليديين . أن التحليل يجري بعيدا عن أي تحديد تقليدي بالاطلاق وحديث بالاطلاق ، وكل ما يخدم الحديث

(١٩٨٦) وهذا ما تحقق بصورة أولية في استثمار النفط من قبل شركة منت الأمريكية . وكانت خطبة جورج بوش في حفل افتتاح المصفاة واضحة في هذا الشأن فقد أكد على ضرورة الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية وأشداد بقيادة اليمن الشمالي السياسية . ومنذ هذه اللحظة أصبح اليمن الشمالي جزءا أساسيا في الاستراتيجية الأمريكية النفطية والسياسية .

يناسب سياسة أمريكا . أنه لا يدعو إلى تحرر صنعاء من الرياض باسم صنعاء بل باسم واشنطن . ويبالغ في قدرات اليمن الشمالي على بناء « ازدهار أعظم لليمن بالاعتماد على موارده هو » ويملك بذلك قدرة على حرية التحرك السياسي لم تكن متاحة له قبل الآن . أن عائدات النفط تقراوح من ٦٠٠ و ٧٠٠ مليوناً من الدولارات سنوياً ، وهو أقل من تحويلات المهاجرين ، الذين بدأوا يعودون من السعودية ومن هنا يبدو أن هامش الحرية الذي ينتجه دخل مستقل عن حكام السعودية غير كبير لا سيما كلما تقلصت تحويلات المهاجرين اليمنيين . والنظر إلى الخلاف بين صنعاء والرياض باعتباره تناقضا جذريا ليس صحيحا في ضوء كل الأحداث ، فالوشايخ التي تشد مجتمع اليمن الشمالي إلى حكام السعودية أقوى من نزعة الاستقلال التي يتحدث عنها السياسة ، وتلغي التناقضات دائما لمواجهة عدن المارقة ، ورغبة بوروز في رؤية اليمن الشمالي مستقلا عن السعودية لصالح علاقات أقوى بأمريكا تجعله يبالغ في الحديث عن إيجابيات نظام الحزب الواحد في اليمن الشمالي ، وكأنه مدرسة للديمقراطية .

أن أحكام بوروز مبنية على التفكير في المرغوب فيه أكثر من الواقع ، فهو لا يقدر متانة المؤسسة القبلية . ويبالغ في قدرة التكنوقراط اليمنيين الذين يتعاطف معهم ويحملهم أعباء تاريخية ليسوا قادرين على القيام بها . فهم ليسوا قوة مستقلة بل جماعة ملحقه بوضع اجتماعي وسياسي . كما أنهم لا يمثلون الحديث بصورة مطلقة بل نوعا من الأحداث يتناسب وسياسة التبعية . ولا تكمن القضية في توافر موارد مالية للاستقلال السياسي بل في من يملك هذه الموارد المالية ، فهي يمكن أن تكون أداة تكامل مع أعضاء نادي النفط العربي ، وليست عامل تحرر واستقلال . فكل البنانيان الاجتماعي السياسي لليمن الشمالي قائم على التبعية الجنوبية التي

تشدده الى الخارج • والخلاف بين حكام صنعاء والرياض لا يصلح الى القطيعة السياسية أو التفاحر •

ان حماسه للتوجه الرسمي في اليمن الشمالي ، يظهر في ابراده ملاحظة لعبد الكريم الارياني في نهاية الفصل العاشر « بالطبع أريد لليمن اكتشافا للنفط •• بعد عشر سنوات وقيل ذلك لا بد من استخدام فقرنا لننتزع أكثر ما نستطيع من المساعدة من العالم •• »

« ان الجمهورية اليمنية الزراعية التي اكتسبت ، زخما في نهاية السبعينات فقط ربما ما كانت لتحدث قط لو أن النفط تم اكتشافه في عام ١٩٦٤ أو عام ١٩٧٤ بدلا من عام ١٩٨٤ » • لا يشير الواقع السياسي الاقتصادي الى فروق جوهرية بين الثمانينات والسبعينات أو الستينيات ، بل أن التبعية قد ازدادت وترسخت • وفي ضوء هذا فقط يمكن النظر الى جدية الحديث عن التنمية الزراعية والتطوير ، وعن توظيف مال النفط لخدمة الشعب اليمني • ان قوة التحالف السياسي الحاكم يقابلها عجز كامل للتكنوقراط الذين يعلق عليهم بوروز آمالا كبيرا •

ان الظروف الراهنة أكثر تعقيدا من السبعينات العشرين الماضية • وزادت أحداث يناير الأمر خطورة • في هذا الانق ليس هناك ما يدل على أن النفط سوف يكون عامل استقرار أو سلام ، أو أنه سيوظف باستقلال عن البنية الاجتماعية الاقتصادية القائمة في اليمن الشمالي •• هذا وهم تكنوقراطي غربي يرى التطور السياسي قائما على مؤشرات تنمية مستقلة عن شروطها السياسية والاجتماعية •

ان الاحداث الأخيرة وتطورات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة وحكام السعودية يجعل الدفاع عن حسن الجوار بين اليمن الجنوبي والشمالي والبحث عن طرق مناسبة للاستثمار المشترك للثروات المشتركة ، واجب كل الوطنيين فذلك هو البديل الوحيد لحرب أهلية لا يمكن التنبؤ بآفاقها •

الفهرس

صفحة

الموضوع

- الفصل الأول : من الامامة الى جمهورية سبتمبر ٥
- الفصل الثاني : الجمهورية بين السلطنة والقبيلة ٥٣
- الفصل الثالث : التبعية المزدوجة ١٠٣
- الفصل الرابع : الخفط في مأرب واثاق المستقبل السياسي ١٧٩

رقم الايداع ١٩٨٨/٥٤٣٦

سِرَّةُ الْأَمَلِ

للطباعة والنشر والتوزيع

(مورافيتي سابقاً)

١٩ محمد رياض - عابدين

تليفون ٣٩٠٤٠٩٦

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة
في اليمن الشمالي

الكاتب اليمني الدكتور محمد عبد السلام